تطبيق تدابير الحوكمة في سياق الإنفاق المرتبط بالأزمة

مايو ٢٠٢١

تضطلع الحكومات حول العالم بدور محوري في توفير شريان حياة للمواطنين والشركات للمساعدة في مكافحة الجائحة وتداعياتها الاقتصادية. ولدعم فعالية هذه الجهود، ينبغي أن تخضع هذه النفقات لمجموعة كافية من تدابير الشفافية والمساءلة.

ولهذا الغرض، دعا صندوق النقد الدولي إلى ضرورة ضمان الشفافية والمساءلة في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة، بحيث تساعد الأموال والتدابير الفئات التي تكون في أمس الحاجة لها عملا بمقولة "تحمل النفقات اللازمة، ولكن مع التأكد من توثيق التكاليف".

ويحث صندوق النقد الدولي على تعزيز الحوكمة من خلال زيادة الشفافية، وطالب باتخاذ مجموعة محددة من تدابير الحوكمة من جانب البلدان التي تتلقى تمويلا منه خلال الأزمة. وتتضمن هذه التدابير التزامات بنشر عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة وأسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية هذه العقود عليها وتقارير الإنفاق المرتبط بالجائحة ونتائج التدقيق.

وتحدَد التدابير حسب ظروف البلدان ومدى حدة مخاطر الفساد التي تواجهها. وتلتزم جميع البلدان المتلقية بإجراء تقييم الضمانات الوقائية – وهو فحص ناف للجهالة الهدف منه ضمان قدرة البنك المركزي في البلد المعني على توفير معلومات موثوقة وإدارة الأموال التي يتلقاها من الصندوق بشفافية.

غير أن مكافحة الفساد عملية مطولة، كما أن تدابير الإنفاق الطارئة ليست حلا سحريا ولن يكون لها سوى تأثير محدود في معالجة التحديات الأكثر عمقا. وسيواصل الصندوق التصدي لمواطن الخطر المرتبطة بالحوكمة والفساد على المدى الأطول من خلال إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة لعام ٢٠١٨، وهو إطار أكثر شمولا، مع التركيز على ترتيبات إقراض الصندوق متعددة السنوات، وعمليات الفحص السنوي التي تخضع لها البلدان الأعضاء بالصندوق للتأكد من سلامة اقتصاداتها، وأنشطة تنمية القدرات.

وتعرض هذه الوثيقة فيما يلي الموقف التنفيذي في منتصف مارس ٢٠٢١ للضمانات الوقائية المرتبطة بحوكمة نفقات الأزمة كما وردت في خطابات النوايا الصادرة عن البلدان في سياق الحصول على تمويل الصندوق خلال أزمة كوفيد-١٩ .

تطبيق تدابير الحوكمة في سياق الإنفاق المرتبط بالأزمة[1]

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
أفغانستان	**التسهيل الائتماني السريع/التسهيل الائتماني الممدد**	*التسهيل الائتماني السريع:* "سنقوم بما في وسعنا لضمان فعالية وقوة الحوكمة في سياق تنفيذ تدابير التخفيف من آثار الأزمة. ولضمان الشفافية الكاملة، نلتزم بنشر تقارير ربع سنوية حول الإنفاق المرتبط بالجائحة، بما في ذلك عقود المشتريات والمعلومات الخاصة بالملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها. ونتعهد بتدقيق مجموعة مختارة من النفقات بمعرفة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة وفق إطارنا التشريعي، ونشر تقارير التدقيق قبل نهاية ديسمبر. علاوة على ذلك، وحسب الممارسات المعتادة، ستتم الاستعانة بمدققين خارجيين توافق عليهم الجهات المانحة لتدقيق الحسابات الخاصة بمجموعة مختارة من البرامج والمشروعات الممولة من هذه الجهات." *طلب التسهيل الائتماني الممدد:* "نلتزم تماما بمراعاة الشفافية والمساءلة في سياق الإنفاق العام. وتماشيا مع الجهود الأوسع نطاقا المبذولة لتحسين إدارة الموارد العامة، نعمل حاليا على التحول إلى نظام مشتريات إلكتروني، بما في ذلك إطلاق منصة للمشتريات عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية للمشتريات https://ageops.net/en/procurementprocedure/announcement/award-decision حيث يتم نشر عقود	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** تماشيا مع الجهود الأوسع نطاقا المبذولة لتحسين إدارة الموارد العامة ومبادرات الحكومة الإلكترونية، تعكف أفغانستان منذ فترة على التحول إلى نظام مشتريات إلكتروني، بما في ذلك إطلاق منصة للمشتريات عبر الإنترنت لنشر عقود المشتريات والمعلومات الأخرى ذات الصلة. وتنشر المعلومات الخاصة بقرارات ترسية العقود عبر هذا الرابط. وتنشر المعلومات الخاصة بعقود المشتريات عبر هذا الرابط، بما في ذلك نوع العقد وجهة الشراء واسم المتعاقد والسعر التعاقدي (بعملة أفغانستان وبالدولار الأمريكي) وتاريخ توقيع العقد وتاريخ تنفيذ العقد. وتم نشر معلومات عن ٥١١٨ عقدا تمت ترسيتها بالفعل على هذا الموقع الإلكتروني. وتُنشر العقود تحت التنفيذ (جميع مستندات العقود بالكامل) عبر هذا الرابط. وتم نشر ٥٠٣٦ عقدا على الموقع الإلكتروني. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة:** اتخذت أفغانستان خطوات تنفيذا لالتزاماتها بموجب اتفاقي التسهيل الائتماني السريع والتسهيل الائتماني الممدد للإفصاح عن الملاك المستفيدين في سياق الإنفاق العام. وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، قامت الهيئة الوطنية للمشتريات بمراجعة لوائح المشتريات للإلزام بجمع معلومات الملاك المستفيدين لجميع الجهات المتعاقدة مع الحكومة خلال ٣٠ يوما من تاريخ توقيع العقد ونشرها على شبكة الإنترنت. وتتضمن القاعدة والاستمارة بعد التعديل تعريف "المالك المستفيد" كما يرد

[1] المعلومات حسب الوضع في منتصف مارس ٢٠٢١ ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتتضمن هذه القائمة الضمانات الوقائية المرتبطة بحوكمة نفقات الأزمة كما وردت في خطابات النوايا الصادرة عن البلدان للاستفادة من تمويل الصندوق خلال أزمة كوفيد-١٩. ويُستبعد منها الالتزام بتقييم الضمانات الوقائية لدى البنك المركزي الذي يتعين إجراؤه في جميع الحالات. وللأسباب المذكورة في الفقرة ١٩ من تقرير الخبراء بعنوان *التقدم المحرز نحو تنفيذ إطار تعزيز مشاركة الصندوق في قضايا الحوكمة*، يخلو عدد قليل من خطابات النوايا الصادرة في سياق الحصول على الأدوات التمويلية المتاحة من الصندوق (ومعظم هذه الحالات في بداية أزمة كوفيد-١٩ و/أو في بلدان تقل فيها مخاطر الفساد إلى حد ما) من أي التزامات ترتبط تحديدا بحوكمة نفقات الأزمة، وتم استبعادها من هذه القائمة بالتالي.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		المشتريات بصفة منتظمة. ودعما لهذه المبادرة وكإجراء مسبق تمهيدا لإبرام التسهيل الائتماني الممدد، قامت الهيئة الوطنية للمشتريات بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بمراجعة لوائح المشتريات للإلزام اعتبارا من ١ نوفمبر ٢٠٢٠ بجمع معلومات الملاك المستفيدين الواردة بالعروض المقدمة منهم ونشر معلومات الملاك المستفيدين لجميع الجهات المتعاقدة مع الحكومة خلال ٣٠ يوما من تاريخ توقيع العقد، على أن يسري هذا الإلزام على جميع المشتريات الحكومية. وبدأ العمل في شهر سبتمبر على إعداد التقرير ربع السنوي الأول حول النفقات المرتبطة بالجائحة، ونعتزم نشره مع نهاية شهر أكتوبر. وبناء على توجيهات الرئيس وبموجب التزاماتنا في الوقت المحدد لصرف التسهيل الائتماني السريع، سيقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بتدقيق النفقات التالية المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ خلال السنة المالية ٢٠٢٠: النفقات الصحية، بما في ذلك نفقات بناء المستشفيات، وبرامج توزيع الخبز وشراء القمح، وتدابير دعم الزراعة، والتحويلات المرسلة إلى المقاطعات لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، وسينشر تقاريره مع نهاية يونيو ٢٠٢١."	في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتم رفض العرض في حالة عدم تقديم الاستمارة أو المعلومات المطلوبة. وأُرفقت بالعقود التي تمت ترسيتها ٩٤ استمارة ببيانات الملاك المستفيدين تم استيفاؤها بمعرفتهم ونشرها. **التقارير**: تنشر وزارة المالية على موقعها الإلكتروني تقريرا ربع سنوي عن الإنفاق المرتبط بالجائحة. وتم نشر العدد الأول من التقرير في أكتوبر ٢٠٢٠ (التقرير ربع السنوي بشأن الإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩). **عمليات التدقيق**: بدأ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الإعداد لتدقيق النفقات التالية المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ خلال السنة المالية ٢٠٢٠: النفقات الصحية، بما في ذلك نفقات بناء المستشفيات، وبرامج توزيع الخبز وشراء القمح، وتدابير دعم الزراعة، والتحويلات المرسلة إلى المقاطعات لمواجهة جائحة كوفيد-١٩. ويُتوقع نشر تقارير التدقيق مع نهاية يونيو ٢٠٢١. ويرجع إرجاء النشر من ديسمبر ٢٠٢٠ إلى نهاية يونيو ٢٠٢١ إلى نقص القدرات، لا سيما نتيجة الجائحة، وبدء أعمال التدقيق عقب نهاية السنة المالية ٢٠٢٠ وإغلاق حسابات المالية العامة ذات الصلة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠.
جزر البهاما	**أداة التمويل السريع**	"سنلتزم بأفضل الممارسات في أعمال المشتريات وترسية العقود المرتبطة بالجائحة لضمان الشفافية وسهولة رصد نفقات كوفيد-١٩ في الموازنة. وأُعيد إنشاء لجنة التدقيق مؤخرا بغرض دعم تنفيذ التوصيات الواردة بتقارير التدقيق الداخلي والخارجي. وتناط بالمدقق العام سلطة التدقيق الدوري على المشتريات الحكومية. وسننشر عقود المشتريات التي تمثل جزءا من نفقات تخفيف آثار الأزمة، بما في ذلك بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية عقود المشتريات عليها، والبيانات ربع السنوية الخاصة بنفقات تخفيف آثار أزمة كوفيد-١٩، وسيتولى مكتب المدقق العام تدقيق هذه النفقات وفق أفضل الممارسات الدولية خلال ٩ أشهر من نهاية السنة المالية، وسيتم نشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني للحكومة. وسنطلب من مكتب	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تعكف السلطات على جمع المعلومات ذات الصلة وتطوير الموقع الإلكتروني المخصص لنشر عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة. وترغب السلطات في نشر جميع العقود المبرمة خلال العامين الماليين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وتنتظر لحين جمع كافة المعلومات اللازمة. وتعمل السلطات أيضا على تصميم الموقع الإلكتروني. وقدم الفريق القطري أمثلة على مواقع إلكترونية في بلدان أخرى بمساعدة إدارة الشؤون القانونية. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: بالرغم من أن جزر البهاما لديها تعريف للمالك المستفيد وتلزم المنشآت المسجلة بتقديم هذه المعلومات، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه المعلومات يتعين تقديمها في سياق المناقصات. وبالتالي لا يتم نشر أي معلومات عن الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود المرتبطة بالجائحة عليها.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		المدقق العام أيضا حساب خسائر الإيرادات المرتبطة مباشرة بالجائحة. (...) ونعتزم إعداد الصيغة النهائية لقانون المشتريات الحكومية – الذي سيسهم في تطوير نظام المشتريات واتساقه مع أفضل الممارسات الدولية – قبل نهاية يونيو من العام الجاري. ونعتزم أيضا عرض مشروع قانون الإدارة المالية العامة وقانون إدارة الدين العام على البرلمان قبل نهاية ٢٠٢٠."	**عمليات التدقيق**: يجري حاليا تدقيق نفقات العامين الماليين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على أن يتم الانتهاء من أعمال التدقيق مع نهاية مارس ٢٠٢١ حسب الالتزامات الواردة في خطب النوايا الصادر في إطار اتفاق أداة التمويل السريع. **التقارير**: يتضمن *تقرير استراتيجية المالية العامة لعام ٢٠٢٠* وتقرير المالية العامة لعام ٢٠٢٠ والربع الأول من عام ٢٠٢١ معلومات مفصلة عن النفقات المرتبطة بالجائحة. **تدابير أخرى**: من المتوقع أيضا قيام المدقق العام بقياس خسائر الإيرادات الناجمة مباشرة عن جائحة كوفيد-١٩. وتم عرض قانون المشتريات الحكومية على البرلمان في التاريخ المقرر ولكن لم يتم إقراره بعد. ولم يعرض على البرلمان حتى الآن قانون الإدارة المالية العامة وقانون إدارة الدين العام اللذين لا يزالان في مرحلة المراجعة الداخلية. وتعتزم الحكومة عرضهما في الربع الأول من عام ٢٠٢١. **معلومات مفيدة أخرى**: يتضمن تقرير المالية العامة للربع الأول من عام ٢٠٢١ موجزا بالتدابير المرتبطة بالجائحة.
بنغلاديش	**أداة التمويل السريع**	"نلتزم بضمان استخدام الموارد المخصصة لمواجهة الأزمة بشفافية وفعالية. ولهذا الغرض، سنضمن قيام الشركات المتقدمة للمشاركة في التعاقدات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بتقديم بيانات ملاكها المستفيدين إلى الحكومة، وقيد هذه البيانات على النحو الملائم وإتاحتها لسلطات التدقيق، كما سننشر على شبكة الإنترنت (١) نتائج تدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة والبرامج الأخرى التي تدعمها الحكومة بمعرفة مكتب المراقب والمدقق العام خلال ١٢ شهرا، و(٢) عقود المشتريات	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: يتم توثيق جميع معلومات عقود المشتريات، بما في ذلك العقود المرتبطة بالأزمة، ونشرها عبر الموقع الإلكتروني للوحدة الفنية المركزية للمشتريات. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: وجهت وزارة المالية قطاع الخدمات الصحية نحو جمع البيانات الخاصة بالمتعاقدين المعتمدين والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة والاحتفاظ بها، والتي سيكون لمكتب المراقب والمدقق العام الحق في الاطلاع عليها.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الحكومية والوثائق ذات الصلة المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وإجراءات التحقق اللاحق من تقديم الخدمات المتفق عليها. وسنسعى إلى إقرار الإصلاحات اللازمة للسماح بنشر بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية عقود المشتريات الحكومية عليها في أسرع وقت ممكن."	**عمليات التدقيق**: ينتهي العام المالي لبنغلاديش في شهر يونيو. وبالتالي لن يقوم مكتب المراقب والمدقق العام بتدقيق النفقات والبرامج الحكومية المدعومة الأخرى المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ إلا بعد نهاية العام المالي. ويُتوقع نشر نتائج التدقيق عبر الإنترنت. وأشارت سلطات وزارة المالية إلى أنها ستستفيد من المساعدة الفنية في عملية التدقيق، ولكن القرار النهائي بشأن تطبيق هذه التوصيات سيكون متروكا لمكتب المراقب والمدقق العام. وسيقوم مكتب الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي بالمتابعة مع مكتب التدقيق.
بربادوس	**تسهيل الصندوق الممدد**	"ستعمل حكومة بربادوس على تعزيز كفاءة عمليات الشراء الحكومية وجودتها بغرض تسهيل ممارسة الأعمال والحد من التكاليف. وتم تعزيز كفاءة لجنة الحسابات العامة للسماح للجمهور بمراقبة دورها الرقابي بصفة منتظمة لضمان الشفافية الكاملة. ولضمان كفاءة تخصيص النفقات المرتبطة بأزمة كوفيد-١٩، تم تعزيز نظام المشتريات الحكومية، بما في ذلك تدقيق النفقات المرتبطة بالأزمة، ونشر العقود وأسماء مقدمي العروض الفائزة (وأسماء الملاك المستفيدين)، والتحقق اللاحق من التنفيذ.	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: التزمت بربادوس بعرض العقود التي تتجاوز قيمتها مليون دولار بربادوسي على البرلمان اعتبارا من مارس ٢٠٢١. **عمليات التدقيق**: أكدت السلطات أن المدقق العام سيقوم بتدقيق الإنفاق المرتبط بالأزمة دون تحديد تاريخ واضح لذلك في الوقت الحالي. **المتابعة**: تم استحداث برامج فرعية منفصلة للمساعدة في رصد النفقات المرتبطة بأزمة كوفيد-١٩. **إعداد الموازنة**: تم رصد مخصصات في الموازنة التكميلية خلال عام ٢٠٢٠ لتغطية النفقات المرتبطة بالأزمة.
بنن	**التسهيل الائتماني السريع**	"أكدنا مجددا على التزامنا التام بالفعالية والشفافية في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة. واتساقا مع التزاماتنا في إطار زيادة الموارد المتاحة من خلال التسهيل الائتماني الممدد، قمنا بنشر قائمة بالعقود التي تمت ترسيتها في سياق الحرب على الجائحة. ونشرنا أيضا أهم المعلومات الواردة بهذه العقود، بما في ذلك الملاك المستفيدون للشركات التي تمت ترسية العقود عليها، إلى جانب التحقق اللاحق من التنفيذ. وسنعمل باستمرار على ضمان سلامة موازنة الإنفاق وتنفيذها وفق قواعد المصداقية والشفافية المالية الدولية. وفي هذا السياق، نلتزم بما	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: نفذت السلطات التزاماتها بشأن شفافية المشتريات. وتحديدا، قامت بنشر قائمة بالعقود التي تمت ترسيتها في سياق الحرب على الجائحة (بقيمة ١٠ ملايين فرنك إفريقي وأكثر). وتنشر المعلومات على الموقع الإلكتروني لإدارة المشتريات الحكومية، وتتضمن المعلومات المرجعية الواردة بالعقود، والتحقق من التنفيذ، والغرض من العقود، وأنواع المشتريات وكمياتها، ومعلومات مرجعية عن الشركات التي تمت ترسية العقود عليها (الاسم والعنوان والسجل التجاري) وملاكها المستفيدين. وتم نشر المعلومات الخاصة بجميع العقود المنفذة كما وردت من السلطات المتعاقدة، بما في ذلك وزارة الصحة.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		يلي: (١) نشر مستندات المشتريات وأهم المعلومات المتعلقة بعقود المشروعات الكبرى المنفذة في إطار خطة الاستجابة على شبكة الإنترنت بصفة شهرية، مع بيان المبالغ وأسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها، والتحقق اللاحق من التنفيذ، و(٢) ضمان كفاية الضوابط الرقابية المفروضة على النفقات، و(٣) ضمان توثيق النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بصورة رسمية من خلال تقارير تنفيذ الموازنة الشهرية التي سيتم نشرها عبر الإنترنت. وسيتم تكليف ديوان المحاسبة بالتدقيق على استخدام وفعالية الأموال المرصودة لمواجهة الجائحة، ونشر نتائج التدقيق في نهاية يونيو ٢٠٢١ على موقعه الإلكتروني."	**الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: يلزم الإطار القانوني الوطني الشركات بتقديم معلومات مفصلة عن المالك المستفيد لدى السجل التجاري ومصلحة الضرائب. وتجمع الجهة المعنية بإجراء المشتريات الحكومية هذه المعلومات وتنشرها على موقعها الإلكتروني. وتُستبعد الشركات التي تمتنع عن الامتثال للقواعد من المشاركة في عمليات الشراء الحكومية. وتنشر المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين على الموقع الإلكتروني الخصا بعمليات الشراء (هنا). **عمليات التدقيق**: تُجرى عمليات التدقيق بصفة منتظمة من جانب الهيئة العامة للتدقيق المالي وديوان المحاسبة والوحدة الاقتصادية والمالية وعدد من جهات التدقيق الخارجية الخاصة المرموقة. وتقوم السلطات بالتدقيق على النتائج المالية والامتثال والأداء في سياق الإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩. فضلا عن ذلك، يتم التدقيق من جانب الجهات القضائية، وهي أداة رقابية تستخدمها الحكومة عادة في حالة وجود شبهة احتيال، بما في ذلك في سياق الإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩. وتجري الهيئة العامة للتدقيق المالي أعمال التدقيق بشكل مستقل، مع إطلاع ديوان المحاسبة على نتائج التدقيق. ويُتوقع نشر نتائج تدقيق ديوان المحاسبة في نهاية يونيو ٢٠٢١. **التقارير**: تنشر السلطات تقارير دورية حول النفقات المرتبطة بالجائحة. وصدر آخر تقرير في نهاية سبتمبر.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			وتنشر الحكومة تقارير أسبوعية أيضا على موقعها الإلكتروني. **المتابعة**: اعتمدت بنن نهج موازنة البرامج. وتم إدراج خطة الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ ضمن برامج دعم السياسات الصحية والحماية الاجتماعية والاقتصاد. وتم تخصيص بنود داخل الموازنة العامة لدعم تمويل تدابير الاستجابة الشاملة. وتجدر الإشارة إلى أنه بمساعدة البنك الدولي أنشأت بنن الصندوق الوطني للاستجابة للكوارث لمواجهة الأزمة وغيرها من الأحداث غير المتوقعة التي قد تستدعي اتخاذ تدابير عاجلة. وتضمن آلياته التنفيذية التعجيل بعمليات الموازنة وغيرها من العمليات المالية اللازمة، والامتثال للإجراءات الدولية ومعايير الحوكمة السليمة. وساعد الصندوق الوطني للاستجابة للكوارث في تعزيز نظام الحوكمة في بنن. ويمكن الاطلاع على قرار إنشاء الصندوق الوطني للاستجابة للكوارث ودليل الإجراءات عبر الإنترنت. **تدابير أخرى**: تم البدء في عملية تقييم شفافية المالية العامة في فبراير ٢٠٢٠، ومن المقرر الانتهاء من هذا التقييم إلى جانب الفحص الشامل لمخاطر الموازنة في نهاية يونيو ٢٠٢١. وتواصل السلطات جمع البيانات في الوقت الحالي. وتم نشر الإطار العام لإدارة الاستثمارات العامة في بنن عبر الرابط التالي: https://sgg.gouv.bj/doc/decret-2019-193/ وسيتم الإعلان عن برنامج الاستثمارات العامة (٢٠٢١ – ٢٠٢٣) مع نهاية شهر فبراير ٢٠٢١. **معلومات مفيدة أخرى**: يغطي قانون المالية المعدل لعام ٢٠٢٠ الإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			كذلك يغطي قانون المالية الإنفاق المرتبط بالجائحة خلال عام ٢٠٢١.
بوليفيا	**أداة التمويل السريع**	"...نلتزم بمراعاة أفضل الممارسات في إبرام عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة وترسيتها (بما في ذلك من خلال النشر الدوري للوثائق ذات الصلة بعقود المشتريات على الموقع الإلكتروني للحكومة، والتحقق اللاحق من التنفيذ، وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها، وأسماء ملاكها المستفيدين) ونشر تقرير المدقق الخارجي المستقل حول الإنفاق المرتبط بالجائحة بمجرد انتهاء الأزمة."	أتمت بوليفيا لتوها سداد الائتمان الممنوح لها بموجب أداة التمويل السريع بقيمة ٢٤٠,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة عقب مرور ١٠ أشهر من موافقة المجلس عليه وقبل تاريخ الاستحقاق بأكثر من ٤ أعوام. ولم تُستخدم هذه الأموال مطلقا بسبب النزاع السياسي حولها، حيث اعترض حزب المعارضة داخل الكونغرس (وهو الحزب الحاكم حاليا) على استخدامه. ولم تتخذ أي إجراءات بالتالي بخصوص الالتزامات المصاحبة للحصول على أداة التمويل السريع.
بوركينا فاسو	**التسهيل الائتماني السريع/التسهيل الائتماني الممدد**	*التسهيل الائتماني السريع*: "تلتزم الحكومة أيضا بإعمال مبادئ الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال المنصرفة من التسهيل الائتماني السريع، بما في ذلك من خلال زيادة شفافية النفقات الصحية." *المراجعتان الرابعة والخامسة للتسهيل الائتماني الممدد*: "لضمان تعافي الاقتصاد خلال الجزء المتبقي من عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١، تم إنشاء صندوق التعافي الاقتصادي لمواجهة تداعيات كوفيد-١٩ بقيمة ١٠٠ مليار فرنك إفريقي لدعم أنشطة الأعمال (الأفراد أو الشركات) في القطاعات الأشد تضررا. وبالنسبة للاستثمارات المقررة لعام ٢٠٢١، يساوي تأثير الرفع المالي ٥. وتؤكد الحكومة مجددا على التزامها بضمان شفافية الموارد المخصصة للاستجابة لأزمة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، تم إعداد التقرير الأول بشأن النفقات المرتبطة بأزمة كوفيد-١٩ حتى نهاية عام ٢٠٢٠ وتدقيقه وإطلاع خبراء صندوق النقد الدولي عليه. وخلال المرحلة المقبلة، سيتم نشر جميع عقود المشتريات المرتبطة بالاستجابة للجائحة وأسماء المستفيدين النهائيين. ومع نهاية يونيو ٢٠٢٠، سيتم نشر تقرير مدقق حول الإنفاق المرتبط بالجائحة خلال الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٠."	**الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: من المقرر نشر عقود المشتريات الحكومية وأسماء المستفيدين النهائيين ونتائج التدقيق في نهاية يونيو ٢٠٢١. **عمليات التدقيق**: تم إطلاع خبراء صندوق النقد الدولي خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ على التقرير المدقق الأول بشأن الإنفاق المرتبط بالجائحة عن الفترة المنتهية في يونيو ٢٠٢٠. وأجرت الهيئة العامة للتدقيق المالي أعمال التدقيق التي شملت الامتثال للإجراءات المحاسبية، والعمليات المالية وعمليات الموازنة، وقواعد المشتريات. ومن المقرر نشر نتائج تدقيق النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ عن الفترة عن نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ في نهاية يونيو ٢٠٢١. **إعداد الموازنة**: تم إدراج النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢٠.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
بوروندي	**الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون**	"سنضمن أفضل استخدام ممكن للأموال الممنوحة في سياق مواجهة جائحة كوفيد-١٩. وسيجري ديوان التدقيق بالتشاور مع شركاء التنمية المعنيين تدقيقا لاحقا للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، مع نشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني للحكومة خلال ٩ أشهر من نهاية العام المالي."	**عمليات التدقيق**: تعكف السلطات حاليا على إعداد تقارير عن استخدام الأموال الممنوحة في سياق مواجهة جائحة كوفيد-١٩. ولم يتم تدقيق هذه التقارير من جانب ديوان التدقيق حتى الآن. وينتهي العام المالي لبوروندي في يونيو، ويتوقع الخبراء أن تفي السلطات بالتزاماتها في المواعيد المقررة. **معلومات مفيدة أخرى**: لم يتم اعتماد الإنفاق المرتبط بالأزمة كجزء من عمليات الموازنة المعتادة، حيث صدر قرار بتشكيل لجنة فنية للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩. كذلك تم إنشاء صندوق استئماني للاستجابة للجائحة للشركاء الراغبين في دعم الحكومة. وتم فتح حساب في بنك جمهورية بوروندي لهذا الغرض.
كابو فيردي	**أداة تنسيق السياسات**	سيتم تنفيذ الإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ وفق ممارسات الشفافية والمساءلة المتبعة على مستوى الحكومة. وسيتم رصد هذه النفقات ونشرها على الموقع الرسمي لوزارة المالية، كما سيتم تدقيقها من جانب ديوان المحاسبة بالتزامن مع تدقيق موازنة عام ٢٠٢٠.	**عمليات التدقيق**: تلتزم حكومة كابو فيردي بإجراء التدقيق بالتزامن مع تدقيق موازنة عام ٢٠٢٠. ولم يحصل الخبراء على أي معلومات حول الإطار الزمني لتدقيق موازنة عام ٢٠٢٠. **التقارير**: تواصل الحكومة نشر النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.
الكاميرون	**التسهيل الائتماني السريع**	*طلب التسهيل الائتماني السريع الأول*: "سنضمن استخدام المساعدات المالية التي نحصل عليها في الأغراض المخصصة لها، مع الامتثال التام لأحكام قانون الشفافية والحوكمة السليمة في إدارة المالية العامة في الكاميرون وقانون النظام المالي للحكومة والهيئات العامة الأخرى اللذين تم إقرارهما في يوليو ٢٠١٨. ولهذا الغرض، سيتم تطبيق إجراءات وضوابط الموازنة المنصوص عليها في القانونين المذكورين بشكل صارم على النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩. علاوة على ذلك، نلتزم بنشر تقرير نصف سنوي عن الإنفاق المرتبط بالجائحة، والاستعانة بمدقق مستقل لتدقيق هذه النفقات في نهاية العام المالي ٢٠٢٠، ونشر نتائج التدقيق. ونتعهد أيضا بنشر الوثائق المرتبطة بنتائج عمليات الشراء الحكومية التي ترسيها الحكومة وبيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية عقود المشتريات	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: لا تزال السلطات ملتزمة بنشر جميع العقود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ على الموقع الإلكتروني المخصص لذلك. وينص قانون المشتريات الحكومية بالكاميرون على حد أقصى قيمته ٥ مليارات فرنك إفريقي. وقبل تاريخ انعقاد المجلس للنظر في طلب التسهيل الائتماني السريع الثاني، نشرت السلطات جميع العقود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي تمت ترسيتها منذ ٤ مايو ٢٠٢٠، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: صدر منشور في أكتوبر ٢٠٢٠ يلزم بتقديم معلومات عن الملاك المستفيدين لدى المشاركة في المناقصات على العقود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ (إجراء مسبق قبل الحصول على التسهيل الائتماني السريع الثاني). وتنشر أسماء الملاك المستفيدين للشركات الفائزة بالمناقصات بالتزامن مع نشر نتائج ترسية العقود.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		المرتبطة بالجائحة عليها. وفي الوقت نفسه، يتم إدراج الإنفاق المرتبط بالجائحة في موازنة تكميلية يجري إعدادها حاليا ويُتوقع عرضها على البرلمان في يونيو ٢٠٢٠." *التزامات إضافية ترد في الطلب الثاني وتسري أيضا على النفقات الممولة بموجب الطلب الأول*: "نؤكد مجددا التزامنا التام باستخدام الأموال العامة بفعالية وشفافية، وضمان كفاءة إنفاق الأموال الممنوحة لنا، بما في ذلك من خلال التسهيل الائتماني السريع والموارد المتاحة من خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، على مواجهة الأزمة الناتجة عن الجائحة. ولهذا الغرض، نلتزم بما يلي في سياق العقود المرتبطة بالجائحة: (١) إصدار منشور قبل تاريخ انعقاد المجلس للنظر في طلب التسهيل الائتماني السريع الثاني لتنفيذ المادة ٩٠ من قانون المشتريات الحكومية التي تنص على تعديل استمارات المشتريات الموحدة، لا سيما فيما يتعلق بتقديم مستندات تتضمن معلومات عن الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية عقود المشتريات عليها، و(٢) عقب تاريخ انعقاد المجلس للنظر في طلب التسهيل الائتماني السريع الثاني، تُنشر على الموقع الإلكتروني لجهاز تنظيم المشتريات الحكومية نتائج عقود المشتريات الحكومية التي ترسيها الحكومة وأسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تتم الترسية عليها خلال ٣٠ يوما من ترسية العقد، و(٣) قبل تاريخ انعقاد المجلس للنظر في طلب التسهيل الائتماني السريع الثاني، تُنشر جميع العقود المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي تمت ترسيتها منذ ٤ مايو ٢٠٢٠، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين، (٤) إصدار تقرير نصف سنوي حول الإنفاق المرتبط بالجائحة، و(٥) الاستعانة بمدقق مستقل لتدقيق هذه النفقات في نهاية العام المالي ٢٠٢٠ ونشر نتائج التدقيق."	**عمليات التدقيق**: تلتزم الكاميرون بإجراء تدقيق مستقل للنفقات في نهاية العام المالي ٢٠٢٠ ونشر نتائجه. وتم تحديد مهام واختصاصات المدقق المستقل في ديسمبر ٢٠٢٠ وراجعها صندوق النقد الدولي. ويجري العمل حاليا على اختيار المدقق. **إعداد الموازنة**: تم إنشاء حساب خاص بجائحة كوفيد-١٩ تم تخصيصه لتمويل الخطة الوطنية للاستجابة للجائحة. وخلال عام ٢٠٢٠، يتم تخصيص الموارد للحساب المذكور بموجب قانون المالية المعدل الصادر في يونيو ٢٠٢٠. وتمثل الموارد المتاحة من خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين والدعم الخارجي للموازنة ٧٦٪ من تمويل الحساب. ويخضع الحساب للقواعد الواردة بمنشور صادر عن وزارة المالية يحدد كيفية تنظيم الحساب وتشغيله والرقابة عليه وتقييم أدائه. ووفقا لهذا المنشور، يصدر عن وزارة المالية تقرير موحد يشمل جميع النفقات المرتبطة بمواجهة جائحة كوفيد-١٩ خلال ٣٠ يوما من نهاية نصف العام. وتم إعداد مسودة تقرير في نهاية ٢٠٢٠ ولكن لم تنشر حتى الآن. كذلك صدر تقرير عام عن السلطات لعرض الموازنة على المواطنين، بما في ذلك النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
جمهورية إفريقيا الوسطى	**التسهيل الائتماني السريع/التسهيل الائتماني الممدد**	*التسهيل الائتماني السريع*: "... سنضمن فعالية استخدام التمويل الخارجي الإضافي الذي نحصل عليه لتلبية الاحتياجات المرتبطة بالأزمة، وسيتم التدقيق من جهة مستقلة على نفقات تخفيف آثار الأزمة عقب انحسارها ونشر نتائج التدقيق." *التسهيل الائتماني الممدد، المراجعتان الأولى والثانية*: "تم تشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات لتولي الرقابة على الإنفاق المرتبط بالجائحة لضمان سلامة استخدام الأموال المقدمة من الصندوق أول بأول. ويرأس هذه اللجنة وزير المالية والموازنة وتضم ممثلين من أهم الهيئات المنفقة (مثل وزارة الصحة والسكان ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون) والهيئات المسؤولة عن الإشراف على الإنفاق (مثل دائرة الموازنة ودائرة المشتريات الحكومية والهيئة العليا للحوكمة الرشيدة) ومراقبين من المؤسسات الشريكة الفنية والمالية (البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك دول وسط إفريقيا) والمجتمع المدني. ولن يقتصر دور اللجنة على الإشراف على تنفيذ الإنفاق المرتبط بالجائحة من جانب الحكومة، بل تشرف أيضا على النفقات التي تنفذها الجهات الشريكة. وينص قرار إنشاء اللجنة الصادر عن رئيس الوزراء بصفته رئيس الحكومة على نشر المناقصات المرتبطة بهذه النفقات. ... وسنضمن سلامة وشفافية استخدام ما يتم حشده من موارد مالية لمكافحة الجائحة. وتماشيا مع التزاماتنا بموجب اتفاق التسهيل الائتماني السريع، سنطلب من ديوان التدقيق إجراء تدقيق مستقل لما تم تحمله من نفقات مرتبطة بالجائحة خلال عام ٢٠٢٠. وسيتم نشر تقرير التدقيق بالكامل عبر	**الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٠، نشرت السلطات قائمة بتسعة عقود مشتريات مرتبطة بالجائحة تم اعتمادها خلال الفترة من ١٤ أغسطس ٢٠٢٠ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠. وتضمنت القائمة اسم الشركة (الشخص الاعتباري) التي تمت ترسية العقد عليها "واسم الشخص الطبيعي المنوط بالإدارة/التوقيع على العقد". والمديرون/الموقعون الواردة أسماؤهم على القائمة قد يكونون أو لا يكونون الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي يمثلونها. والتزمت السلطات بنشر تقارير شهرية حول "مناقصات المشتريات الحكومية المرتبطة بمواجهة الجائحة ونتائجها، بما في ذلك أسماء الشركات الفائزة وملاكها المستفيدين ومعايير الاختيار". ولكن لم تنشر أي معلومات إضافية على ما يبدو اعتبارا من ١٨ فبراير ٢٠٢١. **عمليات التدقيق**: التزمت السلطات بتكليف ديوان التدقيق بإجراء تدقيق مستقل لما تم تحمله من نفقات مرتبطة بالجائحة خلال عام ٢٠٢٠ ونشر تقرير التدقيق عبر الإنترنت مع نهاية إبريل ٢٠٢١ (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية إبريل في إطار ترتيب التسهيل الائتماني الممدد). **التقارير**: بدأت السلطات في نشر بيانات النفقات وعقود المشتريات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ على النحو التالي: ١- البيانات الخاصة بتنفيذ نفقات مواجهة الجائحة خلال الفترة من يوليو حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ تم نشرها عبر هذا الرابط. ٢- موقف العقود المرتبطة بمواجهة الجائحة متاح للاطلاع عليه عبر هذا الرابط.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		شبكة الإنترنت مع نهاية إبريل ٢٠٢١ (قاعدة معيارية هيكلية جديدة). وعقب نشر بيانات النفقات والعقود العامة المرتبطة بالجائحة في أوائل ديسمبر، سننشر بيانات تفصيلية شهرية عن النفقات المرتبطة بالجائحة ومناقصات المشتريات الحكومية التي تمثل جزءا من الاستجابة للجائحة ونتائجها، بما في ذلك أسماء الشركات الفائزة وملاكها المستفيدين ومعايير الاختيار. وسننشر أيضا أسماء الشركات المستفيدة من التحويلات الموجهة لمساعدتها على مواجهة الجائحة ومعايير اختيارها."	٣- البيانات الخاصة بالمشتريات الممولة من الموارد المخصصة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ تم نشرها عبر هذا الرابط.
تشاد	**التسهيل الائتماني السريع**	"بموجب القرار رقم ٠٣٧٤ الصادر في ٢٤ مارس ٢٠٢٠ بإنشاء حساب مخصص باسم "الصندوق الخاص لمكافحة فيروس كورونا"، نتعهد بقيد المصروفات المرتبطة بالجائحة في حسابات خاصة وإبلاغها بشكل مستقل لضمان شفافية إدارة هذه المصروفات حسب أفضل ممارسات إدارة الموازنة التي دائما ما التزمنا بها." *التزامات إضافية ترد في الطلب الثاني وتسري أيضا على النفقات الممولة بموجب الطلب الأول*: "سيتم استخدام الموارد المخصصة لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ بشفافية تامة. وإلى جانب إدراجها في قانون الموازنة، سيتم تخصيصها وفق توجيهات الإدارة المالية العامة الصادرة عن المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. وتحديدا، واستثناء من قواعد المشتريات الحكومية السارية، سيتم تخصيص الإنفاق الطارئ على المستلزمات العاجلة وفق أحكام القرار رقم 1025/PR/MFB/2020 الصادر بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٢٠ في	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: التزمت السلطات في إطار طلب التسهيل الائتماني السريع الثاني بنشر عقود المشتريات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بالكامل، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها خلال ٣٠ يوما من الترسية. ونشرت السلطات عقود المشتريات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والموازنة، ولكن دون الإعلان عن أسماء الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها كما ورد في التزاماتها. **عمليات التدقيق**: سيتم إجراء تدقيق لاحق بمعرفة شركة تدقيق دولية مرموقة للتحقق من الامتثال في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة بدعم من الهيئة العامة للتدقيق المالي خلال ٦ أشهر من نهاية العام المالي (نهاية ديسمبر ٢٠٢٠) ونشره خلال شهر من إعداده. ومن المتوقع إتمام عملية التدقيق مع نهاية يونيو ٢٠٢١ ونشر التقرير قبل نهاية يوليو ٢٠٢١.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		سياق مكافحة فيروس كورونا، وتخضع هذه النفقات لتدقيق لاحق بمعرفة شركة تدقيق دولية مرموقة للتأكد من امتثالها للأحكام المشار إليها، على أن يتم التدقيق بدعم من الهيئة العامة للتدقيق المالي خلال ستة أشهر من نهاية العام المالي. وسيغطي نطاق التدقيق أيضا جميع النفقات المرتبطة بالجائحة. وسيتم نشر تقارير التدقيق، التي تتضمن أيضا تحليلا لمدى الامتثال للإجراءات لا سيما الاتفاقيات الخاضعة للقانون، خلال شهر من إعداده على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والموازنة. كذلك سيتم نشر النص الكامل لجميع عقود المشتريات المرتبطة بمكافحة فيروس كورونا، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تتم ترسية العقود عليها، على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والموازنة خلال ٣٠ يوما من ترسيتها. ومن المقرر أيضا نشر تقارير تسليم السلع والخدمات، بما في ذلك قائمة بأسماء الموردين والمتعاقدين، على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والموازنة خلال ثلاثة أشهر من نهاية فترة تنفيذ العقد."	**إعداد الموازنة**: قامت السلطات بفتح حساب خزانة مخصص لإدارة النفقات المرتبطة بالجائحة. وتم تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية للإشراف على الحساب. وتم إدراج النفقات المخصصة لمواجهة الجائحة في الموازنة.
جزر القمر	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"نتفق مع خبراء الصندوق على أن تعزيز المؤسسات، وتشجيع الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة، والتصدي للفساد من العوامل المهمة لدعم النمو الشامل والمستدام. ونحن حريصون على ضمان استخدام الأموال المقدمة من صندوق النقد الدولي بأفضل شكل ممكن، وسنعمل بالتالي على تطوير آليات الإبلاغ وضوابط صرف الأموال في ضوء التوصيات التي قدمها الصندوق في سياق أنشطة بناء قدرات المحاسبة الحكومية خلال السنوات الأخيرة. ونلتزم بإعداد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق هذه الأموال، والاستعانة بمدقق مستقل يتمتع بالكفاءة لتدقيق هذه النفقات خلال سنة تقريبا، ونشر نتائج التدقيق.	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: فيما يتعلق بنشر وثائق مشروعات المشتريات الحكومية الكبيرة بصفة منتظمة، تعتزم السلطات القيام بذلك خلال الأسابيع القادمة. وسيتم استخدام الموقع الإلكتروني العام للحكومة لنشر المعلومات المطلوبة نظرا لأن الموقع الإلكتروني المخصص للمشتريات الحكومية لم يتم تشغيله بعد. **عمليات التدقيق**: فيما يتعلق بالاستعانة بمدقق مستقل يتمتع بالكفاءة لتدقيق أوجه إنفاق الأموال المقدمة من صندوق النقد الدولي خلال سنة تقريبا (اعتبارا من أواخر إبريل ٢٠٢٠) ونشر نتائج التدقيق، كلفت السلطات الهيئة العامة للتدقيق المالي بتدقيق هذه النفقات كجزء من برنامج عملها.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		وستنشر الحكومة أيضا بصفة منتظمة المعلومات الخاصة بمشروعات المشتريات الحكومية الكبيرة وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذها وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين على الموقع الإلكتروني المخصص لتوثيق هذه المشروعات. وتتوقع الحكومة بدء تشغيل هذا الموقع الإلكتروني خلال ٦ أشهر. وستبدأ الحكومة في نشر المعلومات على موقعها الإلكتروني العام في حالة تأخر تشغيل الموقع الإلكتروني الخاص بمشروعات المشتريات."	**التقارير**: فيما يتعلق بإعداد تقارير ربع سنوية حول أوجه إنفاق الأموال المقدمة من الصندوق، بدأت السلطات في عرض تقارير على خبراء الصندوق حول أوجه إنفاق هذه الأموال في فبراير ٢٠٢١ وليس في ٢٠٢٠ كما كان مقررا في السابق. **إعداد الموازنة**: فيما يتعلق بتعزيز آليات إبلاغ أوجه الإنفاق التي يمولها الصندوق والرقابة عليها، أعدت السلطات قرارا مسبقا يحدد أوجه إنفاق الأموال المقدمة من الصندوق، وأصدرت قانون الموازنة التكميلية لاحقا لوضع إطار قانوني لهذه النفقات. وتم إعداد القرار وقانون الموازنة التكميلية بدعم من مساعدات بناء القدرات المقدمة من الصندوق. وتحريا للسرعة، أشارت السلطات إلى إرخاء متطلبات مشروعات المشتريات الحكومية المرتبطة بالجائحة اعتبارا من إبريل ٢٠٢٠ من خلال السماح بدعوة جهات معينة لتقديم العروض.
كوستاريكا	**أداة التمويل السريع**	"نلتزم أيضا باستخدام موارد أداة التمويل السريع بشفافية من خلال آليات الحوكمة الحالية، بما في ذلك إجراءات المساءلة والرقابة اللاحقة، لضمان استخدام الأموال في التصدي للصدمات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩."	**المعلومات والتقارير المتعلقة بعقود المشتريات**: أطلق مكتب المراقب العام بوابة الشفافية، وهي بوابة مخصصة لعرض أهم المعلومات عن المشتريات الحكومية المرتبطة بالجائحة، ونتائج التدقيق على المشتريات والنفقات، ووضع قوانين الطوارئ والموازنات الاستثنائية، ومعلومات إضافية مساعدة لتعريف هيئات القطاع العام بالمخاطر المؤسسية وخطط استمرارية النشاط. كذلك يدير وزير العمل والضمان الاجتماعي بوابة الشفافية التي تعرض بيانات برنامج التحويلات النقدية العاجلة "Bono Proteger"، بما في ذلك قائمة المستفيدين وتقارير الحالة والإحصاءات المجمعة. وأطلق وزير التخطيط أيضا بوابة الشفافية التي تعرض معلومات مجمعة عن التدابير المرتبطة بالجائحة من ثمان هيئات عامة – المعهد المشترك للرعاية الاجتماعية ووزارة العمل والضمان الاجتماعي ولجنة الطوارئ الوطنية والنظام المتكامل للمشتريات الحكومية وصندوق الضمان الاجتماعي ووزارة الصحة ووزارة المالية. وتنشر البوابة عقود المشتريات وغيرها من المعلومات حول المشتريات الحكومية، وأهم بيانات نفقات

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			الحكومة المركزية، والتوزيع الجغرافي لأهم برامج المساعدات الاجتماعية الطارئة، وبيانات التبرعات المقدمة للحكومة.
جمهورية الكونغو الديمقراطية	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنضمن استخدام هذه الموارد بالشكل الملائم من خلال تنفيذ قانون الإدارة المالية العامة، ونشر بيانات تنفيذ الموازنة الواردة بخطة الخزانة على أساس شهري لزيادة الشفافية المالية. ونلتزم أيضا بنشر جميع عقود المشتريات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي تتجاوز قيمتها ١٢ ألف دولار أمريكي على شبكة الإنترنت، وبالإفصاح عن بيانات الملاك المستفيدين للشركات المتعاقد معها بالنسبة للعقود التي تتجاوز قيمتها مليون دولار أمريكي. كذلك سيتم إجراء تدقيق داخلي شهري، إلى جانب التدقيق على المصروفات المرتبطة بالجائحة، كجزء من عملية الرقابة السنوية على أعمال التدقيق التي يجريها ديوان التدقيق، مع ضرورة نشر نتائج التدقيق. ولضمان شفافية الإيرادات الناتجة عن الموارد وتماشيا مع الالتزامات التي تتعهد بها جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها عضوا في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، سيتم التوقيع على قرار رئاسي بتأكيد تعيين المنسق الوطني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ١٣ مارس. وسنعاود صرف المدفوعات الشهرية المقررة من مخصص تنفيذ المبادرة لاستئناف عملياتها. وأكدت الحكومة على التزامها بمكافحة الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال القرار الذي أصدرته مؤخرا بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وعزمها على نشر وتنفيذ خطة عمل لمكافحة الفساد استنادا إلى تقييمات الحوكمة والضمانات الوقائية الجارية."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: التزمت السلطات بنشر جميع عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة التي تتجاوز قيمتها ١٢ ألف دولار أمريكي والإفصاح عن بيانات الملاك المستفيدين بالنسبة للعقود التي تتجاوز قيمتها مليون دولار أمريكي، ولكنها لم تقدم أي مستجدات حتى الآن حول الموقف الراهن للنشر. **عمليات التدقيق**: تعكف الهيئة العامة للتدقيق المالي في الوقت الحالي على تدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة، كما سيتضمن التقرير السنوي لديوان التدقيق قسما خاصا لعرض نتائج تدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة. **التقارير**: قامت السلطات بإعداد ونشر خطة الخزانة العامة المعدلة لعام ٢٠٢٠ التي تعكس التأثير المتوقع للجائحة والدعم الإضافي المقدم من شركاء التنمية، كما بدأت في إدراج النفقات المرتبطة بالجائحة في تقارير تنفيذ الموازنة الشهرية الصادرة عنها. وتصدر تقارير شهرية عن السلطات حول طبيعة النفقات المرتبطة بالجائحة وحجمها.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
جيبوتي	**التسهيل الائتماني السريع**	"لزيادة شفافية محاسبة الموارد وإدارتها، سيتم إدراج التدابير الجديدة في موازنة تكميلية يُتوقع عرضها على البرلمان في مايو. ونتعهد أيضا بمواصلة الالتزام بأفضل ممارسات إدارة المالية العامة وضمان استخدام الموارد المقدمة من الصندوق وشركائنا الآخرين بأفضل شكل ممكن. ولهذا الغرض، سيتم (١) نشر عقود المشتريات الممولة بالإنفاق المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ التي تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف دولار أمريكي والملاك المستفيدين لمجموعة مختارة من الشركات على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الموازنة بمجرد توقيع هذه العقود، و(٢) الاستعانة بمدقق مستقل لإجراء أعمال التدقيق اللاحق على الإنفاق المرتبط بالجائحة خلال عام واحد ونشر نتائج التدقيق."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: لم تنشر السلطات عقود المشتريات ومعلومات الملاك المستفيدين المرتبطة بالإنفاق في سياق جائحة كوفيد-١٩، وأخطرت خبراء الصندوق بأن جميع العقود المبرمة حتى الآن لم تتجاوز ١٠٠ ألف دولار ولم يتم نشرها بالتالي. **عمليات التدقيق**: أكدت السلطات أنه من المقرر إجراء تدقيق مستقل، ويُتوقع إتمام التدقيق ونشر نتائجه خلال عام ٢٠٢١. **التقارير**: أُدرجت النفقات المرتبطة بالأزمة ضمن الموازنة التكميلية، وتتم مراقبتها بصورة مستقلة عن النفقات الحكومية في تقارير مراقبة الإنفاق التي تصدر شهريا عن وزارة الموازنة. **إعداد الموازنة**: تم إدراج النفقات المرتبطة بالأزمة ضمن موازنة تكميلية منفصلة واعتمادها كجزء من عمليات الموازنة المعتادة.
الجمهورية الدومينيكية	**أداة التمويل السريع**	"... نتعهد بالالتزام بأفضل الممارسات في إبرام عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة وترسيتها، ونشر تقرير التدقيق الخارجي على النفقات المرتبطة بالجائحة بمجرد انتهاء الأزمة."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تلتزم الحكومة باتباع أفضل الممارسات، التي تتضمن شفافية نظام المشتريات الحكومية بدرجة كافية في جميع مراحل دورة المشتريات. ولهذا الغرض، أنشأت الحكومة موقعا إلكترونيا مخصصا لعرض إرشادات حول عمليات الشراء في حالات الطوارئ (استنادا إلى قانون المشتريات الحكومية الحالي والقرارات الرئاسية ذات الصلة) والاطلاع على معلومات العقود المبرمة بمعرفة الإدارة العامة للمشتريات الحكومية. ويمكن الاطلاع على أحدث بيانات العقود المرتبطة بحالة الطوارئ من خلال بوابة المشتريات التي أطلقتها الإدارة العامة للمشتريات الحكومية عن طريق البحث باستخدام كلمة "كوفيد". وبتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢١، أطلقت الإدارة العامة للمشتريات الحكومية نظام الإنذار الوقائي والاستجابة، وهو نظام آلي جديد يغطي جميع العمليات التعاقدية المبرمة بمعرفة

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			المؤسسات المسؤولة عن التصرف في الأموال العامة والخاضعة لقانون المشتريات الحكومية. ويسمح النظام الجديد بتحسين كفاءة عمليات الرصد والرقابة. **عمليات التدقيق**: التزمت الحكومة بنشر نتائج التدقيق الخارجي على النفقات المرتبطة بالجائحة بمجرد انتهاء الأزمة (ويشار إلى إجراء هذا التدقيق على الإنفاق الطارئ ضمن الإرشادات المشار إليها أعلاه). غير أن حالة الطوارئ لا تزال مستمرة. ولكن كجزء من الخطة الشاملة لمكافحة الفساد في سياق الإنفاق العام، أنشأ مدير الأخلاقيات والنزاهة بالقطاع الحكومي الدائرة الفرعية للتدقيق والدائرة الفرعية لمكافحة الاحتيال بمكتب المراقب العام الذي يعكف حاليا على إجراء تدقيق داخلي شامل على جميع مؤسسات الدولة وفق توجيهات الرئيس أبي نادر.
إكوادور	**أداة التمويل السريع/تسهيل الصندوق الممدد**	*أداة التمويل السريع*: "نواصل التزامنا بتنفيذ متطلبات الرقابة والإبلاغ والشفافية الصارمة في سياق إعداد الإحصاءات المالية للقطاع العام والإنفاق الحكومي المرتبط بالأزمة. وستستمر إكوادور في الالتزام بسياسات الضمانات الوقائية التي وضعها الصندوق. ونلتزم أيضا بأعلى درجات الحوكمة للمساعدة في حماية الموارد المخصصة لمكافحة الجائحة، بما في ذلك من خلال (١) نشر عقود المشتريات الحكومية المرتبطة بالجائحة والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ، وبيانات جميع النفقات المرتبطة بالجائحة، على الموقع الإلكتروني للحكومة بصفة منتظمة (SERCOP)، و(٢) التدقيق المستقل على الإنفاق المرتبط بالجائحة بمعرفة مكتب المراقب العام قبل منتصف عام ٢٠٢١ ونشر النتائج. وستطبق ضمانات مماثلة على أي نفقات أو مبادرات إضافية لمكافحة الجائحة." *طلب تسهيل الصندوق الممدد*: "إصلاح نظام المشتريات الحكومية لزيادة كفاءته وضمان تحسين حوكمة الأموال العامة: أصدر الرئيس	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: أحرزت إكوادور تقدما ملحوظا نحو تنفيذ التزاماتها بشأن شفافية عمليات الشراء. وأنشأت إكوادور موقعا إلكترونيا مركزيا لعرض المعلومات ووثائق المشتريات ذات الصلة، بما في ذلك العقود. ويتضمن الموقع الإلكتروني أيضا بيانات عن عمليات الشراء، كالإطار الزمني والمسؤولين الرسميين المعنيين والموقف التنفيذي إلخ. كذلك أنشأت إكوادور موقعا إلكترونيا يتضمن معلومات مفتوحة المصدر حول عمليات الشراء المرتبطة بالجائحة. ورغم أن الموقع لا يعرض بيانات كل عملية على حدة، فإنه يتضمن موجزا بالنفقات الإجمالية موزعة حسب المنطقة والمنشأة المعنية إلخ. ويتضمن هذا الرابط جميع المعلومات حول المشتريات العاجلة والتي يتم تحديثها بصفة منتظمة. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: عدلت السلطات الإطار القانوني من خلال إصدار قرار جديد خاص بالتوريدات الحكومية يتطلب جمع ونشر معلومات عن الملاك المستفيدين. ويعد هذا الإصلاح تقدما مهما لزيادة شفافية عمليات الشراء نظرا لأن نطاق التطبيق لا يقتصر على النفقات الطارئة فحسب، بل يغطي جميع عقود المشتريات (العقود المرتبطة بالجائحة وغيرها). ورغم أن المعلومات الخاصة بالملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ متاحة من

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		مورينو في شهر مايو قرارا بإنشاء النظام الموحد لشراء الدواء والسلع الاستراتيجية لقطاع الصحة. ونهدف إلى زيادة الشفافية لمكافحة وتجنب ارتفاع أسعار الدواء والمستلزمات الطبية وخفض الأسعار من خلال إنشاء نظام موحد لمشتريات المنشآت الصحية والمستشفيات العامة. وسنضمن تطبيق قواعد الشفافية الواردة في قانون المشتريات الحكومية على هذا القرار القطاعي، بما في ذلك نشر المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات الحكومية ونتائج التدقيق المستقل على الإنفاق المرتبط بالجائحة (كما ورد في الإجراءات المسبقة والقواعد المعيارية الهيكلية)." *المراجعة الأولى لتسهيل الصندوق الممدد*: "نعمل على زيادة شفافية نظام المشتريات الحكومية. وأصدرنا قواعد تنظيمية تنص على نشر جميع عقود المشتريات الحكومية، بما في ذلك المعلومات المهمة ذات الصلة مثل أسماء المنشآت التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود، على موقع إلكتروني حكومي مخصص لهذا الغرض لمنع سوء استخدام الموارد العامة. ولزيادة اتساق وتكامل البيانات لتحسين القدرة على الحد من فرص الفساد عموما، نعمل على اتخاذ تدابير تكميلية، بما في ذلك تحديث سجل الشركات المشاركة في عمليات الشراء الحكومية والبيانات المطلوبة من سجل الشركات بحيث تشمل تحديد هوية الملاك المستفيدين. ... ولا نزال ملتزمين بإجراء تدقيق مستقل للنفقات المرتبطة بالجائحة قبل نهاية يونيو ٢٠٢١ بمعرفة مكتب المراقب العام بموجب التزاماتنا تجاه الصندوق التي تعهدنا بها في إطار الحصول على التمويل الطارئ في مايو من خلال أداة التمويل السريع، وذلك لضمان استخدام التمويل الطارئ في الغرض المخصص له (قاعدة معيارية هيكلية). وأجرى مكتب المراقب العام حتى الآن ما	الناحية الفنية، فإن الجمهور لا يمكنه الاطلاع عليها جميعها بسهولة من خلال الموقع الإلكتروني للمشتريات ويتطلب تنزيلها استخدام برنامج خاص. **عمليات التدقيق**: تتضمن التزامات إكوادور بموجب اتفاق أداة التمويل السريع التدقيق على النفقات المرتبطة بالجائحة. وحسب البرنامج الحالي، تلتزم إكوادور بنشر النتائج قبل يونيو ٢٠٢١. وبدأ الجهاز الأعلى للتدقيق أعمال التدقيق بالفعل، ويعكف حاليا على فحص جميع نفقات القطاع العام المتضمنة في موازنة الحكومة المركزية، باستثناء الأنشطة المالية لبنوك الضمان الاجتماعي والبنوك العامة التي يشرف عليها جهاز الرقابة على البنوك. وبمجرد اعتماد تقارير التدقيق الحكومية، بما في ذلك التعليقات والنتائج والتوصيات، يتم نشرها على هذا الموقع الإلكتروني.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		يزيد على ٣٠٠ فحص خاص لعمليات الشراء التي تم تنفيذها خلال حالة الطوارئ. وبناء عليه، أصدر المكتب ٣٤ تقريرا تضمنت شبهة جنائية."	
مصر	**أداة التمويل السريع/اتفاق الاستعداد الائتماني**	*أداة التمويل السريع*: "حفاظا على مبدأ الشفافية والمساءلة، سنواصل رصد وإبلاغ جميع النفقات المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك من خلال مختلف الوثائق المالية التي يتم نشرها على مدار دورة الموازنة وفقا لأفضل المعايير الدولية. كذلك نعتزم نشر جميع النفقات المرتبطة بالأزمة على أساس مجمع على الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة المالية، إلى جانب نشر خطط المشتريات والعقود الحكومية التي تشكل جزءا من الاستجابة العاجلة لجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك أسماء الشركات المتعاقد معها والمعلومات اللازمة عن ملاكها المستفيدين وفقا للقوانين السارية. وحسب الإجراءات المعمول بها، سيتولى الجهاز المركزي للمحاسبات تدقيق التدفقات الوافدة والنفقات المستخدمة في تخفيف آثار الأزمة، بما في ذلك التحقق اللاحق من تنفيذ العقود، ونشر النتائج في نهاية السنة المالية حسب الدور المنوط به في الدستور." *اتفاق الاستعداد الائتماني، المراجعة الأولى*: "تماشيا مع التزاماتنا الحالية، تم نشر خطة الإنفاق المرتبط بالأزمة على أساس مجمع على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ونستهدف تحديث بيانات هذا التقرير حسب الموقف التنفيذي للخطة. كذلك تم نشر عقود المشتريات الحكومية التي تمت ترسيتها في إطار الاستجابة العاجلة لجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت الترسية عليها. وسيتم تعديل اللائحة التنفيذية المنظمة لعمليات الشراء لإلزام المنشآت القانونية المشاركة في مناقصات المشروعات المرتبطة بالجائحة	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تنشر الحكومة المصرية المشتريات والنفقات المرتبطة بالأزمة على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية. وتتضمن الروابط التالية أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وقيمة هذه العقود وغير ذلك من الأنواع ذات الصلة وأنواع المستلزمات مثل مستلزمات وأدوات الوقاية والدواء والمستلزمات الطبية والاختبارات والمشتريات المنفذة من خلال السوق المحلية خلال الفترة إبريل-أكتوبر ٢٠٢٠ وكذلك المشتريات المنفذة من خلال السوق الدولية (الواردات) خلال الفترة إبريل-أكتوبر ٢٠٢٠. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: اتخذت مصر خطوات مهمة نحو تنفيذ التزاماتها في إطار اتفاق التسهيل الائتماني السريع بإعلان أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة. وصدرت في شهر ديسمبر لائحة تنفيذية تلزم الشركات المشاركة في جميع مناقصات المشتريات الحكومية بتقديم بيانات ملاكها المستفيدين اعتبارا من يناير ٢٠٢١. ومن المقرر نشر أسماء الملاك المستفيدين للشركات الفائزة في المناقصات على البوابة الإلكترونية الخاصة بعمليات الشراء. ولم تؤكد السلطات حتى الآن ما إذا كانت هذه المعلومات يتم جمعها بالفعل، ولكن يبدو أن هذه المعلومات لم تنشر بعد. **عمليات التدقيق**: التزمت مصر بتدقيق النفقات المرتبطة بالأزمة بمعرفة الجهاز المركزي للمحاسبات. وسيتضمن نطاق التدقيق تقييم القضايا المالية وقضايا الامتثال والأداء. وتجري عملية التدقيق في الوقت الحالي، وتم عرض تقرير التدقيق النهائي على الإنفاق خلال الفترة المنتهية في يونيو ٢٠٢٠ على البرلمان في أكتوبر ٢٠٢٠.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		بتقديم معلومات عن ملاكها المستفيدين. واعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١، سيتم نشر العقود المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت الترسية عليها وبيانات ملاكها المستفيدين. وسنصدر أيضا تعليمات داخلية للجهاز المعني بالمشتريات الحكومية لنشر خطط الشراء والنفقات المرتبطة بالجائحة على شبكة الإنترنت قبل تنفيذها بثلاثة أشهر. وحسب الإجراءات المعمول بها، سيتولى الجهاز المركزي للمحاسبات تدقيق التدفقات الوافدة والنفقات المستخدمة في تخفيف آثار الأزمة، بما في ذلك التحقق اللاحق من تنفيذ العقود، ونشر نتائج تدقيق الإنفاق المرتبط بالجائحة بعد نهاية السنة المالية."	**التقارير**: فيما يتعلق بشفافية الإنفاق العام، تنشر وزارة المالية بصفة منتظمة جميع النفقات والتقارير المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة وموقع إلكتروني فرعي.
السلفادور	**أداة التمويل السريع**	"نواصل التزامنا بتعزيز التنافسية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتخفيض الدين العام، ومكافحة الفساد، وتعزيز إطار الرقابة والتنظيم في القطاع المالي وحوكمة أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب." ويشير تقرير الخبراء أيضا إلى قيام الرئيس بتكليف اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في السلفادور بالرقابة على الأموال المخصصة لمكافحة الطوارئ الناجمة عن الجائحة، وتشكيل لجنة للمساءلة لتولي إدارة الصندوق.	**عمليات التدقيق**: كلفت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في السلفادور المنبثقة عن منظمة الدول الأمريكية فريقا مكونا من ٣٠ خبيرا في مختلف المجالات كخطوة أولى لتنفيذ آلية لرصد وتدقيق استخدام الأموال المخصصة لمواجهة حالة الطوارئ الوطنية الناجمة عن الجائحة. وتم التعاقد مع هؤلاء الخبراء وفق متطلبات ومعايير منظمة الدول الأمريكية في الهيئات الحكومية المنفذة لتقديم المساعدة ورصد ومراجعة القوائم المالية والسجلات المحاسبية والمستندات المؤيدة. **تدابير أخرى**: فيما يتعلق بتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعمل السلطات عن كثب بالتنسيق مع وحدة الاستخبارات المالية على القضايا ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال والأصول. كذلك تعكف السلطات على تنظيم اجتماعات دائرة مستديرة تقنية مع رابطة البنوك في السلفادور بهدف تعزيز أدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغرض إدارة المخاطر وضمان تجميد أصول المنظمات الإجرامية.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
إسواتيني	أداة التمويل السريع	"أولا، ندرك تماما أنه من المهم ضمان استخدام المساعدات المالية واعتمادات الموازنة الموجهة لدعم الإنفاق المرتبط بالجائحة في الغرض المخصص لها. وفي هذا الصدد، سيتم اتخاذ التدابير التالية: (١) استخدام بنود محددة في الموازنة لتيسير رصد وإبلاغ الأموال المنصرفة لتمويل الإنفاق المرتبط بتخفيف آثار الأزمة، و(٢) نشر تقارير نصف شهرية حول المبالغ المنصرفة والإنفاق الصحي والاجتماعي وغير ذلك من نفقات تخفيف آثار الأزمة على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لإدارة الكوارث (www.ndma.org.sz)، و(٣) نشر عقود المشتريات الحكومية الموقعة في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة وأسماء الكيانات الاعتبارية التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتنظيم المشتريات بصفة منتظمة، و(٤) قيام المدقق العام بإجراء تدقيق على الأداء المالي والامتثال في سياق الإنفاق المرتبط بتخفيف آثار الأزمة بمعرفة شركات تدقيق خارجي مستقلة ونشر النتائج خلال ستة أشهر من نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. كذلك ستجري الهيئة العامة لتنظيم المشتريات تدقيقا مستقلا على الامتثال ومردودية الإنفاق في سياق أنشطة الشراء المرتبطة بالجائحة، مع نشر نتائج التدقيق على موقعها الإلكتروني. ... وأخيرا، تواصل الحكومة دعم تعزيز لجنة مكافحة الفساد. وبالرغم من القيود المفروضة على المالية العامة، ازداد التمويل الموجه لهذا الجهاز خلال العامين الماضيين لدعم تطوير أنظمته الداخلية وبناء قدرات موظفيه والتعجيل بتسوية القضايا المعلقة."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: تنشر الهيئة العامة لتنظيم المشتريات تقريرا يمكن الاطلاع عليه من خلال هذا الرابط. وهو عبارة عن جدول يعرض بإيجاز عقود المشتريات ومعلومات عن أسماء الشركات التي تمت الترسية عليها ومديريها. غير أنه لم يتم نشر العقود الموقعة حتى الآن، أو تقديم أي معلومات عن الملاك المستفيدين أو إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود. وآخر عقد معلن تم إبرامه في منتصف مايو ٢٠٢٠. ويتضمن هذا الرابط تقريرين صادرين عن مؤسسات مملوكة للدولة حول المشتريات الحكومية خلال الفترة مارس-يونيو ٢٠٢٠ وأكتوبر-ديسمبر ٢٠٢٠ على الترتيب، بما في ذلك المعلومات الخاصة بهذه المشتريات (قيمة العقد، واسم الشركة مقدمة العرض، وأسماء مديري الشركات في التقرير الأخير). **عمليات التدقيق**: التزام المدقق العام بإجراء تدقيق على الأداء المالي والامتثال في سياق الإنفاق المرتبط بتخفيف آثار الأزمة وعمليات الشراء ذات الصلة من خلال شركات تدقيق خارجي مستقلة لم يدخل حيز التنفيذ بعد نظرا لأن السنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢١ تستمر حتى نهاية مارس. ولم تصدر أي تقارير تدقيق عن الهيئة العامة لتنظيم المشتريات اعتبارا من ٢٠٢٠/١/٢. ويعرض هذا الرابط القائمة النهائية لموردي مستلزمات الاستجابة للجائحة. **التقارير**: لم يتم حتى الآن الوفاء بالالتزام "باستخدام بنود محددة في الموازنة لتيسير رصد وإبلاغ الأموال المنصرفة لتمويل الإنفاق المرتبط بتخفيف آثار الأزمة". وإن كانت قد تمت بالفعل إعادة التوزيع بين مختلف بنود النفقات على النظام لتوفير النفقات المرتبطة بالجائحة. وتتوقع السلطات أن ينعكس تأثير إعادة توزيع النفقات على النظم خلال الشهور القادمة. ويتضمن التقرير الأول المنشور في يوليو ٢٠٢٠ معلومات تفصيلية عن الاستجابة العاجلة في مجالات الصحة والنقل والمساعدات الغذائية والمياه والصرف الصحي والحماية الاجتماعية. وينشر هذا الرابط تقريرين ماليين إضافيين عن شهري نوفمبر ٢٠٢٠ ويناير ٢٠٢١.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
إثيوبيا	**أداة التمويل السريع**	"نلتزم بمراعاة مبادئ الشفافية والمساءلة في تنفيذ تدابير السياسات اللازمة للاستجابة للتحديات الصحية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة، والتخفيف من مخاطر الفساد بفعالية. وستتضمن التدابير المستهدفة (١) نشر جميع العقود العلمة المرتبطة بالاستجابة للجائحة، وتنظيم مناقصات مفتوحة تنافسية، والحد قدر الإمكان من اللجوء إلى العمليات الطارئة غير التنافسية، و(٢) نشر معايير الأهلية والحدود المقررة في الموازنة لمختلف التدابير التخفيفية بمجرد إقرارها، و(٣) استخدام التمويل المقدم من الجهات المانحة بشفافية من خلال الموازنة، و(٤) المراقبة الدورية للإنفاق على تدابير تخفيف آثار الأزمة في نهاية كل شهر طوال الأزمة، و(٥) إطلاع المدققين الداخليين، وكذلك المدققين المستقلين في أسرع وقت ممكن، على أوجه إنفاق أموال الإغاثة الطارئة بغرض إجراء التدقيق اللاحق على النفقات ومتحصلات الإيرادات المرتبطة بالجائحة."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تم تنفيذ جميع عمليات الشراء الأساسية الكبرى المرتبطة بالجائحة وفق قوانين المشتريات التي تلزم بإجراء جميع عمليات الشراء من خلال مناقصات تنافسية. وتركزت عمليات الشراء الكبرى المرتبطة بالجائحة خلال الشهور الماضية في المستلزمات الطبية والمساعدات الإنسانية. وتتضمن الروابط التالية نماذج لبعض وثائق المناقصات التي تم نشرها: https://epsa.gov.et/tender/tender-no-icb-psa6-covid-19-moh-mi- 08-20/ https://epsa.gov.et/tender/icb-psa6-covid-19-supplies-moh-ms- 07-20/ https://epsa.gov.et/tender/icb-psa6-covid-10-supplies-moh-ms- 07-20/ https://epsa.gov.et/tender/icb-psa6-fw-vl-eid-gf-ls-05-20-2/ https://epsa.gov.et/tender/item-list-for-tender-noncb-psa6-moh-covid-19-a-b-hr-and-surgical-face-mask-lr-01-20/ http://www.ppa.gov.et/index.php?option=com_ppa&view=procurement&c=procurement&layout=tender_summary&bidno=PPPDS/NDRMC/ICB/PG/146/11/2012&prjid= http://www.ppa.gov.et/index.php?option=com_ppa&view=procurement&c=procurement&layout=tender_summary&bidno=RE-BID%20PPPDS/ETBC//ICB/PG/136//12/2011&prjid=

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			وتم نشر جميع عقود عمليات الشراء الكبرى على شبكة الإنترنت. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: التزمت السلطات بنشر المعلومات الخاصة بالملاك المستفيدين، ولكن الخبراء لم يحصلون على هذه المعلومات حتى الآن، ويتوقعون الحصول على بعض المعلومات خلال الأسابيع القادمة. **عمليات التدقيق**: التزمت السلطات بإجراء تدقيق لاحق على النفقات ومتحصلات الإيرادات المرتبطة بالجائحة. ويجري حاليا تدقيق الإنفاق عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (يوليو ٢٠١٩ – يونيو ٢٠٢٠). ورغم التزام السلطات بإجراء التدقيق بمعرفة مدقق خارجي، سيتولى المدقق العام أعمال التدقيق وعرض النتائج على البرلمان للاعتماد والمناقشة. وسيغطي نطاق التدقيق في المرحلة الأولى الأداء المالي والامتثال. ويجري حاليا إجراء التدقيق، ويُتوقع استكماله في مايو ٢٠٢١ ونشره قبل سبتمبر ٢٠٢١. **إعداد الموازنة**: تُدرج جميع الأموال المقدمة في صورة دعم من المانحين ضمن الموازنة التكميلية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وتعتمد من البرلمان. ويتم إعداد تقارير دورية بصفة شهرية تتضمن جميع استخدامات الأموال والموارد الحكومية. كذلك صدر توجيه حول كيفية تعبئة الموارد (من المصادر المحلية والخارجية، بما في ذلك الجهات المانحة) وإبلاغها وإدارتها بشفافية (راجع التوجيه من خلال هذا الرابط). وتستخدم السلطات أيضا صندوق طوارئ لتغطية بعض النفقات المرتبطة بالجائحة. **التقارير**: تم وضع ترتيب حوكمة شامل لمراقبة جميع أنشطة الوقاية من فيروس كوفيد-١٩، بما في ذلك مراقبة النفقات. وتتولى أعمال المراقبة لجنة توجيهية برئاسة نائب رئيس الوزراء، بينما تتولى لجنة فنية برئاسة وزير المالية مراقبة جميع عمليات الموازنة بدءا من تخصيص النفقات وحتى مرحلة التدقيق.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			وقدمت السلطات بيانات أولية للخبراء حول الإنفاق المرتبط بالجائحة خلال الفترة حتى نوفمبر ٢٠٢٠، ولكنها لم تخصص بندا منفصلا في الموازنة. ويُتوقع نشر البيانات بالتزامن مع صدور تقرير التدقيق على نتائج العام المالي. **تدابير أخرى**: اتخذت الحكومة تدابير محدودة لتخفيف الضرائب عن الشركات لمشاركة الأعباء الناجمة عن الجائحة بموجب قواعد تنظيمية صادرة عن مجلس الوزراء وتوجيهات واضحة صادرة وزارة المالية. وتم إعداد تقديرات واضحة لتأثير هذه التدابير على الموازنة. ويمكن الاطلاع من خلال الرابطين التاليين على القواعد التنظيمية والتوجيهات المشار إليها.
غابون	**أداة التمويل السريع**	*الطلب الأول*: "ستواصل الحكومة نشر المعلومات الخاصة بأداء الإيرادات والنفقات بصفة منتظمة، ووضع آلية منفصلة لإبلاغ النفقات المرتبطة بالجائحة لضمان شفافية جميع الحسابات الخاصة بالتمويل الذي تحصل عليه لمكافحة الجائحة. ونلتزم بإبلاغ نفقات صناديق الطوارئ على أساس ربع سنوي، والاستعانة بمدقق خارجي مستقل لتدقيق هذه النفقات خلال ٦ أشهر من الصرف، ونشر نتائج التدقيق. وستتضمن النتائج المنشورة النص الكامل لجميع عقود المشتريات ذات الصلة، وبيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية هذه العقود عليها." *التزامات إضافية ترد في الطلب الثاني وتسري أيضا على النفقات الممولة بموجب الطلب الأول*: "... نلتزم باستخدام الأموال العامة بفعالية وشفافية، بما في ذلك الأموال المخصصة للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ والأموال المقدمة لنا بموجب أداة التمويل السريع. ونلتزم أيضا بوضع آلية منفصلة لإبلاغ النفقات المرتبطة بالجائحة لضمان شفافية التقارير المعدة عن التمويل المقدم لمكافحة الجائحة. ويتضمن	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: بموجب خطاب النوايا المرفق بطلب أداة التمويل السريع الثاني، التزمت السلطات بنشر عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة عبر شبكة الإنترنت. ولكن النشر لم يتم حتى الآن حلى حد علم الخبراء. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: التزمت السلطات بنشر بيانات الملاك المستفيدين، ولكن لم تنشر أي بيانات حتى الآن. وأشارت السلطات إلى أن الأموال تم صرفها بصورة عاجلة في بداية الجائحة (مما أدى إلى عدم الاتساق في تسجيل/إبلاغ العقود التي تمت ترسيتها) وإلى ضرورة توفير البيانات اللازمة على وجه السرعة للجنة التحقيق البرلمانية المكلفة بمراجعة الإنفاق الحكومي المرتبط بالجائحة. **عمليات التدقيق**: التزمت الحكومة بإجراء تدقيق خارجي مستقل للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ ونشر النتائج خلال ٩ أشهر من نهاية عام ٢٠٢٠. وأطلعت الفريق بالفعل على مسودة بنطاق أعمال التدقيق. ويجري حاليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين المدقق الخارجي. وأشارت السلطات إلى أن الجهاز الأعلى للرقابة (ديوان المحاسبة) سيعمل عن كثب مع الشركة التي سيتم تعيينها لإجراء التدقيق. كذلك أجرى البرلمان تدقيقا على النفقات المرتبطة بالجائحة، وقام باعتماده لاحقا وعرضه على الحكومة. ولم تنشر نتائج التدقيق حتى الآن.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		هذا الالتزام نشر جميع عقود المشتريات عبر شبكة الإنترنت، بما في ذلك بيانات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي تتم ترسية هذه العقود عليها خلال ٣٠ يوما من الترسية، وكذلك نشر تقارير لاحقة حول الموقف التنفيذي لهذه العقود على شبكة الإنترنت. علاوة على ذلك، سيتم تكليف إحدى الشركات المعروفة لإجراء تدقيق مستقل على جميع النفقات الحكومية ومناقصات الشراء المرتبطة بالجائحة بدعم من ديوان المحاسبة، وهو جهة مستقلة بموجب الدستور والقانون، ونشر النتائج عبر شبكة الإنترنت خلال ٩ أشهر من نهاية العام المالي. وسنواصل نشر تقارير تنفيذ الموازنة على أساس ربع سنوي شاملة معلومات محددة عن النفقات المرتبطة بالجائحة.	ومن المتوقع أن يغطي نطاق التدقيق المستقل جميع النفقات المرتبطة بالجائحة. وعلى حد علم الخبراء، ستشمل أعمال التدقيق جميع النفقات وموقف الأموال التي تم توفيرها لتمويل النفقات المرتبطة بالجائحة. وحسب قانون المشتريات الحكومية المعمول به في غابون، ينبغي أن يتضمن إعلان تعيين شركة التدقيق نطاق المهام المطلوبة. ومن المتوقع إتمام أعمال التدقيق ونشر النتائج قبل سبتمبر ٢٠٢١. ويجري حاليا تعيين شركة التدقيق حسب إجراءات الشراء المعمول بها، وتم نشر إعلان التعيين بالفعل في الجريدة المحلية الرئيسية بتاريخ ١٠ فبراير. ومن المتوقع إتمام أعمال التدقيق قبل سبتمبر ٢٠٢١. ولا يوجد حتى الآن ما يدعو إلى الاعتقاد بتأخر عملية التدقيق، ويجري حاليا اتخاذ الاستعدادات اللازمة حسب الإطار الزمني المقرر. **التقارير**: التزمت السلطات بوضع آلية منفصلة لإبلاغ النفقات المرتبطة بالجائحة لضمان شفافية التقارير المعدة عن التمويل المقدم لمكافحة الجائحة. ولكن التقرير لم يُنشر بعد. غير أن السلطات قدمت في تقريرها ربع السنوي الثاني بشأن تنفيذ الموازنة معلومات تفصيلية حول النفقات المرتبطة بالجائحة. ولكن التقرير ربع السنوي الذي صدر أخيرا لم يتضمن أي معلومات عن النفقات المرتبطة بالجائحة. ويمكن الاطلاع على تقارير تنفيذ الموازنة ربع السنوية من خلال Documentation | DGBFIP (gouv.ga). ويتضمن قانون الموازنة لعام ٢٠٢١ معلومات إضافية، حيث تمت إضافة بند مستقل في الموازنة لقيد النفقات الصحية المرتبطة بالجائحة: Documentation | DGBFIP (gouv.ga). وبالنسبة للعام المالي ٢٠٢٠، تم إدراج اعتمادات خاصة في الموازنة التكميلية (ضمن البرنامج الثلاثين) دون إضافة أي تفاصيل، ولم يتضمن قانون الموازنة لعام ٢٠٢١ أي معلومات حول تنفيذ هذه الاعتمادات الخاصة. وأخيرا، صدر عن السلطات تقرير نصف سنوي خاص حول الجائحة خلال عام ٢٠٢٠. **المتابعة**: أدرجت السلطات في تقرير تنفيذ المالية العامة الذي قدمته للصندوق وجدول العمليات المالية الحكومية وقانون الموازنة لعام ٢٠٢١ بنودا منفصلة لقيد النفقات المرتبطة بالجائحة. وتراقب أيضا الصناديق خارج الموازنة المخصصة لمواجهة

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			الجائحة. وتولت دائرة الخزانة العامة صرف النفقات من هذه الصناديق، ولكن السلطات (وزارة الموازنة والحسابات العامة) تواجه صعوبات في إعداد تقرير موحد وشامل عن النفقات المرتبطة بالجائحة. **إعداد الموازنة**: لم تُعتمد النفقات المرتبطة بالأزمة في البداية كجزء من عملية الموازنة. وأقرت الحكومة لاحقا قانون الموازنة التكميلية لعام ٢٠٢٠ لوضع إطار قانوني لهذه النفقات ورصد مخصصات رسمية لها. وتم تمويل هذه النفقات من خلال صندوقين مخصصين لدى صندوق الودائع والأمانات غير مدرجين في حساب الخزانة الموحد (المحتفظ به لدى البنك المركزي). وفي رأي السلطات أن إيداع الأموال لدى صندوق الودائع والأمانات أتاح مرونة أكبر في استخدام الأموال عند اللزوم والاستجابة للأزمة بشكل أسرع.
غامبيا	**التسهيل الائتماني السريع**	"سنضمن الالتزام الكامل بمبادئ الشفافية وإجراءات إعداد الموازنة في سياق استخدام المساعدات الطارئة، بما في ذلك شراء المستلزمات المرتبطة بالجائحة والتعاقد عليها. وفي ظل الظروف الحالية، تسمح أحكام قانون المالية العامة بإعادة توزيع النفقات في إطار الموازنة الحالية وإنشاء صندوق مؤقت (داخل حساب الخزانة الواحد) لاستخدام الإنفاق الطارئ الإضافي من خلاله وفق مجموعة واضحة من معايير تخصيص الموارد ومتطلبات الإبلاغ. وبمجرد عودة الأوضاع إلى طبيعتها وإمكانية تقييم التكلفة المالية الإجمالية للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، سيتم إعداد موازنة تكميلية شاملة وتدقيق جميع أوجه الإنفاق الطارئ. وسيضمن ذلك شفافية الموازنة، وتخصيص وصرف الموارد اللازمة لتلبية جميع أولويات عام ٢٠٢٠ في حدود التمويل المتاح. وسيحول ذلك أيضا دون فرض أعباء إضافية على موازنة عام ٢٠٢١."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: نشرت هيئة المشتريات الحكومية على موقعها الإلكتروني قائمة بجميع عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة التي تم توقيعها خلال الفترة من مارس إلى أكتوبر ٢٠٢٠ والتزمت بتحديث هذه القائمة على أساس نصف سنوي. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: تتضمن البيانات المنشورة تفاصيل حول المؤسسة العامة المستفيدة من العقد وطريقة الشراء المستخدمة والمورد/المتعاقد والمالك المستفيد للشركة الموردة/المتعاقدة وقيمة عملية الشراء. ويعرض الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية تفاصيل العقود المرتبطة بالجائحة التي تم نشرها حتى الآن. **عمليات التدقيق**: تم فرض رقابة صارمة على جميع النفقات المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك برنامج توزيع المستلزمات الغذائية. وتم تعيين موظفين إضافيين بوحدة التدقيق الداخلي بوزارة الصحة التي يتركز فيها الجزء الأكبر من النفقات المرتبطة بالجائحة. وبدأت المرحلة الأولى من عمليات التدقيق اللاحق المستقل لجميع النفقات المرتبطة بالجائحة بمعرفة المكتب الوطني للتدقيق في سبتمبر ٢٠٢٠. ويُتوقع إجراء تدقيق شامل نهائي ونشره كجزء من تدقيق الحسابات لعام ٢٠٢٠ قبل نهاية سبتمبر ٢٠٢١.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			التقارير: التزمت السلطات حتى الآن بمتطلبات الشفافية في سياق استخدام التمويل المخصص لمواجهة جائحة كوفيد-١٩. ويعرض الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والشؤون الاقتصادية النفقات المرتبطة بالجائحة التي تم نشرها في تقارير الإنفاق الشهرية الصادرة عن الوزارة عبر هذا الرابط. ولضمان كفاءة مراقبة وإبلاغ النفقات المرتبطة بالجائحة، تم فتح حساب فرعي مخصص في حساب الخزانة الموحد. ويتم اتخاذ جميع قرارات تخصيص الموارد لأغراض الإنفاق المرتبط بالجائحة بمعرفة لجنة ممثلة لجميع الكيانات المشاركة في عملية الإنفاق، بدءا من الشراء وحتى الدفع. **إعداد الموازنة**: أصدرت الحكومة قانون الاعتمادات التكميلية في يونيو ٢٠٢٠ لتنظيم استخدام الدعم المقدم من شركاء التنمية لمواجهة جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك التسهيل الائتماني السريع، وتخصيص هذه الأموال للأولويات المستجدة.
غرينادا	**التسهيل الائتماني السريع**	"تتفق مع خبراء الصندوق على أن تعزيز المؤسسات، وتشجيع الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة، والتصدي للفساد من العوامل المهمة لدعم النمو الشامل والمستدام. ونحن حريصون على ضمان استخدام الأموال المقدمة من الصندوق بأفضل شكل ممكن. وحسب الموازنة التكميلية لعام ٢٠٢٠، سيتم تخصيص الموارد المقدمة من شركاء التنمية لمصروفات محددة مرتبطة بالجائحة. وسيتم إتاحة معلومات دقيقة للجمهور بشأن كيفية استخدام هذه الموارد في الوقت الملائم."	**عمليات التدقيق**: أفادت السلطات بأن عملية التدقيق بدأت بالفعل وسيتم استكمالها قبل نهاية إبريل ونشرها لاحقا.
غواتيمالا	**أداة التمويل السريع**	"لضمان شفافية وفعالية استخدام الموارد، نلتزم بنشر (١) تقارير ربع سنوية عن النفقات المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وجميع عقود المشتريات التي تم توقيعها (www.guatecompras.gt)، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وأسماء ملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود، و(٢) تقرير المدقق الخارجي المستقل	لم يوافق الكونغرس على استخدام أداة التمويل السريع حتى الآن. لذلك فإن الالتزامات الواردة بخطاب النوايا ليست ملزمة بعد في رأي السلطات، وإن كانت قد اتخذت عدة خطوات بالفعل لتعزيز شفافية استخدام الموارد كما يرد أدناه. **المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تتولى وزارة المالية من خلال الدائرة العامة للمشتريات الحكومية إدارة وتنظيم نظام المشتريات الحكومية (Guatecompras). وتستخدم الحكومة هذه البوابة لشراء السلع والخدمات والتعاقد عليها، ونشر جميع عقود

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الذي يتولى التدقيق على الإنفاق الممول من خلال أداة التمويل السريع في موعد أقصاه ٦ أشهر من نهاية السنة المالية."	المشتريات (وليس العقود المرتبطة بالجائحة فقط)، وغير ذلك من بيانات حول المشتريات الحكومية، وأهم المعلومات حول قواعد المنافسة، والمتطلبات، وقائمة بالشركات التي تمت الترسية عليها، والقيمة المدفوعة. ويشرف المراقب العام على مفاوضات العقود المرتبطة بالجائحة وتنفيذها (راجع الموقع الإلكتروني) وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: تُنشر أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها على الموقع الإلكتروني للسجل العام للمشتريات الحكومية (راجع هذا الرابط)، حيث يتعين على جميع الشركات الراغبة في المشاركة في عمليات الشراء المنشورة على نظام المشتريات الحكومية التسجيل في هذا السجل. **عمليات التدقيق**: لم يتم إعداد تقرير تدقيق بمعرفة مدقق مستقل حتى الآن (لم يتم صرف الموارد اللازمة). **تدابير أخرى**: تتولى الوكالة الوطنية للتنسيق من أجل الحد من الكوارث مراقبة الصناديق الاستئمانية والتبرعات الواردة أيضا (السلع أو الصناديق النقدية) (راجع هذا الرابط).
غينيا	**أداة التمويل السريع**	"نلتزم بضمان استخدام ومراقبة الموارد المخصصة للاستجابة للطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ على النحو الملائم. وقد تم بالفعل تعزيز الإدارة المالية العامة وإطار مكافحة الفساد في إطار ترتيب التسهيل الائتماني الممدد. ونعمل حاليا على تخصيص صندوق داخل الموازنة للموارد الخارجية والمحلية الموجهة للاستجابة للجائحة. كذلك تم إنشاء حساب مخصص كجزء من حساب الخزانة الموحد لدى البنك المركزي لتلقي وصرف الأموال المرتبطة بالجائحة. وسننشر تقارير شهرية عن تنفيذ الإنفاق المرتبط بالجائحة، وستخضع المصروفات عالية المخاطر للرقابة اللاحقة في أسرع وقت ممكن بمعرفة الهيئة العامة للتدقيق المالي بمشاركة المجتمع المدني.	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: وفقا للدائرة الوطنية للرقابة على المشتريات الحكومية، تم نشر جميع العقود، والتي يمكن الاطلاع عليها عبر هذا الرابط (تحت عنوان "Contrats"). **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: تم نشر أسماء الشركات الفائزة بعقود المشتريات وأسماء الموقعين والملاك المستفيدين (وجنسياتهم) عبر هذا الرابط. ولم تحدد هوية الملاك المستفيدين في عدد من العقود التي تمت ترسيتها على منظمات دولية. **عمليات التدقيق**: استكملت الهيئة العامة للتدقيق المالي تدقيق جميع النفقات المرتبطة بالجائحة بالتعاون مع المجتمع المدني، وأعدت مشروع تقرير تجري مراجعته حاليا

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		كذلك سننشر على الموقعين الإلكترونيين لوزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الموازنة جميع عقود المشتريات الخاصة بالمشروعات المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك أسماء الشركات وملاكها المستفيدين. وسيجري ديوان المحاسبة تدقيقا شاملا للإنفاق المرتبط بالجائحة (بما في ذلك التحقق اللاحق من سلامة السلع والخدمات الموردة)، وسيتم نشر نتائج التدقيق على شبكة الإنترنت أيضا قبل يونيو ٢٠٢١."	بمعرفة وزارة الاقتصاد والمالية تمهيدا لنشره. وتعتزم السلطات أيضا إجراء تدقيق مالي شامل على الإنفاق المرتبط بالجائحة، بما في ذلك التحقق اللاحق من استلاك السلع والخدمات المشتراة. وبدأ ديوان المحاسبة أعمال التدقيق بالفعل ويتوقع استكمالها في الموعد المقرر (قبل يونيو ٢٠٢١). **التقارير**: تنشر السلطات تقارير شهرية حول النفقات المرتبطة بالجائحة. ويمكن الاطلاع على العقود المبرمة حتى نوفمبر ٢٠٢٠ عبر الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية تحت عنوان "Contrats COVID-19 ". **المتابعة**: في أواخر مايو ٢٠٢٠، استحدثت السلطات نظاما لإدارة الموارد والنفقات المرتبطة بالأزمة يقوم على مركزية الموارد الخارجية والوطنية من خلال صندوق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩. كذلك وافقت السلطات على تشكيل وتنظيم لجنة التيسير والرقابة وبدء أعمالها، وهي لجنة مختصة بعمليات "صندوق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ الاستقرار الاقتصادي". وفي هذا السياق، أنشأت السلطات حسابا لتلقي وصرف الأموال المرتبطة بالجائحة ضمن حساب الخزانة الموحد المحتفظ به لدى البنك المركزي. **إعداد الموازنة**: تم التوقيع في يوليو ٢٠٢٠ على قرار مسبق بفتح حساب دائن لتمويل النفقات المرتبطة بخطة الاستجابة. وقبل نشر هذا القرار، تم تنفيذ خطة الاستجابة من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في إطار الموازنة لتسهيل الاستجابة للأزمة في الوقت المناسب. وتعكف السلطات حاليا على وضع إطار قانوني لجميع النفقات المنصرفة قبل صدور قرار يوليو ٢٠٢٠. وتم تنفيذ النفقات والتمويل المرتبط بالأزمة عقب صدور القرار من خلال " صندوق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ الاستقرار الاقتصادي" والحسابات المرتبطة بحساب الخزانة الموحد.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
غينيا-بيساو	**التسهيل الائتماني السريع**	"تماشيا مع التوصيات الواردة في التقرير الفني الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٢٠ حول قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد، والتي تم نشره على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (www.mef.gw)، نلتزم بتعزيز حوكمة المالية العامة وشفافيتها لضمان سلامة إنفاق الاعتمادات الإضافية في الموازنة المخصصة لجائحة كوفيد-١٩. ولهذا الغرض، أعيد تشكيل لجنة الخزانة العامة التي تتولى المواقة على جميع النفقات المرتبطة بالجائحة. علاوة على ذلك، تدار جميع النفقات المرتبطة بالجائحة من خلال حساب مخصص لدى البنك المركزي لدول غرب إفريقيا لتسهيل الرصد والمساءلة، وستخضع لتدقيق مستقل لاحق بمعرفة إحدى شركات التدقيق الخارجي المعروفة التي ستعمل بالتعاون مع ديوان التدقيق (تحدد مهام التدقيق بالتشاور مع خبراء الصندوق) مع نشر نتائج التدقيق خلال تسعة أشهر من نهاية العام المالي على الموقع الإلكتروني للحكومة، وسيتم إدراجها في موازنة عام ٢٠٢٠ التي تم عرضها على البرلمان واعتمادها بتاريخ ٩ سبتمبر ٢٠٢٠. وستنشر الحكومة تقارير نصف شهرية حول النفقات المرتبطة بالجائحة وجميع عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني للحكومة خلال أسبوع واحد من ترسية عمليات الشراء، إلى جانب أسماء الشركات التي تمت الترسية عليها، وأسماء الملاك المستفيدين وجنسياتهم، وطبيعة السلع والخدمات المشتراة، وسعر الوحدة، وقيمة العقد الإجمالية. وستنشر تقارير استلام السلع والخدمات، بما في ذلك قائمة الموردين والمتعاقدين، على الموقع الإلكتروني للحكومة خلال ثلاثة أشهر من تنفيذ العقد. وتم إنشاء آلية لإبلاغ الأموال المقرضة للبنوك من الموارد المقترضة لدعم قطاع إنتاج الكاجو خلال الجائحة في عام ٢٠٢٠.	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تعكف السلطات حاليا على نشر أهم المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات المرتبطة بالأزمة عبر شبكة الإنترنت (الرابط). ولم تنشر حتى الآن تقارير التحقق اللاحق من تنفيذ العقود. ونشر البلد من خلال المفوضية السامية المعنية بمكافحة جائحة كوفيد-١٩ أهم المعلومات (وليس النص الكامل) المتعلقة بجميع العقود التي التزم بنشرها خلال عام ٢٠٢٠. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة من خلال الإطار القانوني لعمليات الشراء. **عمليات التدقيق**: من المقرر إجراء تدقيق على العقود والنفقات المرتبطة بالأزمة عن الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢٠ بمعرفة ديوان التدقيق، إلى جانب التدقيق الخارجي على التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية. وقد تقوم جهات رقابية أخرى بالتدقيق أيضا حسب الحاجة. وجميع أعمال التدقيق المشار إليها عامة. ويجري العمل حاليا على تحديد مهام التدقيق الخارجي في صيغتها النهائية. وكان من المفترض في البداية نشر نتائج التدقيق خلال تسعة أشهر من نهاية العام المالي (ينتهي العام المالي في ديسمبر ٢٠٢٠)، ولكن يُتوقع في الوقت الحالي استكمال عملية التدقيق خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١. **التقارير**: تم نشر النفقات المرتبطة بالأزمة ضمن تقرير تنفيذ الموازنة الذي تم عرضه على المجلس الوطني (راجع الرابط) وكذلك ضمن التقارير الصادرة عن المفوضية السامية المعنية بمكافحة جائحة كوفيد-١٩ (راجع الرابط).

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
هايتي	**التسهيل الائتماني السريع**	"نعتزم تعزيز الجهود لمكافحة الفساد ودعم إصلاحات الحوكمة، لا سيما من خلال إعداد موازنات أكثر شمولا وشفافية وإدارتها بشكل محكم وتحسين نظم الإبلاغ بوزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي. وفي هذا الصدد، سنعكف فورا على تعزيز آليات إبلاغ الموازنة الموحدة من خلال توثيق مختلف مراحل تنفيذ الإنفاق العام للموارد المخصصة للاستجابة للجائحة في صورة تقارير شهرية عن هذه النفقات. وسنعمل لاحقا على توسيع نطاق هذه الإصلاحات لتشمل باقي الموازنة في إطار برنامج يتابعه الصندوق ويحل محله لاحقا برنامج مدعوم من الصندوق. وسنجري أيضا تدقيقا ماليا وتشغيليا لاحقا على جميع العمليات المرتبطة بالجائحة. وستسهم هذه الجهود في تعزيز المساءلة والشفافية في سياق الإدارة المالية العامة، كما ستساعد في استخلاص نتائج مفيدة حول سبل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وقدرات الاستجابة للطوارئ."	**عمليات التدقيق**: التزمت السلطات بموجب خطاب النوايا المرفق بطلب التسهيل الائتماني السريع بتدقيق العمليات والأداء المالي في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة. وسيتم إجراء التدقيق بمعرفة الديوان الأعلى للتدقيق (CSSC/CA). ولم تبدأ أعمال التدقيق حتى ١ فبراير، ولكن السلطات أشارت إلى إجراء التدقيق خلال عام ٢٠٢١. **التقارير**: نشرت الحكومة حتى الآن النفقات المرتبطة بالجائحة خلال الفترة من مايو ٢٠٢٠ إلى يناير ٢٠٢١ عبر هذا الرابط. ويوجد بعض القصور في طريقة العرض ومستوى التفاصيل، لا سيما وأن تصنيف البيانات المعروضة لا يتسق مع طريقة التصنيف المعتادة في نظام الإدارة المالية العامة التي تميز بين المستهدف ومستوى التنفيذ لمختلف البنود.
هندوراس	**اتفاق الاستعداد الائتماني/تسهيل الاستعداد الائتماني**	*المراجعة الثانية:* "اتخذنا التدابير اللازمة لضمان الشفافية والمساءلة في سياق الإنفاق العاجل المرتبط بالجائحة. ويجري العمل حاليا على تنفيذ آلية لتصنيف ورصد جميع النفقات المرتبطة بالجائحة في الموازنة، مما سيسهل مراقبة ونشر هذه النفقات – بما في ذلك من خلال الرقابة من جانب المجتمع المدني – من خلال هذا الموقع الإلكتروني (www.sefin.gob.hn/covid-19). وسننشر أيضا عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تمت الترسية عليها – وبمجرد إنشاء السجل المركزي، سيسمح ذلك بتحديد هوية الملاك المستفيدين (الفقرة ٣٨). ونلتزم أيضا بسرعة نشر تقارير ما بعد الأزمة لعرض النفقات المرتبطة بالجائحة مع استمرار جهود الاستجابة للأزمة من خلال السياسات. ويعكف ديوان المحاسبة على إجراء عدد من عمليات التدقيق المتزامنة على الإنفاق الصحي	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: بدأت السلطات في نشر عقود المشتريات الحكومية الطارئة عبر هذا الرابط. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: لم تنشر السلطات حتى الآن أي معلومات عن الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها. ويُتوقع نشر هذه المعلومات بمجرد إنشاء السجل المركزي الجديد الذي سيسمح أيضا بتحديد هوية الملاك المستفيدين. **عمليات التدقيق**: ساهم نشر تقارير التدقيق حسب الإطار الزمني المقرر والمراقبة المجتمعية من خلال منظمات المجتمع المدني في دعم إدارة الإنفاق الطارئ المرتبط بالجائحة. وأشارت التقارير الرقابية الصادرة بالتزامن عن ديوان المحاسبة (بناء على التدقيق على عدد من المؤسسات العامة) وتقرير التدقيق على أحد الصناديق الاستئمانية العامة إلى وجود قصور كبير في إدارة النفقات المرتبطة بالجائحة.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		والاجتماعي الطارئ، إلى جانب إجراء التدقيق اللاحق على النحو المعتاد. وسينشر الديوان أيضا عددا من التقارير عن التدقيق اللاحق على الإنفاق المرتبط بالجائحة." *المراجعة الثالثة*: "نعمل في الوقت الحالي على تنفيذ التدابير الإضافية التالية استنادا إلى المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية: (١) تطوير آلية تصنيف ورصد جميع النفقات المرتبطة بالجائحة وما بعدها في الموازنة بغرض تسهيل مراقبة ونشر هذه النفقات – بما في ذلك من خلال الرقابة من جانب المجتمع المدني، و(٢) إعداد دليل إجراءات لتنظيم المشتريات الطارئة بدعم من بنك التنمية للبلدان الأمريكية، و(٣) وضع خطة عمل لتعزيز الضوابط الرقابية الداخلية بالمؤسسات المسؤولة عن عمليات الشراء. ونؤكد مجددا على التزامنا بالشفافية في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة. وامتثالا للقوانين السارية، نواصل الالتزام بنشر عقود المشتريات الطارئة، بما في أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها – وبمجرد إنشاء السجل المركزي الجديد، سيسمح ذلك أيضا بتحديد هوية الملاك المستفيدين (الفقرة ٤٢). ونلتزم أيضا بسرعة نشر تقارير ما بعد الأزمة لعرض النفقات المرتبطة بالجائحة مع استمرار جهود الاستجابة للأزمة من خلال السياسات. ويعكف ديوان المحاسبة على إجراء عدد من عمليات التدقيق المتزامنة على الإنفاق الصحي والاجتماعي الطارئ. وسينشر الديوان أيضا التوصيات الناتجة عن عمليات التدقيق المتزامنة لتسهيل مراقبة تنفيذها، إلى جانب التدقيق اللاحق على النفقات المرتبطة بالأزمة."	وتحديدا، أكد تقرير التدقيق ما اكتشفته إحدى منظمات المجتمع المدني من خلال أنشطة الرقابة المجتمعية من مخالفات في عمليات شراء المستشفيات المتنقلة من جانب الصندوق الاستئماني. ونتجت عن ذلك ضغوط جماهيرية كافية من أجل تغيير كيفية إدارة المشتريات الحكومية الطارئة. ويواصل ديوان المحاسبة الرقابة على الإنفاق الصحي والاجتماعي الطارئ. **التقارير**: طورت السلطات نظام رصد النفقات الطارئة الذي أصبح جاهزا الآن لتنفيذ موازنة عام ٢٠٢١. وتم اعتماد دليل إجراءات الإنفاق الطارئ بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء. ويتضمن الدليل إرشادات حول أهم عناصر الإنفاق الطارئ: (١) إجراءات تحديد المواصفات الفنية لمشتريات السلع والخدمات، و(٢) قائمة بالموردين المعتمدين، و(٣) قائمة مرجعية بالأسعار، و(٤) وضمانات التوريد الإلزامية. ويجري العمل حاليا على تطوير الضوابط الرقابية الداخلية في المؤسسات المعنية بعمليات الشراء الطارئة. وسيكون لإصدار دليل الإجراءات تأثير إيجابي فوري على تعزيز الضوابط الرقابية. وبوجه أعم، يعد تطوير الضوابط الرقابية الداخلية عملية مستمرة، وتنظر السلطات حاليا بالتعاون مع شركاء التنمية في خيارات الحصول على دعم فني على المدى الطويل في هذا المجال.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
جامايكا	**أداة التمويل السريع**	"سنواصل الالتزام بأفضل الممارسات في إبرام وترسية عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة، وضمان شفافية المصروفات المرتبطة بالجائحة وسهولة رصدها في الموازنة. وسيتم نشر أهم المعلومات الخاصة بعقود المشتريات، بما في ذلك بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود عليها. وستكلف السلطات المدقق العام بالتدقيق اللاحق على الإنفاق المرتبط بالجائحة ونشر نتائج التدقيق."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: يمكن البحث على أهم المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات المرتبطة بالأزمة على قاعدة بيانات هيئة النزاهة من خلال هذا الرابط. **الشفافية بشأن بيانات الملاك المستفيدين**: ينص قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠/٢٦ (١١ مايو ٢٠٢٠) على وجوب توافر ونشر بيانات الملاك المستفيدين لجميع الشركات التي تتم ترسية العقود المرتبطة بالجائحة عليها الذين يملكون ٢٠٪ أو أكثر من شركاتهم. **عمليات التدقيق**: تولى المدقق العام إجراء ثلاث عمليات تدقيق على برامج الإنفاق المرتبطة بالجائحة في جامايكا ونشر نتائجها من خلال الروابط التالية: هنا وهنا وهنا.
الأردن	**أداة التمويل السريع/تسهيل الصندوق الممدد**	*أداة التمويل السريع*: "انطلاقا من مبادئ الحوكمة السليمة والشفافية، نعتزم (١) إنشاء بنود خاصة في الموازنة لتسهيل متابعة وإبلاغ الأموال المنصرفة والمصروفات المتحملة، و(٢) ربط الصندوق بحساب الخزانة الواحد، و(٣) نشر خطط المشتريات والإعلانات ذات الصلة والعقود التي تمت ترسيتها المرتبطة بالاستجابة لحالة الطوارئ، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها، و(٤) التدقيق اللاحق على جميع التدفقات والنفقات المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة بمعرفة ديوان المحاسبة، ونشر نتائج التدقيق خلال ٦ أشهر من نهاية السنة المالية." *تسهيل الصندوق الممدد، المراجعة الأولى*: "شفافية المالية العامة: تأكيدا على التزامنا بشفافية الموارد العامة، قمنا بدعوة إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي لإجراء تقييم شامل لشفافية المالية	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تعلن الحكومة جميع خطط المشتريات والمعلومات المتعلقة بالعقود التي تمت ترسيتها على الموقع الإلكتروني للحكومة. وصدر تعميم وزاري يلزم المؤسسات القائمة بالشراء بطلب بيانات الملاك المستفيدين من الموردين الذين تتم ترسية العقود عليهم. وتنشر هذه المعلومات بصفة منتظمة. وسيغطي نطاق التدقيق اللاحق على الإنفاق المرتبط بالجائحة المعلومات المنشورة عن الملاك المستفيدين. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: قامت الحكومة بجهد كبير لنشر بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود المرتبطة بالجائحة عليها بالرغم من أن هذا المفهوم لا يزال جديدا على إطار المشتريات الحالي. ونشرت وزارة المالية تعليم للهيئات المنفقة المستفيدة من التمويل المرتبط بالجائحة تلزمها بتقديم بيانات الملاك المستفيدين لشركات التوريد. وتعكف الهيئات المنفقة على جمع هذه البيانات من الموردين، وتقوم وزارة المالية بنشرها على موقعها الإلكتروني (راجع الرابط).

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		العامة خلال الشهور القادمة. وتماشيا مع التزاماتنا بموجب اتفاق أداة التمويل السريع، أصدرنا تعاميم لتسهيل مواصلةنشر عقود المشتريات الممولة من نفقات الاستجابة الطارئة لجائحة كوفيد-١٩ على الموقع الإلكتروني للحكومة، بما في ذلك أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها، التي تتجاوز قيمتها ٢٥ ألف دينار أردني. كذلك سنقوم بالتدقيق اللاحق على جميع النفقات الوافة والنفقات المرتبطة بالتخفيف من آثار الأزمة، بما في ذلك لتقييم شفافية عمليات الشراء والمعلومات المنشورة عن الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها منذ نهاية يونيو ٢٠٢٠، ونشر نتائج التدقيق (قاعدة معيارية هيكلية مقترحة لنهاية يونيو ٢٠٢١). وأخيرا، نعمل على توسيع نطاق عمليات الشراء الحكومية ورقمنتها. ومع نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، سنصدر جميع القواعد التنظيمية اللازمة لدعم توحيد الإطار القانوني للمشتريات الحكومية. وسيضمن نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية (JONEPS) أعلى درجات النزاهة والشفافية والمنافسة العادلة. وقد تأخر إطلاق النظام بسبب الجائحة، ولكننا سنواصل العمل على توسيع نطاق النظام بحيث يغطي جميع المؤسسات العامة على مستوى الوزارات والمحافظات مع نهاية يونيو ٢٠٢٢."	**عمليات التدقيق**: لا تزال الحكومة ملتزمة بالتدقيق اللاحق على جميع التدقيقات الوافة المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة ونشر نتائج التدقيق قبل نهاية يونيو (راجع الرابط). **الالتزامات الواردة بطلب تسهيل الصندوق الممدد بشأن الإنفاق المرتبطبالأزمة**: أكدت الحكومة مجددا التزامها بنشر المعلومات المتعلقة بالإنفاق المرتبط بالجائحة (راجع التفاصيل أعلاه). واتسع نطاق التدقيق اللاحق (قاعدة معيارية هيكلية لنهاية يونيو ٢٠٢١) ليشمل أيضا نشر بيانات الملاك المستفيدين.
كينيا	**التسهيل الائتماني السريع**	"ندرك أهمية حماية الموارد المتاحة من الصندوق والمساعدات المالية الأخرى لضمان استخدامها في الأغراض الملحة المرتبطة بمعالجة الأزمة الراهنة. ومن هذا المنطلق، نتعهد بقيام مكتب المدقق المستقل بتدقيق عينات من المصروفات المرتبطة بالأزمة عقب انتهائها ونشر نتائج التدقيق. وبوجه أعم، نلتزم تماما بضمان فعالية وشفافية استخدام الأموال العامة. ولهذا الغرض، نعمل على تقوية مؤسساتنا وقراتنا	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: تم إطلاق بوابة معلومات المشتريات الحكومية في يوليو ٢٠١٨. وأصبحت جميع المؤسسات العامة الآن ملزمة بنشر بيانات عمليات الشراء وفق معايير شفافية التعاقدات. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: بالرغم من أن اتفاق التسهيل الائتماني السريع لا يلزم الشركات المشاركة في المناقصات بتقديم بيانات الملاك المستفيدين، يعد ذلك

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		للكشف عن جرائم الكسب غير المشروع والتصدي لتضارب المصالح وفق أفضل الممارسات الدولية والمشورة المقدمة من الصندوق."	أحد متطلبات قانون المشتريات الحكومية (راجع الرابط). غير أن بيانات الملاك المستفيدين لا تنشر حاليا على بوابة معلومات المشتريات الحكومية. وطلب الخبراء من السلطات التعهد بالتزامات واضحة فيما يتعلق بإبلاغ بيانات الملاك المستفيدين بموجب اتفاق تسهيل الصندوق الممدد/التسهيل الائتماني الممدد. **عمليات التدقيق**: يجري حاليا إجراء تدقيق شامل على جميع النفقات المرتبطة بالجائحة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعرفة المدقق العلم، ومن المتوقع نشر نتائج التدقيق مع نهاية مايو ٢٠٢١. وتم إجراء تدقيق جنائي على نطاق محدود يغطي الفترة ١٣ مارس – ٣١ يوليو وعرضه على البرلمان في سبتمبر ٢٠٢٠ (راجع تقرير التدقيق الخاص). وكان الغرض من هذا التدقيق التأكد مما إذا كانت الهيئة الوطنية للمستلزمات الطبية قد استخدمت الأموال العامة بصورة قانونية وفعالة في مكافحة الجائحة. وتضمن هذا التدقيق مراجعة إجراءات الموازنة والتمويل والشراء لدى الهيئة. وفيما يلي أهم النتائج التي تضمنها التقرير: (١) مخالفة أحكام قانون المشتريات الحكومية والتصرف في الأصول، و(٢) عدم التزام إجراءات الموازنة الرأسمالية بقانون الإدارة المالية العامة، و(٣) وجود أوجه قصور في عمليات الشراء، وتدني نسبة المستلزمات التي تم شراؤها مما يشير إلى تدني مردودية الإنفاق. وأجرى البرلمان وغيره من هيئات التحقيق تحقيقات لمتابعة نتائج التقرير.
جمهورية قيرغيزستان	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	*الطلب الأول*: "لضمان جودة الإنفاق الإضافي في قطاع الصحة، تتعهد بالتدقيق اللاحق على عمليات شراء المستلزمات الطبية الطارئة بمعرفة جهاز التدقيق، ونشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية." *التزامات إضافية ترد في الطلب الثاني وتسري أيضا على النفقات الممولة بموجب الطلب الأول*: "للتصدي للتبعات الاقتصادية والصحية	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: نشر نتائج التحقق اللاحق من تنفيذ العقود: تنفيذا للالتزامات الواردة في خطاب النوايا، قامت السلطات بتعديل المادة ٥١ (٧) من القانون في ديسمبر ٢٠٢٠ (وبدأ العمل بالتعديلات في نهاية يناير ٢٠٢١) بهدف تعزيز متطلبات النشر في هذا المجال، بحيث أصبحت المؤسسات القائمة بالشراء ملزمة بنشر الموقف التنفيذي للعقود خلال ثلاثة أيام عمل من تنفيذ العقد على بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية. غير أن الترتيبات الفنية اللازمة لعمل البوابة لم يتم تنفيذها بعد بسبب نقص الموارد الفنية والمالية. وحسب التعديلات الأخيرة على قانون المشتريات

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الناتجة عن أزمة كوفيد-١٩، نعمل على تنفيذ مجموعة كبيرة من التدابير الموضحة في خطاب النوايا المرسل في مايو ٢٠٢٠. وسنسعى أيضا إلى زيادة شفافية عمليات الشراء لضمان كفاءة إنفاق المساعدات على التصدي للأزمة. ولضمان جودة الإنفاق الطارئ في قطاع الصحة والقطاعات الأخرى، نتعهد بالتدقيق اللاحق على عمليات شراء المستلزمات الطبية الطارئة بمعرفة جهاز التدقيق، ونشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وسننشر أيضا جميع وثائق المشتريات المباشرة ومناقصات الشراء التنافسية على بوابة المشتريات العامة، بما في ذلك عمليات الشراء التي تجريها المؤسسات المملوكة للدولة والشركات المساهمة التي تزيد حصة الدولة فيها عن ٥٠٪ والشركات التابعة لها. وسنتخذ التدابير اللازمة في حدود السلطات المخولة للحكومة لنشر عقود المشتريات الحكومية، بما في ذلك إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود وأسماء الشركات التي تمت الترسية عليها وملاكها المستفيدين. وسنضمن توافر الوسائل اللازمة لعمل اللجنة المستقلة لمراجعة شكاوى المشتريات من خلال إدراج خدمة تقديم الشكاوى على قائمة الخدمات الحكومية المدفوعة."	العامة، ارتفع عدد المؤسسات القائمة بالشراء الخاضعة للقانون، حيث أصبح القانون يغطي الشركات التابعة للشركات المساهمة التي تمتلك الدولة أكثر من ٥٠٪ من أسهمها. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: يلزم قانون المشتريات الجديد الذي صدر في يناير ٢٠٢١ بالإفصاح عن بيانات الملاك المستفيدين في جميع عقود المشتريات (وليس فقط المرتبطة بالأزمة) كإصلاح دائم. ويجري العمل حاليا على تصميم البرنامج الإلكتروني اللازم لتنفيذ متطلبات نشر بيانات الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة وشركات التوريد والاستشارات. **عمليات التدقيق**: تتوقع السلطات قيام ديوان التدقيق بإجراء أعمال التدقيق اللازمة على جميع عقود المشتريات الحكومية لعام ٢٠٢٠ في شهر مارس ونشر تقرير نتائج التدقيق في شهر سبتمبر والذي قد يتضمن قسما منفصلا عن الإنفاق الطارئ. **تدابير أخرى**: تعمل السلطات حاليا على إضافة خدمة تقديم الشكاوى على قائمة الخدمات المدفوعة التي تقدمها بوابة المشتريات. ويجري حاليا اعتماد الوثائق ذات الصلة.
ليسوتو	**أداة التمويل السريع/التسهيل الائتماني السريع**	تلتزم الحكومة بتعزيز الحوكمة والشفافية في سياق استخدام الموارد العامة. وفي هذا الصدد، نلتزم بما يلي: (١) نشر تقارير ربع سنوية حول تنفيذ الموازنة، بما في ذلك بنود النفقات المرتبطة بتدابير تخفيف آثار الجائحة، و(٢) إجراء تدقيق داخلي ربع سنوي على النفقات المرتبطة بالجائحة، و(٣) إجراء تدقيق شامل بمعرفة المدقق العام على الموازنة المعدلة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، بما في ذلك التدقيق على النفقات المرتبطة بالجائحة، ونشر النتائج خلال ٥ أشهر من نهاية العام المالي، و(٤) نشر عقود المشتريات الموقعة المرتبطة بتخفيف آثار الجائحة على الموقع الإلكتروني للحكومة، بما في ذلك أسماء	**التقارير**: يعرض تقرير التدابير التخفيفية النفقات المرتبطة بالجائحة وإجراءات تنفيذ الموازنة. وتُنشر وثائق الموازنة وإجراءات تنفيذ الموازنة عبر هذا الرابط. ويمكن الاطلاع على (١) نفقات تدابير الحماية الاجتماعية و(٢) الإنفاق ربع السنوي المرتبط بالجائحة عبر هذا الرابط. **عمليات التدقيق**: يتوقف إجراء تدقيق مالي للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ على توافر القوائم المالية، لا سيما الخاصة بالنفقات المرتبطة بالجائحة. ولا يمكن نشر تقارير التدقيق إلا بعد عرضها على البرلمان. ويتوقع المدقق العام أن يكون الإنفاق على القضايا المرتبطة بالجائحة جزءا من القوائم المالية الموحدة لحكومة ليسوتو (وهو ما سيحدده المحاسب العام بوزارة المالية) والتي ينص قانون الإدارة المالية العامة والمساءلة على

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، ونتائج التدقيق اللاحق على تنفيذ العقود. وبوجه أعم، نلتزم بعرض القوانين التالية على البرلمان: (١) قانون مكافحة الفساد (تم استكمال مشروع القانون)، و(٢) قانون الإدارة المالية العامة(في مرحلة متقدمة)، و(٣) قانون المشتريات.	تدقيقها خلال ٥ أشهر من نهاية العام المالي. ويستغرق التدقيق ٩٠ يوما حسب القانون. وفي حالة إعداد قوائم مالية منفصلة للنفقات المرتبطة بالجائحة، سيتم استكمال التدقيق خلال ثلاثة أشهر. وفي سبتمبر ٢٠٢٠، صدر مشروع تقرير حول امتثال تدابير الاستجابة للجائحة للقوانين واللوائح. وتعمل السلطات أيضا على استكمال تقرير حول إدارة وتوزيع التبرعات المرتبطة بالجائحة وإجراء المرحلة الأولى من التدقيق على إدارة معدات الوقاية الشخصية. ومن المقرر إخضاع عمليات الشراء لتدقيق قائم على المخاطر في مايو ٢٠٢١. وتتحدد مجالات التدقيق الأخرى في بداية السنة المالية التالية. **المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: لم تتلق وزارة المالية أي عقود مشتريات مرتبطة بالجائحة، ولم تُنشر أي عقود بالتالي على شبكة الإنترنت. كذلك لا يوجد تعريف للمالك المستفيد، وبالتالي لا تُنشر بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود المرتبطة بالجائحة عليها. **عرض القوانين على البرلمان:** **قانون مكافحة الفساد**: يجري العمل حاليا على استكمال إعداد مشروع قانون مكافحة الفساد تمهيدا لاعتماده من جانب مجلس الوزراء والبرلمان لاحقا. **قانون الإدارة المالية العامة**: قررت وزارة المالية عقد مشاورات حول القانون مع أهم الأطراف المعنية (بوزارة المالية وعدد قليل من الوزارات المنفذة) دون تحديد إطار زمني واضح. وعقب المشاورات، سيمكن عرض القانون على المجلس البرلماني لصياغته.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			قانون المشتريات: وقا لإدارة المشتريات بوزارة المالية، وافق مجلس الوزراء على قانون المشتريات الذي أصبح جاهزا للعرض على المجلس الوطني. وسيعتمد الإطار الزمني على الموعد الذي يتقدم فيه الوزير بطلب لمناقشة القانون.
ليبيريا	**التسهيل الائتماني السريع/التسهيل الائتماني الممدد**	*التسهيل الائتماني السريع*: "انطلاقا من ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد، نلتزم بالتدقيق اللاحق على جميع النفقات المرتبطة بالاستجابة للأزمة بمعرفة لجنة التدقيق العلمة خلال سنة من المواقة على صرف التسهيل الائتماني السريع. وسيضمن هذا الإجراء عدم إهدار النفقات المرتبطة بالأزمة، وسنستخلص منه دروسا مفيدة حول كيفية مواصلة دعم النظم الحالية للاستجابة بفعالية للأزمات وتعزيز الإنفاق في القطاع العلم عموما في مرحلة ما بعد الأزمة. ولضمان الشفافية، سيتم نشر نتائج التدقيق على شبكة الإنترنت خلال أسبوعين من إعدادها. وسننشر أيضا على الموقع الإلكتروني للحكومة جميع عقود المشتريات الممولة من الموازنة في الجزء المتبقي من السنة المالية ٢٠٢٠ وخلال سنة ٢٠٢١ التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ألف دولار أمريكي بالنسبة للسلع، و٤٠٠ ألف دولار أمريكي بالنسبة للأعمال، و١٠٠ ألف دولار أمريكي بالنسبة للخدمات، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق من تقديم السلع والخدمات المتفق عليها في العقود." *التسهيل الائتماني الممدد، المراجعتان الأولى والثانية*: لضمان زيادة شفافية المعلومات المتاحة عن عمليات الشراء والإفصاح عنها، بدأنا في نشر جميع بيانات عقود المشتريات التي تمت ترسيتها على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية والامتيازات في مارس ٢٠٢٠. وتم تشكيل فريق من الخبراء في مجال التدقيق، وإجراء الجولة الأولى من عمليات التدقيق على الامتثال لضمان التزام الوزارات والهيئات واللجان بإجراءات الشراء الصحيحة. كذلك تم تعديل نموذج جمع بيانات الوزارات والهيئات واللجان ليتضمن بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود عليها تمهيدا	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: نشرت هيئة المشتريات الحكومية والامتيازات خطط المشتريات المعتمدة المرتبطة بالأزمة (راجع الرابط). وتم نشر النص الكامل للعقود المبرمة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ التي تتجاوز قيمتها الحد الأقصى المقرر على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية والامتيازات. وتغطي هذه العقود جميع أنواع النفقات (وليست النفقات المرتبطة بالجائحة فقط) (راجع الرابط). **الملاك المستفيدون للشركات المعاقدة**: تنشر السلطات بصفة منتظمة بيانات الملاك المستفيدين عبر هذا الرابط. **عمليات التدقيق**: توشك الهيئة العامة للتدقيق (الجهاز الأعلى للرقابة) على الانتهاء من التدقيق المالي للإنفاق المرتبط بالأزمة خلال العام المالي ٢٠٢٠. ومن المقرر إجراء التدقيق للعام المالي ٢٠٢١ في أوائل العام القادم. **تدابير أخرى**: تتضمن الإصلاحات ذات الصلة التي نفذتها السلطات (١) التوسع في إدارة النفقات العامة من خلال نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل، و(٢) مطابقة النفقات على أساس ربع سنوي بدلا من الأساس السنوي، و(٣) نشر تقارير مالية موجزة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والتخطيط الإنمائي اعتبارا من يونيو ٢٠٢٠. وتواصل هيئة المشتريات الحكومية والامتيازات إجراء زيارات مراقبة الامتثال لفحص أنشطة الشراء بمختلف المؤسسات وفق أحكام القسم الخامس من قانون المشتريات الحكومية والامتيازات.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		لنشرها على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية والامتيازات. وسيتم تعديل القواعد التنظيمية لهيئة المشتريات الحكومية والامتيازات لإلزام الوزارات والهيئات واللجان بنشر جميع المعلومات ذات الصلة بأنشطة الشراء على الموقع الإلكتروني للجنة (بدءا من مرحلة التخطيط وحتى الترسية). وسيتم إنشاء قاعدة موثوقة وشاملة لبيانات المشتريات، والتي ستكون بمثابة خطوة أولى تجاه استحداث نظام مشتريات إلكتروني، كما ستتيح لهيئة المشتريات الحكومية والامتيازات جمع بيانات المشتريات الحكومية وحفظها ونشرها بصفة منتظمة بغرض مراقبة أداء المؤسسات القائمة بالشراء من حيث الكفاءة والامتثال للإطار القانوني. وتماشيا مع هذه الجهود، نعمل حاليا على نشر عقود المشتريات الممولة من الموازنة التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ ألف دولار أمريكي للسلع و٤٠٠ ألف دولار أمريكي للأعمال و١٠٠ ألف دولار أمريكي للخدمات على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية والامتيازات، إلى جانب أسماء الشركات التي تمت الترسية عليها وملاكها المستفيدين. ونتوقع قبل نهاية يناير ٢٠٢١ نشر معلومات ٧٥٪ من العقود المبرمة خلال العام المالي ٢٠٢٠. وأخيرا، سنضمن توفير التمويل الكافي لهيئة المشتريات الحكومية والامتيازات لتنفيذ الإصلاحات الواردة في هذه الفقرة. ... وستتعاون الحكومة مع الهيئة العامة للتدقيق لضمان التدقيق على تنفيذ موازنة العام المالي ٢٠٢٠ في الموعد المقرر وعرض نتائج التدقيق على السلطة التشريعية قبل نهاية فبراير ٢٠٢١. وتمت مطابقة النفقات للعام المالي ٢٠٢٠ وعرضها على الهيئة العامة للتدقيق مع نهاية أكتوبر حسب القانون (قاعدة معيارية هيكلية). ويُتوقع انتهاء الهيئة من أعمال التدقيق قبل نهاية فبراير ٢٠٢١ وعرض النتائج على السلطة التشريعية قبل نهاية مارس ٢٠٢١. وسيساعد ذلك في ضمان استخدام الإنفاق المرتبط بالجائحة خلال العام المالي ٢٠٢٠ في الأغراض المخصصة له وتوقيع العقوبات الملائمة على أي مخالفات مالية."	

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
مدغشقر (التسهيل الائتماني السريع الثاني)	**التسهيل الائتماني السريع**	"[...] نؤكد مجددا التزامنا القوي باستخدام الأموال العامة بفعالية وشفافية، وضمان كفاءة إنفاق المساعدات الواردة على تدابير مواجهة الأزمة، بما في ذلك التسهيل الائتماني السريع والموارد المتاحة من خلال مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين. وانطلاقا من هذا الهدف، نعمل على زيادة التنسيق والاتساق في سياق الاستجابة للجائحة من خلال خطة الاستجابة الوطنية متعددة القطاعات. علاوة على ذلك، تم الانتهاء من إعداد قرار بإنشاء "صندوق الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩" بمساعدة فنية من الصندوق وتحديد موارده، بما في ذلك وضع إطار لإدارة العمليات والرقابة والمساءلة. ويتمثل الغرض من ذلك في تعزيز شفافية ومراقبة الموارد والنفقات العامة المستخدمة في مواجهة الجائحة. ونلتزم بنشر المعلومات التالية حول العقود والتحويلات المالية المرتبطة بالجائحة على شبكة الإنترنت: (١) قائمة بالتحويلات المالية، و(٢) عقود المشتريات الموقعة، و(٣) الكيانات الاعتبارية الفائزة بهذه العقود وأسماء ملاكها المستفيدين، و(٤) تقارير التدقيق اللاحق على تنفيذ هذه العقود. وسيتم تكليف مدقق خارجي مستقل للتدقيق على هذه العقود، مع نشر نتائج التدقيق عبر شبكة الإنترنت مع نهاية ديسمبر ٢٠٢١. وسنواصل نشر تقارير تنفيذ الموازنة على أساس ربع سنوي، شاملة معلومات محددة عن الإنفاق المرتبط بالجائحة. وأخيرا، سيجري ديوان المحاسبة، بالتشاور مع عدد من المدققين الخارجيين، تدقيقا مستقلا على أداء صندوق الطوارئ خلال عام ٢٠٢٠، مع إعداد تقرير ونشره عبر الإنترنت قبل نهاية ديسمبر ٢٠٢١.	**التقارير**: تنشر السلطات معلومات عن الإنفاق المرتبط بالجائحة على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية (راجع الرابط)، مع تحديثها بصفة منتظمة. واعتبارا من ٨ مارس ٢٠٢١، بلغ حجم الإنفاق الملتزم به لمواجهة الجائحة حسب البيانات المعلنة ١٩٠٦ أرياري (أي حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي أو ٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وأكثر من ٩٠٪ من هذا المبلغ عبارة عن مبالغ مدفوعة بالفعل أو أوامر دفع. ويعرض الموقع الإلكتروني معلومات عن النفقات موزعة حسب الوزارات وفئات الإنفاق والفئات الفرعية التفصيلية (تحويلات إلى مستشفيات وعلاج ورعاية صحية على سبيل المثال). **المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: بالنسبة للإنفاق المرتبط بالجائحة على عقود المشتريات، تنشر بيانات هذه العقود (بما في ذلك قيمة التحويلات المالية وأسماء المستفيدين من العقود) على الموقع الإلكتروني المشار إليه أعلاه. ونشرت السلطات معلومات عن المستفيدين أيضا، بما في ذلك الرقم الضريبي ورقم السجل التجاري. واعتبارا من ٨ مارس ٢٠٢١، تم نشر روابط تتضمن ١٠٩ عقود من ١٢٧ عقدا تم إبرامه، إلى جانب نشر ٣٢ تقريرا حول إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ هذه العقود، وجميعها عبارة عن إقرارات استلام. والتزمت السلطات بمواصلة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال نشر جميع تقارير التحقق اللاحق من الاستلام بالنسبة للعقود التي تم تنفيذها بالكامل. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: يتم تقديم أسماء الشركات التي تمت الترسية عليها، وأسماء الأشخاص الطبيعيين "الذين ينوبون" عن تلك الشركات (ويوقعون العقود بالتالي). والوكيل أو الموقع لا يكون بالضرورة هو المالك المستفيد للكيان الاعتباري الذي يمثله. وأشارت السلطات إلى أنها ستطلب المساعدة الفنية من إدارة الشؤون القانونية في هذا الصدد. **عمليات التدقيق**: يُتوقع نشر نتائج التدقيق الخارجي عبر شبكة الإنترنت مع نهاية ديسمبر ٢٠٢١.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
ملاوي	**التسهيل الائتماني السريع**	*الطلب الأول*: "سنضمن شفافية وكفاءة جميع النفقات الحكومية الموجهة نحو إدارة واحتواء تداعيات جائحة كوفيد-١٩. واتساقا مع الممارسات الحالية، سننشر بصفة منتظمة وثائق المشتريات (بما في ذلك المناقصات والعطاءات وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها والمنتجات أو الخدمات المشتراة وتكلفتها) على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية وبيع الأصول – وينطبق ذلك على جميع المناقصات التنافسية وعمليات الشراء المباشر التي تجريها جميع الوزارات والهيئات والإدارات. ولضمان تعزيز الشفافية والمساءلة، سننشر أيضا على الموقع الإلكتروني المذكور أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها، ونتائج إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ هذه العقود. كذلك سننشر (على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وفي الصحف) قوائم ربع سنوية بالالتزامات والمدفوعات المرتبطة بالأنشطة ذات الصلة بالجائحة (في جميع الوزارات والهيئات والإدارات)، وسنحدد التكاليف المرتبطة بالجائحة في تقرير الرواتب الشهري المعلن (تكلفة تعيين موظفين إضافيين في القطاع الصحي وبدلات المخاطر) وتحليلات تمويل الموازنة وإدارة النقدية. ويعرض مكتب التدقيق الوطني تقارير تدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة (عبر جميع الوزارات والهيئات والإدارات) كل ثلاثة أشهر على وزير المالية (لعرضها على مجلس الوزراء)، كما سيجري تدقيقا شاملا للنفقات المرتبطة بالجائحة (عبر جميع الوزارات والهيئات والإدارات ومؤسسة التنمية والتسويق الزراعي) لنشره وعرضه على البرلمان بمجرد انحسار الجائحة." *التزامات إضافية ترد في الطلب الثاني وتسري أيضا على النفقات الممولة بموجب الطلب الأول*: "بينما نواصل تنفيذ التدابير المشار إليها في خطاب النوايا بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠٢٠، نؤكد مجددا التزامنا القوي باستخدام الأموال العامة بفعالية وشفافية، وضمان كفاءة إنفاق المساعدات الواردة على تدابير مواجهة الأزمة، بما في ذلك التسهيل	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: التزام مستمر، حيث تُنشر بيانات عمليات الشراء الحكومية على الموقع الرسمي لهيئة المشتريات الحكومية وبيع الأصول، وإن كان لم يتم تحديثها بعد ببيانات عام ٢٠٢١ (راجع الرابط). ولم تُنشر بعد نتائج إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية وبيع الأصول. ووفقا للهيئة، تتطلب أعمال التحقق اللاحق من تنفيذ العقود قيام مسؤولي الهيئة بإجراء زيارات ميدانية تفقدية. وتوقفت هذه الزيارات بسبب اشتداد الجائحة. **الملاك المستفيدون للشركات المتعاقدة**: لم تُنشر بعد بيانات الملاك المستفيدين للشركات التي تمت الترسية عليها. **عمليات التدقيق**: بدأ مكتب التدقيق الوطني في جمع المعلومات اللازمة من الوزارات والهيئات والإدارات لإعداد التقرير ربع السنوية اعتبارا من الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩. ومن المقرر تنفيذ التدقيق الشامل "خلال ١٨٠ يوما من انتهاء الجائحة." **التقارير**: لم تُنشر البيانات والتقارير ربع السنوية على النحو المقرر. فنظرا لنقص القدرات، واجهت وزارة المالية صعوبة في الفصل بين النفقات المرتبطة بالجائحة والنفقات الإجمالية على أساس البيانات الواردة من الوزارات والهيئات والإدارات.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الائتماني السريع والموارد المتاحة من خلال الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون ومبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين. وتحديدا، ننشر وثائق عمليات الشراء بصفة منتظمة – بما في ذلك المناقصات والعطاءات وأسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها والمنتجات أو الخدمات المشتراة وتكلفتها وأسماء الملاك المستفيدين لهذه الشركات – على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية وبيع الأصول (https://www.ppda.mw). وينطبق ذلك على جميع المناقصات التنافسية وعمليات الشراء المباشر التي تجريها جميع الوزارات والهيئات والإدارات. ولضمان تعزيز الشفافية والمساءلة، سننشر أيضا على الموقع الإلكتروني المذكور أسماء نتائج إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود، كما سننشر (على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وفي الصحف) قوائم ربع سنوية بالالتزامات والمدفوعات المرتبطة بالأنشطة ذات الصلة بالجائحة (في جميع الوزارات والهيئات والإدارات، خلال ٩٠ يوما من نهاية ربع العام، اعتبارا من الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩)، وسنحدد التكاليف المرتبطة بالجائحة في تقرير الرواتب الشهري المعلن (تكلفة تعيين موظفين إضافيين في القطاع الصحي وبدلات المخاطر، خلال ٣ أسابيع من نهاية كل شهر، اعتبارا من تقرير سبتمبر ٢٠٢٠) وتحليلات تمويل الموازنة وإدارة النقدية. وسننشر أيضا بيانات التمويل المخصص للنفقات المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك الإيرادات المتحصلة من أي ضرائب جديدة والمبالغ المنصرفة من المنح والقروض المقدمة من شركاء التنمية (خلال ٣ أسابيع من نهاية كل شهر، اعتبارا من إيرادات سبتمبر ٢٠٢٠). ويعرض مكتب التدقيق الوطني تقارير تدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة (عبر جميع الوزارات والهيئات والإدارات) كل ثلاثة أشهر على وزير المالية (خلال ١٨٠ يوما من نهاية ربع العام اعتبارا من الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩) لعرضها على مجلس الوزراء. وبمجرد انحسار الجائحة، سيجري المكتب تدقيقا شاملا للنفقات المرتبطة بالجائحة	

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		(عبر جميع الوزارات والهيئات والإدارات ومؤسسة التنمية والتسويق الزراعي) لنشره وعرضه على البرلمان خلال ١٨٠ يوما من انتهاء الجائحة."	
جزر المالديف	**التسهيل الائتماني السريع**	"... نواصل التزامنا بالعمل عن كثب مع الصندوق لضمان تطبيق أحدث وأفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال الإبلاغ وشفافية المالية العامة، وتحسين إطار المسؤولية المالية، وتعزيز عمليات المؤسسات المملوكة للدولة والرقابة على مخاطرها. (...) ونتعهد بضمان أقصى درجات الفعالية في تنفيذ التدابير المرتبطة بالجائحة من خلال برامج المساعدات الموجهة واتساق هذه التدابير مع مبادئ الحوكمة والشفافية."	**التقارير**: تنشر وزارة المالية منذ مايو ٢٠٢٠ تقريرا أسبوعيا عبر شبكة الإنترنت كجزء من التزام الحكومة بالشفافية والمساءلة. ويصدر هذا التقرير كل اثنين، ويعرض بيانات الإنفاق الصحي والاجتماعي المرتبط بالجائحة حتى يوم الخميس من الأسبوع السابق، كما يتضمن آخر المستجدات بشأن تدابير الاستجابة الاقتصادية، بما في ذلك برنامج قروض التعافي من الجائحة لصالح الشركات، وبرنامج دعم الدخل لصالح الأفراد، وخصم فواتير الكهرباء لصالح الأسر. وتتضمن المعلومات عدد الشركات والأفراد والأسر المستفيدين والمبالغ المنصرفة في إطار كل من البرامج الثلاثة. وتُعرض بيانات الإنفاق الحكومي المباشر موزعة حسب المؤسسة والفئة الاقتصادية. ويتضمن التقرير قائمة مصطلحات مفيدة لمساعدة القراء على فهم المعلومات الواردة بالتقرير (راجع الرابط). علاوة على ذلك، تواصل وزارة المالية نشر تقرير المالية العامة الأسبوعي كل ثلاثاء لعرض نبذة عن أداء المالية العامة خلال الأسبوع السابق. **معلومات أخرى**: أجرت جزر المالديف تقييم شفافية المالية العامة بمساعدة فنية من إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي في ديسمبر ٢٠٢٠. وتلتزم السلطات بتنفيذ التوصيات التي خلص إليها التقييم بغرض تحسين آليات الإبلاغ والشفافية في سياق المالية العامة. وفي هذا الصدد، يجري العمل حاليا على إعداد بيان مخاطر المالية العامة. ووفقا للتقييم، تتسم تقارير تنفيذ الموازنة عالية التواتر بدرجة كبيرة من الكفاءة والفعالية. وأشار التقييم أيضا إلى فعالية التقارير المعدة عن الجائحة.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
مالي	**التسهيل الائتماني السريع**	"تماشيا مع التزامنا بتعزيز المؤسسات وتشجيع الحوكمة السليمة، نحرص على ضمان استخدام الأموال المقدمة من شركاء التنمية ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص ومواطني مالي بأفضل شكل ممكن. وسنعمل بالتالي على تعزيز آليات إبلاغ الأموال المنصرفة والرقابة عليها. ونتعهد بإعداد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق هذه الأموال، والاستعانة بمدقق خارجي مستقل يتمتع بالكفاءة لتدقيق هذه النفقات ونشر نتائج التدقيق خلال سنة. كذلك ستنشر الحكومة على موقعها الإلكتروني بصفة منتظمة الوثائق ذات الصلة بمشروعات المشتريات الحكومية الكبرى، وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: من المتوقع أن تنشر الحكومة الانتقالية قريبا معلومات عن مشروعات المشتريات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك أسماء حملة الأسهم من الأشخاص الطبيعيين الذين يعملون كوكلاء للملاك المستفيدين، نظرا لأن قوانين ولوائح المشتريات المعمول بها حاليا تستلزم إبلاغ بيانات الملاك المستفيدين بشكل منفصل. ويقدم الخبراء المساعدة الفنية لمساعدة السلطات في تنفيذ الالتزام الخاص بالملاك المستفيدين، بما في ذلك من خلال وضع متطلبات تنظيمية تلزم الشركات التي رست عليها عقود الشراء المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بإبلاغ بيانات الملاك المستفيدين. وخلال فترة تطبيق هذه المتطلبات الجديدة لإبلاغ البيانات، التزمت السلطات بنشر بيانات الملاك المستفيدين في نهاية مايو ٢٠٢١ - كمقياس مرجعي هيكلي في إطار البرنامج الذي يدعمه التسهيل الائتماني الممدد – حسبما وردت من الشركات التي رست عليها العقود المرتبطة بالجائحة التي لا تقل قيمتها عن ٥٠ ألف دولار أمريكي، إلى جانب المعلومات الأخرى ذات الصلة (تاريخ العقد ومرجعه، وأسماء أطراف العقد، وموضوع الشراء الوارد في العقد وقيمة العقد، ونوع الشركة، والملاك القانونيين). **عمليات التدقيق**: كلّفت الحكومة الانتقالية مكتب المدقق العام بإجراء تدقيق مستقل، والتزمت بنشر نتائج التدقيق في نهاية يوليو ٢٠٢١ (مقياس مرجعي هيكلي في إطار البرنامج الذي يدعمه التسهيل الائتماني الممدد). **التقارير**: نشرت الحكومة الانتقالية التقارير الشهرية الثلاثة الأولى المتعلقة بتنفيذ النفقات المرتبطة بالجائحة خلال شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠٢٠ في ٢٦ نوفمبر، و٧ ديسمبر ٢٠٢٠، و١ فبراير ٢٠٢١، على الترتيب (كان نشر التقارير المتاحة إجراءً مسبقا للمراجعتين الثانية والثالثة في إطار التسهيل الائتماني الممدد الحالي).
موريتانيا	**التسهيل الائتماني السريع/التسهيل**	*التسهيل الائتماني السريع*: "سننفذ جميع النفقات من خلال الموازنة، ونضمن تتبع الموارد المخصصة للاستجابة الطارئة وقيدها وإبلاغها	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: منذ يونيو ٢٠٢٠، أعدت وزارة المالية ونشرت على موقعها الإلكتروني أربعة تقارير نصف شهرية حول تنفيذ أنشطة الصندوق الخاص للتضامن الاجتماعي والاستجابة للجائحة:

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
	الائتماني الممدد	بشفافية. ولتجنب اختلاس الأموال، سنراقب بدقة أوجه الإنفاق الطارئ وسننشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية عقود المشتريات الحكومية المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود. وسنستعين بديوان المحاسبة لتدقيق النفقات الطارئة بمجرد انحسار الأزمة ونشر نتائج التدقيق." *التسهيل الائتماني الممدد، المراجعة الخامسة*: "سنستعين بديوان المحاسبة لتدقيق النفقات الطارئة ونشر نتائج التدقيق قبل سبتمبر ٢٠٢١. ولتجنب سوء استخدام الموارد، سنراقب بدقة أوجه الإنفاق الطارئ وسننشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية النص الكامل لعقود المشتريات الحكومية المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة، وأسماء الشركات المتعاقدة وملاكها المستفيدين، وطبيعة السلع والخدمات، وسعر الوحدة، وشهادات التنفيذ. وسننظر في توسيع نطاق تدابير الشفافية هذه لتشمل جميع المشتريات في العام المقبل. ولضمان المراقبة الشاملة والقراءة الواضحة للنفقات الاستثنائية المرتبطة بالأزمة، أنشأنا بنودا في الموازنة مخصصة لنفقات الاستجابة الطارئة، وقمنا بدمجها في نظم المحاسبة الحكومية. وسنضمن توجيه جميع موارد الموازنة (بما في ذلك المنح الخارجية) من خلال هذه البنود (مقياس مرجعي هيكلي لشهر سبتمبر ٢٠٢٠).	• تقرير النفقات المرتبطة بالجائحة في شهر يونيو؛ • تقرير النفقات المرتبطة بالجائحة في شهر أغسطس؛ https://tresor.mr/fr/afficher.php?tb=lKesq5qj&id=amQ=COVID%2019%20Spending-August%20Report • تقرير النفقات المرتبطة بالجائحة في شهر أكتوبر؛ http://tresor.mr/fr/afficher.php?tb=lKesq5qj&id=amU=COVID • تقرير النفقات المرتبطة بالجائحة في شهر ديسمبر؛ http://tresor.mr/fr/afficher.php?tb=lKesq5qj&id=amM=COVID • http://tresor.mr/fr/afficher.php?tb=lKesq5qj&id=amY= • http://tresor.mr/fr/afficher.php?tb=lKesq5qj&id=amY= وقد تضمن التقريران الأولان طبيعة السلع، وقيم العقود، ومصدر التمويل، وطرق الدفع، ووضع التنفيذ. وأضاف التقرير الثالث الشركات التي تمت ترسية العقود عليها، في حين أضاف التقرير الرابع الملاك القانونيين. وأضاف التقرير الخامس الذي يغطي الفترة حتى فبراير ٢٠٢١ البيانات المتعلقة بحملة أسهم الشركات، بما في ذلك الرقم الضريبي الموحد والرقم القومي، بالإضافة إلى تفاصيل السلع والكميات المطلوبة. وتضمن التقرير أيضا معلومات عما تم رصده من مغالاة في قيم الفواتير - والتخفيضات التي تم الحصول عليها - بعد عمليات التدقيق التي أجراها جهاز التدقيق العام التابع للحكومة، بالإضافة إلى الغرامات التي تم تقديرها في حالات التأخير في التنفيذ. وتغطي قوائم الملاك القانونيين كافة العقود التي تمت ترسيتها منذ إنشاء الصندوق الخاص في مايو ٢٠٢٠. ولم يتم بعد نشر المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها، نظرا لأنهم قد يختلفون عن الملاك القانونيين. وتحظر القوانين الحالية المتعلقة بالعقود الحكومية نشر المعلومات السرية التي قد تتضمنها العروض، بما في ذلك المعلومات ذات الطبيعة الفنية و/أو التجارية. وتوفر التقارير نصف الشهرية معلومات عن حالة تنفيذ كل عقد، رغم عدم نشر شهادات التنفيذ.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			عمليات التدقيق: قام جهاز التدقيق العام التابع للحكومة بتدقيق جميع العقود التي تمت ترسيتها بمعرفة الصندوق الخاص. وطلبت الحكومة أيضا من ديوان المحاسبة تدقيق النفقات المرتبطة بالأزمة ونشر تقريره في نهاية سبتمبر ٢٠٢١. **إعداد الموازنة**: تم الدمج الكامل لنفقات الاستجابة الطارئة المرتبطة بالجائحة، التي يديرها الصندوق الخاص للتضامن الاجتماعي والاستجابة للجائحة، في نظم المحاسبة الحكومية. وتم إنشاء بنود مخصصة لنفقات الاستجابة الطارئة في موازنة ٢٠٢٠ وموازنة ٢٠٢١ (تحمل رقم "٩٢" في نهايتها)، ويتم توجيه كل موارد الموازنة هذه (بما في ذلك المنح الخارجية) من خلال هذه البنود المخصصة في الموازنة. ويتم تنفيذ النفقات الطارئة من خلال حساب خزانة فرعي تم إنشاؤه خصيصا لهذا الغرض في البنك المركزي. **التقارير**: تتولى لجنة وزارية مشتركة، برئاسة رئيس الوزراء، مسؤولية إدارة ومراقبة إجراءات مكافحة جائحة كوفيد-١٩. ويتم تنفيذ النفقات الطارئة المرتبطة بالجائحة من خلال صندوق مخصص للتضامن الاجتماعي والاستجابة للجائحة. وتتولى لجنة وطنية للرقابة مسؤولية متابعة تنفيذ أنشطة الصندوق وجميع النفقات المرتبطة بمكافحة الجائحة. وتضم هذه اللجنة، التي يرأسها وزير المالية، ٢٠ عضوا يمثلون البرلمان، والمعارضة الديمقراطية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجالس الإقليمية، ورؤساء البلديات، والسلطات الدينية، واصحاب العمل، ونقابات العمال، والمجتمع المدني، والشركاء الفنيين والماليين، والصحافة، ومواطني الشتات. واجتمعت اللجنة ست مرات حتى الآن وأطلعت الجمهور بانتظام على تنفيذ أنشطة الصندوق، بما في ذلك من خلال نشر تقارير مفصلة. AMI - Création d'une commission nationale de suivi de l'exécution du fonds spécial de solidarité sociale et de lutte contre le coronavirus(راجع هنا)

مولدوفا	**أداة التمويل السريع/ التسهيل الائتماني السريع**	نلتزم بتنفيذ متطلبات قوية للرقابة والتدقيق والإبلاغ والشفافية على النفقات الحكومية المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك نشر معلومات عن المشتريات الحكومية المتعلقة بالأزمة والملاك المستفيدين للشركات التي تتعاقد مع الحكومة وكذلك مواصلة تقوية إطار مكافحة غسل الأموال ونظام إقرارات الأصول. وستخضع جميع النفقات الموجهة لتخفيف آثار الأزمة لعملية تدقيق مخصصة بمعرفة ديوان المحاسبة، ونلتزم بإتاحة تقرير التدقيق للاطلاع العام.	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: يجب على جميع السلطات المتعاقدة تقديم معلومات عن جميع عقود المشتريات الحكومية، بما في ذلك ذات القيم الصغيرة، بناءً على القرار الحكومي رقم ٢٠٢٠/٤٩٣ بشأن المواقة على تدابير زيادة شفافية المشتريات الحكومية للوقاية من تداعيات جائحة كوفيد-١٩ وتخفيفها وإزالتها. وباستثناء العقود ذات القيم الصغيرة (السلع والخدمات التي تقل قيمتها عن ٢٠٠ ألف ليو أو الأشغال التي تقل قيمتها عن ٢٥٠ ألف ليو)، تتاح جميع بيانات عقود المشتريات الحكومية للاطلاع العام. وفي المُجمل، تم نشر بيانات ٢١٩١ عقدا بقيمة ٥٨٢,٣ مليون ليو. ويتم نشر المعلومات الأساسية، بما في ذلك السلطة المتعاقدة والوكيل الاقتصادي وموضوع الشراء وقيمة العقد والنوع والتاريخ ونوع الإجراء، على موقع "M-Tender" الإلكتروني، على سبيل المثال، هنا. وقد تم نشر تقرير عن النفقات المرتبطة بالأزمة في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك قائمة العقود المنفذة، على الموقع الإلكتروني لهيئة المشتريات الحكومية هنا. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: أوفت مولدوفا بالتزامها في إطار التسهيل الائتماني السريع (إجراء مسبق للتسهيل الائتماني الممدد) بالإفصاح عن الملاك المستفيدين في سياق الإنفاق العام. وقد تم نشر تقرير عن النفقات المرتبطة بالأزمة في عام ٢٠٢٠، يشمل الملاك المستفيدين للكيانات المتعاقدة. وبموجب الأمر رقم ٢٠٢٠/١٤٦ الصادر عن وزارة المالية بشأن تعديل نموذج الوثيقة الأوروبية الموحدة للمشتريات، يُطبق منذ سبتمبر ٢٠٢٠ شرط جديد يقضي بتقديم معلومات عن الملاك المستفيدين في سياق جميع المشتريات الحكومية التي تُجرى من خلال وكالة المشتريات الحكومية. وبموجب إطار المشتريات في مولدوفا، ستكون معلومات الملاك المستفيدين (إلى جانب المعلومات الأخرى في وثيقة الشراء) للفائز بالعطاء متاحة للجمهور. ويؤدي عدم تقديم معلومات الملاك المستفيدين إلى فرض غرامة وحظر تقديم العطاءات للحصول على العقود الحكومية. **عمليات التدقيق**: سيجري ديوان المحاسبة عمليات تدقيق للمشتريات والنفقات المرتبطة بالأزمة في الوزارات التسع كافة. وتتوخى الخطط الموضوعة ٤٠ عملية تدقيق على القضايا المالية و٢٦ عملية تدقيق على قضايا الامتثال، و٨ عمليات تدقيق على قضايا الأداء. وستشمل عمليات التدقيق الإنفاق على صناديق الطوارئ الحكومية، وصرف البدلات، والتنفيذ من جانب صندوق التأمين الصحي. وجميع عمليات التدقيق المالي لا تزال جارية، وسيتم نشر النتائج على موقع ديوان المحاسبة الإلكتروني. ومن المتوقع الانتهاء من جميع عمليات التدقيق على القضايا المالية خلال الفترة بين إبريل ويوليو ٢٠٢١، والانتهاء من عمليات التدقيق على قضايا الامتثال خلال الفترة بين يونيو ويوليو ٢٠٢١، والانتهاء من عمليات التدقيق المواضيعية لقضايا الامتثال في ديسمبر ٢٠٢١. **التقارير**: ستكون جميع النفقات على التدابير المرتبطة بالجائحة جزءا من التقرير السنوي عن تنفيذ موازنة الدولة لعام ٢٠٢٠.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
منغوليا	**أداة التمويل السريع**	"ستواصل الحكومة نشر المعلومات الخاصة بأداء الإيرادات والنفقات بصفة منتظمة. وتحديدا، ستوفر الحكومة آلية منفصلة لإبلاغ النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ والموضحة في الجدول التالي. ولتحقيق هذه الغاية، سننشر تقارير ربع سنوية عن هذه النفقات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، كما سنستعين بمدقق خارجي مستقل لتدقيق هذه النفقات خلال ستة شهور من الصرف ونشر النتائج على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وستتضمن النتائج المنشورة النص الكامل لجميع عقود المشتريات ذات الصلة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: وفقا لقانون شفافية الحسابات (٢٠١٤)، يتعين على جميع الكيانات الحكومية إعداد تقارير شهرية وربع سنوية عن الإيرادات وتنفيذ نفقات الموازنة، والنفقات الرأسمالية، والمشتريات. وعلى وجه التحديد، تقوم الهيئات الحكومية بإعداد تقارير عن جميع أنواع النفقات والمعاملات النقدية، بما في ذلك تلك المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، التي تتجاوز ٥ مليون توغروغ منغولي (باستثناء نفقات فاتورة الأجور) والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمشتريات من السلع والخدمات التي تتجاوز قيمتها ٥ مليون توغروغ منغولي (مبلغ التمويل، واسم المورد وعنوانه). ويتم نشر هذا النوع من المعلومات بانتظام على أساس شهري وربع سنوي على موقع الحكومة الإلكتروني الخاص بشفافية الحسابات (هنا). **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: في نهاية يونيو ٢٠٢١، سيتم نشر معلومات الملاك المستفيدين في إطار عملية تدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة في عام ٢٠٢٠. **عمليات التدقيق**: تعتزم وزارة المالية إنهاء عملية التدقيق الخارجي (مكتب التدقيق الوطني) على نفقات عام ٢٠٢٠ المرتبطة بالجائحة في نهاية يونيو ٢٠٢١، بما في ذلك الملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية عقود المشتريات عليها وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ وفقا لما تم الالتزام به في خطاب النوايا. **التقارير**: في نوفمبر ٢٠٢٠، نشرت الحكومة تقرير النفقات المرتبطة بالجائحة عن الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ على موقع وزارة المالية الإلكتروني (هنا). وفي فبراير ٢٠٢١، تم نشر التقرير التالي عن الربع الرابع من عام ٢٠٢٠: (هنا).

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
الجبل الأسود	**أداة التمويل السريع**	"لتشجيع الشفافية والحوكمة السليمة، سيضطلع جهاز الرقابة المالية والمحاسبة في الجبل الأسود بتدقيق النفقات الموجهة لتخفيف آثار الأزمة (بما في ذلك إجراءات التحقق اللاحق من تسليم السلع وتقديم الخدمات) ونشر نتائج التدقيق على شبكة الإنترنت خلال ١٢ شهرا من نهاية السنة المالية، حسب القوانين المعمول بها. وسننشر في الوقت المناسب أيضا على شبكة الإنترنت جميع خطط المشتريات الحكومية، والإشعارات ذات الصلة، والعقود التي تمت ترسيتها المرتبطة بنفقات تخفيف آثار الأزمة، بما في ذلك أسماء الكيانات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين. [...] ولتفعيل أقوى إطار ممكن لمكافحة غسل الأموال يسترشد بمستويات المخاطر، اعتمدنا قانونا جديدا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتضمن مبادئ توجيهية جديدة للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات**: يتم نشر النفقات الموجهة لتخفيف آثار الأزمة، بما في ذلك العقود، هنا. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: لم يتم نشر المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين للشركات التي تمت ترسية العقود عليها. **عمليات التدقيق**: يُلزم خطاب النوايا جمهورية الجبل الأسود بنشر نتائج تدقيق إجراءات التحقق اللاحق من تسليم السلع وتقديم الخدمات. وقد أبلغ الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة الخبراء بأن مرحلة التخطيط التحضيري لعملية التدقيق قد بدأت بالفعل. ويلتزم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء عملية تدقيق خلال ١٢ شهرا من نهاية السنة المالية (أي في نهاية ديسمبر ٢٠٢١). وتتضمن أيضا خطة التدقيق السنوية التي وضعها الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة لعام ٢٠٢١ عمليتي تدقيق على النفقات التي ترتبط بجائحة كوفيد-١٩. وستتضمن إحدى العمليتين التحقق من نفقات الرعاية الصحية المرتبطة بالجائحة (الأموال التي خصصتها الحكومة/المستلزمات والمعدات الطبية الموردة أو المتبرَّع بها المتعلقة بالصحة). وستشمل العملية الأخرى كفاءة إدارة أموال التبرعات. وليس من المقرر إتمام عمليتي التدقيق في وقت لاحق من عام ٢٠٢١.
موزامبيق	**التسهيل الائتماني السريع**	"نلتزم بتنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة حسب التوصيات الواردة في التقرير التشخيصي الصادر عن الحكومة في أغسطس ٢٠١٩. ونتعهد أيضا بالاستعانة بمدقق مستقل لتدقيق النفقات الموجهة لتخفيف آثار الأزمة وعمليات الشراء ذات الصلة بمجرد انحسار الأزمة، ونشر نتائج التدقيق. وسننشر أيضا على موقع الحكومة الإلكتروني عقود المشتريات الحكومية الكبيرة المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة، وأسماء	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: تنشر الحكومة تقارير عن جائحة كوفيد-١٩ (خمسة تقارير حتى مارس ٢٠٢١)، تتضمن معلومات عن عمليات الصرف الخارجية والتنفيذ من جانب مختلف الوزارات. وتنشر وزارة الصحة تقارير مالية شهرية عن الإنفاق على المعدات، ومصادر التمويل ذات الصلة، والجهات المتعاقدة. وقد تم نشر بعض عقود المشتريات الحكومية الكبيرة المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة، لكن المعلومات ليست شاملة، ولم يتم نشر أسماء الملاك المستفيدين.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الشركات التي تتم ترسية العقود عليها، وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ." **"فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سنواصل العمل مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية محددة المدة المتفق عليها تمهيدا لاستبعاد ميانمار من قائمة المراقبة المعززة. (...) وإلى جانب جهودنا المستمرة لزيادة فعالية أطر مكافحة**	**عمليات التدقيق**: سيُجري الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة (*Tribunal Administrativo*) عملية تدقيق خاصة للنفقات المرتبطة بالجائحة، ومن المقرر الانتهاء منها ونشر نتائجها هذا العام. وتقوم وزارة المالية بمراجعة عمليات الشراء الخاصة بالعقود المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة، بما في ذلك إجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ. **تدابير أخرى**: أحرزت السلطات تقدما في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير التشخيصي الصادر عن الحكومة في أغسطس ٢٠١٩، بما في ذلك ما يلي: • تم اعتماد قانون البنوك المعدَّل ونشره في النشرة الرسمية الصادرة عن الحكومة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. • جاري نشر البيانات السنوية لمخاطر المالية العامة. • تم تحديث تقرير تقييم شفافية المالية العامة، وهو الآن قيد النشر. وتعمل السلطات على إدراج التوصيات في استراتيجية الإدارة المالية العامة المنقحة لضمان تنفيذها. • يجري تنقيح قانون النزاهة العامة على النحو المقترح. • في إطار اللوائح الداخلية للجنة المركزية لمكافحة الفساد، يجري إعداد إجراءات مكتوبة بشأن خطوات التحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة المتورطين فيها، وتعزيز التنسيق بين ديوان مكافحة الفساد (الجنة المركزية لمكافحة الفساد) (GCCC) ودائرة التحقيقات الجنائية الوطنية (SERNIC) وتحسين إدارة الموارد البشرية في كل منهما. • قانون جديد للإدارة المالية العامة (SISTAFE)، وهو قانون شامل يشكل العمود الفقري لمختلف الإصلاحات المؤسسية، بما في ذلك إنشاء سلسلة النفقات.
ميانمار	**التسهيل الائتماني السريع/ أداة التمويل السريع**		**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** تم نشر المعلومات الأساسية عن العقود الكبيرة (التي تزيد قيمتها عن ١٠٠ مليون كيات)، بما في ذلك طبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وسعر الوحدة، والقيمة الإجمالية للعقد. يُرجى البحث عن رابط السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ ورابط السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الفساد والحوكمة، نلتزم بضمان استخدام الموارد المخصصة لمواجهة الأزمة بشفافية وفعالية. ولهذا الغرض، سننشر على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمالية والصناعة (١) تقارير ربع سنوية عن جميع النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، و(٢) نتائج التدقيق الموجه على النفقات المرتبطة بالجائحة بمعرفة مكتب المدقق العام في ميانمار خلال ستة شهور من نهاية السنة المالية، و(٣) المعلومات الخاصة بعقود المشتريات التي تزيد قيمتها عن ١٠٠ مليون كيات في سياق الإنفاق المرتبط بالجائحة خلال ثلاثة شهور من توقيعها، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وطبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وسعر الوحدة، والقيمة الإجمالية للعقد، و(٤) تقارير عن إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود المشار إليها في البند ٣ السابق. وسنتلقى المساعدة من بنك التنمية الآسيوي في نشر تقارير تنفيذ خطة الإغاثة الاقتصادية من تداعيات جائحة كوفيد-١٩." *التزامات إضافية ترد في الطلب الثاني، وتسري أيضا على النفقات الممولة بموجب الطلب الأول*: "مع استمرارنا في تنفيذ الإجراءات الموضحة في خطاب النوايا الصادر في ١٢ يونيو، نؤكد مجددا التزامنا القوي بضمان استخدام الموارد المخصصة لمواجهة الأزمة بشفافية وفعالية، بما في ذلك الموارد المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع ومبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين (DSSI). وقد أحرزنا تقدما في هذا الصدد وسنواصل تقوية الإدارة المالية العامة على النحو التالي: • متابعة الموازنة وحسابات المالية العامة: لقد نشرنا على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمالية والصناعة أول تقرير ربع سنوي عن متابعة الموازنة (الربع الثالث من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩) يحدد النفقات المرتبطة بالجائحة مع المواعيد المتفق عليها (خلال ٣ شهور من نهاية الربع) إلى جانب حسابات إحصاءات مالية الحكومة الموحدة. وسنواصل العمل مع البنك الدولي والصندوق في مجال تنمية القدرات لتحسين تغطية النفقات المرتبطة بالجائحة	وتُنشر أيضا في الرابطين المشار إليهما أعلاه إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: يُدرج شرط تقديم المعلومات في "التوجيه الصادر عام ٢٠١٧ بشأن المشتريات الحكومية". وفي هذه المرحلة، يجري نشر المعلومات المتعلقة بالملكية القانونية (باللغة المحلية فقط). **عمليات التدقيق**: يقوم مكتب المدقق العام بالتدقيق على القضايا المالية وقضايا الامتثال والأداء في سياق جميع النفقات الحكومية، بما في ذلك النفقات المرتبطة بالجائحة. وتتمثل إحدى مسؤوليات المكتب في النظر في الحالات غير المعتادة، ومنها حالات الاشتباه في وجود احتيال. وقد كان المكتب يستفيد من خدمات تنمية القدرات التي يقدمها بنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي والنرويج. ووفقا للجدول الزمني الوارد في خطاب النوايا، ينبغي نشر تقرير التدقيق في نهاية مارس ٢٠٢١. ومع ذلك، قد تتأخر عملية التدقيق بسبب الاضطرابات السياسية التي وقعت مؤخرا. **التقارير**: نشرت السلطات على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمالية والصناعة تقريرا ربع سنوي عن متابعة الموازنة في الربعين الثالث والرابع من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يحدد النفقات المرتبطة بالجائحة مع المواعيد المتفق عليها (خلال ٣ شهور من نهاية كل ربع) إلى جانب حسابات إحصاءات مالية الحكومة الموحدة. رابط التقرير الربع سنوي هنا. **إعداد الموازنة**: في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، كانت النفقات المرتبطة بالجائحة جزءا من عملية الموازنة. وفي السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠، أصبح هناك مصدران لتمويل تلك النفقات. قد تم الحصول على أكثر من ألف مليار كيات من صندوق الاحتياطي العام في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتم تحويلها إلى صندوق إدارة الكوارث للإنفاق الخاص بالجائحة. وعلى خلاف صندوق الاحتياطي العام، يمكن الاستفادة من صندوق إدارة الكوارث في السنوات المالية المقبلة. وستتحمل الموازنة بقية النفقات المرتبطة بالجائحة. **تدابير أخرى**: فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تواصل السلطات العمل مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية محددة المدة المتفق عليها تمهيدا لاستبعاد ميانمار من قائمة المراقبة المعززة.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		ومتابعة النفقات في وقت أنسب من خلال الحلول التكنولوجية واعتماد دليل حسابات جديد في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. • تعزيز شفافية المشتريات: لقد نشرنا على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمالية والصناعة معلومات عن عقود المشتريات الممولة من النفقات المرتبطة بالجائحة التي تزيد قيمتها عن ١٠٠ مليون كيات، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وطبيعة السلع والخدمات الموردة، وسعر الوحدة متى توافر، والقيمة الإجمالية للعقد، إلى جانب التقارير اللاحقة عن التنفيذ. • تعزيز التدقيق: لقد توصلنا إلى اتفاق مع مكتب المدقق العام في ميانمار لإجراء تدقيق مالي للنفقات المرتبطة بالجائحة، وبصدد نشر تقرير خلال ستة شهور من نهاية السنة المالية في مارس ٢٠٢١. ويستفيد مكتب المدقق العام من أنشطة تنمية القدرات التي يقدمها بنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي والنرويج، وسيُجري أيضا عمليات تدقيق تسترشد بمستويات المخاطر لمجموعة أكبر من النفقات التي تمت خلال السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠. وسيتلقى مكتب التدقيق الخارجي المساعدة من فرق التدقيق الداخلي الحالية التي تراقب هذه النفقات من خلال تطبيق ما ورد في مسودة دليل التدقيق الداخلي التي أُعدت بدعم من الصندوق في مجال تنمية القدرات. وفيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سنواصل العمل مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ خطة الإجراءات التصحيحية محددة المدة المتفق عليها تمهيدا لاستبعاد ميانمار من قائمة المراقبة المعززة."	
نيبال	**التسهيل الائتماني السريع**	"ندرك أهمية الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة والتصدي للفساد وأنشطة غسل الأموال المرتبطة به. ونلتزم بضمان الاستخدام الفعال	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: تُنشر المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات حسبما يقتضيه قانون المشتريات الحكومية. وفي

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		للأموال المقدمة من الصندوق لحماية الصحة العامة وإنقاذ الأرواح ودعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي. ولهذا الغرض، سنضع آليات إبلاغ تراعي مبادئ الشفافية والمساءلة ومجموعة من الضوابط لتنظيم المشتريات الحكومية وإجراءات التعاقد. وفي هذا الصدد، نلتزم بإعداد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق هذه الأموال، وتكليف مكتب المدقق العام في نيبال بإجراء تدقيق مستقل للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ خلال سنة. وسننشر التقارير ربع السنوية ونتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني للهيئات المنفذة. وسننشر أيضا على الموقع الإلكتروني للهيئة المنفذة وثائق المشتريات الحكومية الكبيرة، وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين. وسيتم تخصيص وتنفيذ جميع النفقات المرتبطة بالجائحة باستخدام عمليات الإدارة المالية العامة الحالية والأطر المنصوص عليها في التشريعات. وسننشر تفاصيل تخصيص هذه النفقات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.	إطار عمليات الشراء، تجمع السلطات وتنشر (في الصحف) المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها، وقيم وأنواع العقود. وحتى الآن، لم تكن المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين مطلوبة كجزء من عملية تقديم العطاءات. ومن المتوقع أن تتخذ السلطات خطوات لنشر المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين في حالة عقود المشتريات الجديدة والكبيرة والمرتبطة بالجائحة. وسيتم وضع تعريف للملاك المستفيدين يتسق مع التعريف الوارد في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. **عمليات التدقيق**: يقوم مكتب المدقق العام، وهو هيئة دستورية مستقلة، بتدقيق حسابات الحكومة سنويا، حسب المهام التي يكلف بها (خلال تسعة شهور من نهاية السنة المالية التي تنتهي في ١٥ يوليو)، وسينشر النتائج على موقعه الإلكتروني. ومن المتوقع أن يقوم المكتب أيضا بتدقيق صندوق كوفيد-١٩. ونظرا لأن استجابة السلطات للجائحة لا تزال جارية، لم تبدأ بعد عمليات تدقيق النفقات الموجهة لتخفيف آثار الأزمة وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ عقود المشتريات الحكومية الكبيرة المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة. **التقارير**: ينشر مكتب المراقب المالي العام بانتظام بيانات الإنفاق من صندوق كوفيد-١٩ للوقاية والمكافحة والعلاج (صندوق كوفيد-١٩) – وهو صندوق خارج الموازنة تموله الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص. ومن المتوقع أن تبدأ السلطات في نشر نفقات الموازنة المرتبطة بالجائحة على أساس ربع سنوي على الأقل. **إعداد الموازنة**: تتم المواقة على النفقات المرتبطة بالجائحة في نيبال من خلال عملية الموازنة ومن خلال الصناديق المخصصة، مثل صندوق كوفيد-١٩ للوقاية والمكافحة والعلاج (صندوق كوفيد-١٩).
نيكاراغوا	**التسهيل الائتماني السريع/ أداة**	"نلتزم باتباع أعلى معايير شفافية المالية العامة، والتخفيف من أي مخاطر تتعلق بمواطن ضعف الحوكمة ومواطن التعرض للفساد، وضمان وصول	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: بدأ نشر جميع عقود المشتريات الحكومية المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ (في إطار عمليات تقديم

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
	التمويل السريع	الإنفاق الطارئ إلى الفئات السكانية المستهدفة. وقد أصدرنا بالفعل قواعد تنظيمية تتيح نشر أسماء الملاك المستفيدين في سياق جميع عقود المشتريات الحكومية على شبكة الإنترنت (إجراء مسبق، الجدول ١). وتتضمن عملية نشر العقود (في إطار عمليات تقديم العطاءات والمناقصات)، التي بدأت في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠، قيم العقود وطبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وسعر الوحدة (عند الاقتضاء)، وأسماء الكيانات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وأسماء الموظفين العموميين القائمين بترسية العقود (راجع الموقع الإلكتروني www.gestion.nicaraguacompra.gob.ni/siscae/portal). وندرك أهمية ضمان حساب الإنفاق الطارئ بشكل صحيح، وبدأنا في نشر جميع العقود المرتبطة بالجائحة والموقعة منذ يونيو ٢٠٢٠ (راجع الموقع الإلكتروني http://www.nicaraguacompra.gob.ni/contratos-covid-19/Contratos%20Covid%2019). وبالإضافة إلى ذلك، تشاورنا مع خبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاختصاصات التي يتولى بموجبها مكتب خارجي مستقل مهمة تدقيق جميع النفقات المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك الأموال الموجهة من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الغذاء العالمي (إجراء مسبق، الجدول ١). ولتعزيز شفافية المالية العامة، بدأنا في نشر القوائم المالية لأكبر خمس شركات مملوكة للدولة – وهي ENATREL وENEL و PETRONIC وEPN وENACAL – والتي تغطي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وقد عقدنا العزم على توسيع نطاق التقارير السنوية عن القوائم المالية بصورة تدريجية لتشمل جميع الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك تقارير التدقيق الصادرة من المراقب العام (إجراء مسبق، الجدول ١). ولتحقيق أعلى معايير شفافية المالية العامة والمساءلة، طلبنا المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي لإجراء تقييم لشفافية المالية العامة. وإلى جانب ذلك، نتخذ الخطوات التي تضمن أن يظل استخدام التمويل الطارئ على أساس من الشفافية والمساءلة. وتحديدا، نعتزم: (١) تعيين مكتب خارجي	العطاءات والمناقصات) في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٠. وتتضمن عمليات النشر قيم العقود وطبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وسعر الوحدة (عند الاقتضاء)، وأسماء الكيانات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وأسماء الموظفين العموميين القائمين بترسية العقود. راجع الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للمشتريات الحكومية (هنا). واعتبارا من ٤ فبراير ٢٠٢١، تم نشر ٢٨ عقدا بقيمة إجمالية قدرها ٣٩٤١٣٩٨٥٥,١٥ دولارا كنديا، وقد تم تنفيذها جميعا بالكامل (هنا). **عمليات التدقيق**: تم الانتهاء من تحديد اختصاصات المكتب الخارجي الذي سيتولى تدقيق جميع النفقات المرتبطة بالجائحة، ولا تزال السلطات بصدد تعيين مدقق خارجي للقيام بهذه المهمة. ومن المتوقع أن تغطي عملية التدقيق الخارجي جميع النفقات المرتبطة بالجائحة حتى يوليو ٢٠٢١، وسيتم نشر نتائج التدقيق على موقع الحكومة الإلكتروني خلال أسبوعين من تاريخ الانتهاء من عملية التدقيق. **تدابير أخرى**: نشرت السلطات على شبكة الإنترنت القوائم المالية لأكبر خمس شركات مملوكة للدولة – وهي ENATREL وENEL وPETRONIC وEPN وENACAL – والتي تغطي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وقد ركزت بعثة المساعدة الفنية التي أوفدتها إدارة شؤون المالية العامة في نوفمبر ٢٠٢٠ على (١) تقييم ممارسات إبلاغ بيانات المالية العامة وممارسات شفافية المالية العامة في نيكاراجوا؛ و(٢) متابعة النفقات المرتبطة بالجائحة؛ و(٣) تقييم الممارسات الحالية لإبلاغ البيانات في الشركات الرئيسية المملوكة للدولة. ومن المقرر في عام ٢٠٢١ متابعة أنشطة المساعدة الفنية المقدمة في مختلف مجالات الإدارة المالية العامة. وقد طلبت السلطات إجراء تقييم لشفافية المالية العامة وإيفاد بعثة معنية بإطار المالية العامة متوسط الأجل وقواعد المالية العامة. ولزيادة فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تعمل السلطات على وضع تعريف أكثر شمولا وفعالية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشمل كافة الأطراف

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		مستقل، بما يتماشى مع الاختصاصات المتفق عليها، لتدقيق جميع النفقات المرتبطة بالجائحة حتى يوليو ٢٠٢١، ونشر نتائج هذا التدقيق على الموقع الإلكتروني للحكومة خلال أسبوعين من تاريخ الانتهاء منه؛ و(٢) الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات في مجال المشتريات وترسية العقود؛ و(٣) تيسير متابعة استخدامات الموارد من خلال توجيه المساعدات الطارئة المقدمة من مصادر خارجية إلى حساب مخصص لهذا الغرض تابع لحساب الخزانة الموحد وإعداد تقارير عن هذه الاستخدامات. ونجدد التزامنا بتنفيذ إصلاحات سريعة لتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد بما يتماشى مع التوصيات الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة الأخيرة. ونعتزم تعزيز فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقا لخطة العمل المتفق عليها بالفعل مع فرقة العمل للإجراءات المالية."	المعنية والقطاعات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، قامت السلطات بتوسيع نطاق الوظائف التي يسري عليها الإطار، بما في ذلك المحامون وكتبة العدل العموميون والمحاسبون العموميون وشركات الصرافة وشركات التحويلات. وأخيرا، من المقرر الحصول على الموافقة النهائية على الاستراتيجية الوطنية للمخاطر من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في الربع الأول من عام ٢٠٢١. **التقارير**: لمتابعة استخدامات المساعدات الطارئة المقدمة من خلال أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع وإعداد تقارير عن هذه الاستخدامات، فتحت السلطات حسابات جارية بالدولار في البنك المركزي (BCN) وحسابات دفترية بالكوردوبا: حساب باسم "COVID-19 UNOPS Prog. Medical Care" ورصيده ٧٤٧١٠٢٨٢,١٥ دولار أمريكي، وحساب باسم "COVID-19 WFP Emergency Food Program" ورصيده ١٨٦٧٧٥٧٠,٥٤ دولار أمريكي، وحساب باسم "COVID-19 Budgetary Support" ورصيده ٩٣٣٨٧٨٥٢,٦٧ دولار أمريكي.
النيجر	**التسهيل الائتماني السريع**	"ستتجنب الحكومة تدابير مكافحة الأزمة التي من شأنها إلحاق ضرر دائم بقاعدة الإيرادات. وستحافظ على شفافية المالية العامة من خلال إدراج تدابير المالية العامة المرتبطة بالأزمة ضمن موازنة تكميلية، ومركزية التكاليف وإعداد تقارير عن التدابير المرتبطة بالأزمة بمعرفة وزارة المالية. وتدرك الحكومة أهمية ضمان استخدام المساعدات المالية التي تحصل عليها في الأغراض المخصصة لها، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات لزيادة فرص الحصول على الائتمان وتعزيز الحماية الاجتماعية، وهي الاحتياجات التي أصبحت أكثر إلحاحا من أي وقت مضى."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** تنشر الحكومة بيانات العقود ذات القيم الأكبر (التي تزيد قيمتها عن ٠,٥ مليون فرنك إفريقي)، وأسماء الشركات وممثليها (هنا). **عمليات التدقيق**: سيُجري "ديوان المراجعة" تدقيقا مستقلا لاستخدام الاعتمادات المخصصة وسينشر نتائج التدقيق على شبكة الإنترنت في تقريره المعد للاطلاع العام في سبتمبر ٢٠٢١. وهذه هي الممارسة المعتادة في البلاد. **إعداد الموازنة**: يبدو أن جميع النفقات، بما في ذلك المرتبطة بتدابير الطوارئ، قد تم إدراجها في الموازنة التكميلية. ويتم تنسيق بعض التدابير بشكل مباشر بمعرفة وزارات أخرى مثل وزارة الصحة أو مكتب رئيس الوزراء/رئيس الدولة، مع فرض التكاليف على

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			وزارة المالية في وقت لاحق. وقد تم إعطاء دفعة لزيادة الدعم الاجتماعي، وهو ما تضمن توزيع المواد الغذائية وإلغاء فواتير المرافق للأسر الفقيرة. **تدابير أخرى**: تعتزم الحكومة نشر إقرارات الذمة المالية لجميع أعضاء الحكومة على موقع إلكتروني رسمي خلال ستة شهور (هنا، تحت عنوان *إقرارات الذمة المالية "declaration des bien"* في العمود الأيسر). غير أن البيانات لم تكتمل أو تُحدَّث بالكامل حتى الآن. وبمجرد الانتهاء من الإجراءات القضائية بشأن فضيحة المشتريات العسكرية، تعتزم الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمراجعة إجراءات الشراء وتعزيزها.
نيجيريا	**أداة التمويل السريع**	"سنواصل جهودنا في مجال مكافحة الفساد بقوة. وسنعمل على تعزيز دور مجلس المراجعة الفيدرالي في أعمال مكافحة الفساد، ونلتزم بتقوية الإطار الحاكم لإقرارات الأصول، والتنفيذ الكامل للمنهج القائم على المخاطر في العمل الرقابي المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع ضمان شفافية معلومات الملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية. وندرك تماما أهمية ضمان استخدام المساعدات المالية التي نحصل عليها في الأغراض المخصصة لها. ولهذا الغرض، نعتزم (١) إنشاء بنود محددة في الموازنة لتيسير متابعة نفقات الاستجابة الطارئة وإعداد تقارير عنها، ونشر تقارير عن الأموال المنصرفة والنفقات المتحمَّلة شهريا على بوابة الشفافية (http://opentreasury.gov.ng/)، و(٢) نشر خطط المشتريات وإشعارات الشراء المرتبطة بكل أنشطة الاستجابة الطارئة – بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين – على موقع "ديوان المشتريات الحكومية" الإلكتروني، و(٣) نشر	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** يتم نشر عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة وفقا لمبادئ توجيهية محددة هنا و هنا. ويتم نشر عقود المشتريات التي تزيد قيمتها عن ٥ مليون نيرة على بوابة وزارة المالية. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: رغم أن الإطار القانوني ينص على جمع المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين، لا يتم نشر هذه المعلومات في الوقت الحالي (راجع هنا). **عمليات التدقيق**: قام مكتب المدقق العام الفيدرالي بتكليف وحدة تدقيق النفقات المرتبطة بالأزمة بإجراء تدقيق مالي للوفاء بالتزامات تدقيق الإنفاق من خلال أداة التمويل السريع. وقد تم الانتهاء من عملية التدقيق التي تغطي الفترة مارس-يونيو ٢٠٢٠، ويتم إجراء عملية التدقيق الي تغطي الفترة يوليو-ديسمبر. وستُنشر التقارير في نهاية جلسة الاستماع/المشاورات العامة الجارية مع البرلمان والمجتمع المدني. ولم يتم تقديم جدول زمني محدد. **التقارير**: تم إنشاء بنود محددة في الموازنة لتيسير تتبع نفقات الاستجابة الطارئة وإعداد تقارير عنها (هنا).

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		تقرير التدقيق المستقل عن نفقات الاستجابة الطارئة وعمليات الشراء المتعلقة بها، والذي يعده المدقق العام الفيدرالي، وذلك في فترة لا تتجاوز ثلاثة إلى ستة شهور من نهاية السنة المالية، وسيتم توفير الموارد اللازمة للمدقق العام لإجراء عملية التدقيق بالتشاور مع مدققين خارجيين/مستقلين."	
باكستان	**أداة التمويل السريع**	لضمان جودة الإنفاق الإضافي في قطاع الصحة، نتعهد بإجراء تدقيق لاحق لمشتريات المستلزمات الطبية الطارئة بمعرفة المدقق العام في باكستان، ونشر نتائج التدقيق على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. (...) وسنواصل تعزيز الحوكمة من خلال زيادة فعالية أطر مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** من المتوقع أن تنشر السلطات في نهاية إبريل ٢٠٢١ المعلومات المتعلقة بالعقود التي تمت ترسيتها والملاك المستفيدين للكيانات الاعتبارية التي قامت بتقديم العروض وتمت ترسية العقود عليها في موقع إلكتروني مركزي ومتاح للاطلاع العام. **عمليات التدقيق**: من المتوقع أن تنشر السلطات أيضا في نهاية إبريل ٢٠٢١ عملية التدقيق اللاحق التي يجريها المدقق العام في باكستان لمشتريات المستلزمات والمدفوعات الاجتماعية المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩. **تدابير أخرى**: في الجلسة العامة لاجتماع فرقة العمل للإجراءات المالية في فبراير ٢٠٢١، تم الاعتراف بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم إنجاز ٢٤ مهمة على نحو مرضٍ من ٢٧ مهمة مطلوب إنجازها. ولكن نظرا للمهام المعلقة، تستبقي فرقة العمل للإجراءات المالية باكستان في قائمة البلدان التي تعاني من أوجه قصور خطيرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل المهام المتعلقة بالقصور في القدرات المتاحة وسياق أزمة كوفيد-١٩ إلى أواخر يونيو ٢٠٢١: (١) المهام المتعلقة بالنتيجة المباشرة رقم ٩ بشأن التحقيق في قضايا تمويل الإرهاب والنتيجة المباشرة رقم ١٠ بشأن العقوبات المالية المستهدفة؛ و(٢) إثبات فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال زيادة فعالية خطة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيما يتعلق بتدابير مكافحة الفساد، تعمل السلطات على إنشاء نظام قوي للإقرار عن الأصول مع التركيز على الموظفين العموميين رفيعي المستوى، وسيكون هذا النظام جاهزا للتطبيق في نهاية يونيو ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، تجري السلطات دورة المراجعة الثانية في ظل آلية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعتزم نشر التقرير المعد في هذا الصدد.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
بابوا غينيا الجديدة	**التسهيل الائتماني السريع**	"وفقا للتعليمات الطارئة التي تم تنفيذها مؤخرا في إطار التصدي لجائحة كوفيد-١٩، ينشر الجهاز الرقابي الحكومي المكلف بإدارة حالة الطوارئ تفاصيل جميع المشتريات التي تمت ترسيتها على الموقع الإلكتروني للمشتريات الحكومية (http://www.procurement.gov.pg/) خلال أسبوع من عملية الشراء، بما في ذلك أسماء الكيانات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وطبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وسعر الوحدة، والقيمة الإجمالية للعقد، وتقارير إجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ. وفي ١٨ مايو، تم نشر المعلومات ذات الصلة حتى ١١ مايو (إجراء مسبق). كذلك اتخذت الحكومة مؤخرا التدابير اللازمة لضمان عرض تقارير النفقات المرتبطة بالجائحة على لجنة إدارة الموازنة أسبوعيا، وتم عرض التقرير الأول بالتمرير في ١٨ مايو (إجراء مسبق). وسيتم عرض تقرير مجمع على المجلس التنفيذي الوطني ونشره خلال ثلاثة شهور من انتهاء حالة الطوارئ. وتلتزم الحكومة أيضا بالاستعانة بأحد مكاتب التدقيق المستقلة حسنة السمعة لتدقيق النفقات المرتبطة بالجائحة ونشر نتائج التدقيق خلال سنة من نهاية حالة الطوارئ."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** تم نشر العقود المرتبطة بالجائحة خلال الفترة من ١٣ مارس إلى ٢١ يوليو على الموقع الإلكتروني للمشتريات، ولكن لم يتم نشر عقود خلال فترة أحدث. كذلك فإن المعلومات المتعلقة بالمشتريات غير كاملة، لا سيما المتعلقة بإجراءات التحقق اللاحق، ولم يتم نشر المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين بعد. وعلى حد علم الخبراء أن لجنة إدارة الموازنة تم إبلاغها بالعقود بانتظام، ولكن ليس من الواضح ما إذا كان قد تم إعداد تقرير موحد في نهاية حالة الطوارئ أم لا. ومما يضفي مزيدا من التعقيد أنه رغم انتهاء حالة الطوارئ في يونيو، تستمر الأوضاع الطارئة الناجمة عن تفشي الجائحة على المستوى المحلي. لذلك، ليس من الواضح تماما توقيت إعداد تقرير موحد. **عمليات التدقيق**: على حد علم الخبراء أن هناك تكليف بإجراء تدقيق داخلي للنفقات المرتبطة بالجائحة. ولا توجد أي معلومات متاحة عن إجراء تدقيق خارجي حتى الآن.
باراغواي	**أداة التمويل السريع**	"ساعدت البعثة المشتركة بين الصندوق وبنك التنمية للبلدان الأمريكية التي تم إيفادها مؤخرا في تقييم مخاطر الفساد. وسنستخدم النتائج التي خلصت إليها البعثة في وضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتحسين الحوكمة."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** تتضمن المعلومات المتاحة على منصة الشفافية قيم العقود، وتفاصيل العطاءات، وأسماء الشركات، وأرقام سجلاتها الضريبية. **عمليات التدقيق**: يعتزم المراقب المالي والمدقق العام للسلطة التنفيذية إجراء عملية تدقيق لجميع النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، ومن المتوقع صدور نتائج التدقيق في منتصف عام ٢٠٢١. **التقارير**: بالإضافة إلى الالتزامات الواردة في خطاب النوايا، أنشأت السلطات منصة للشفافية (هنا) لنشر جميع نفقات الطوارئ المرتبطة بالجائحة وتحديد متلقي التحويلات الاجتماعية. **تدابير أخرى**: تم الانتهاء من إعداد تقرير بعثة تقييم الحوكمة، ووفرت النتائج المرحلية المعلومات اللازمة لوضع خطة جديدة للشفافية ومكافحة الفساد تمت إتاحتها للاطلاع العام في ٩ ديسمبر ٢٠٢٠.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
رواندا (التسهيل الائتماني السريع الثاني)	**التسهيل الائتماني السريع**	"نلتزم (...) باستخدام الأموال العامة، بما في ذلك الأموال المتاحة من التسهيل الائتماني السريع، بفعالية وشفافية. وسنقوم بتنفيذ المشتريات بشفافية وفقا لقانون المشتريات الحكومية ونظام المشتريات الإلكتروني. ويتيح نظام المشتريات الإلكتروني (http://umucyo.gov.rw/index.do) الاطلاع العام على المعلومات المتعلقة بجميع العقود الحكومية التي تمت ترسيتها، بما في ذلك أسماء الشركات التي شاركت في المناقصات، والعروض المبدئية المقدمة، واسم الشركة صاحبة العطاء الفائز وقيمة العطاء، والقيمة الإجمالية للعقد، وفترة التنفيذ. وحسب قانون الموارد والممتلكات العامة لسنة ٢٠١٣ (قانون الموازنة الأساسي)، يتولى مكتب المدقق العام، الذي يتمتع بالاستقلالية بموجب الدستور والقانون، تدقيق جميع النفقات الحكومية ومناقصات المشتريات، بما في ذلك المرتبطة بالجائحة، ونشر نتائج التدقيق."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** تواصل السلطات إتاحة المعلومات عن جميع العقود الحكومية للاطلاع العام من خلال نظام المشتريات الإلكتروني. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمناقصات التي تمت ترسيتها، بما في ذلك المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، من هنا. **عمليات التدقيق**: أكدت السلطات أنها ستنشر في نهاية مايو ٢٠٢١ نتائج تدقيق جميع النفقات الحكومية، بما في ذلك النفقات المرتبطة بالجائحة.
ساموا	**التسهيل الائتماني السريع**	"بوجه عام، نتعهد بضمان أقصى درجات الفعالية في تنفيذ إجراءات السياسة المتخذة لمواجهة كوفيد-١٩ من خلال برامج المساعدات الموجهة، وهو ما ينطوي على تنفيذ هذه الإجراءات بما يتسق مع مبادئ الحوكمة والشفافية القوية."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** لا يتم نشر جميع عقود المشتريات المرتبطة بحالة الطوارئ/الأزمة، حيث تم الحصول عليها باستخدام طرق شراء مختلفة مثل طريقة الشراء المباشر، أو طريقة الاختيار من مصدر واحد، أو طريقة العطاءات المحدودة. وتخضع هذه العقود للموافقة المسبقة من مجلس المناقصات الحكومية ومجلس الوزراء وفقا لدليل تشغيل المشتريات لحكومة ساموا. ويتم الإعلان عن العقود التي تمت الموافقة عليها وترسيتها خلال فترة حالة الطوارئ على موقع وزارة المالية (هنا). وتلتزم حكومة ساموا أيضا باستخدام نظام المشتريات الإلكتروني (بوابة العطاءات الإلكترونية لحكومة ساموا) لنشر العقود (إعلان المناقصات) وتقديم العطاءات عبر الإنترنت (هنا). وتحتفظ أمانة مجلس المناقصات بقاعدة بيانات لجميع العقود المعتمدة من مجلس المناقصات الحكومية ومجلس الوزراء. ويتم نشر العطاءات التي تمت ترسيتها وتبلغ قيمتها ١٠٠ ألف دولار أمريكي أو أكثر على موقع وزارة المالية، بما في ذلك الاسم الكامل للمورد/المقاول/المكتب الاستشاري الفائز بالعطاء، والقيمة الإجمالية للعقد الذي

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			تمت ترسيته، والأسماء الكاملة لمقدمي العطاءات في مناقصة معينة. وقامت الكيانات المشترية أيضا بنشر العقود التي تمت ترسيتها عليها على مواقعها الإلكترونية. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: تتم ترسية عقود حكومة ساموا على الأفراد (خاصة عقود الخدمات الاستشارية) أو الشركات والمشاريع المشتركة في حالة عقود الأشغال، والسلع، والخدمات العامة، والخدمات الاستشارية. ويتم تقديم المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين عند تقديم العطاءات الخاصة بهم، ولكن عندما يتعلق الأمر بنشر العقود التي تمت ترسيتها، يتم استخدام اسم الشركة وليس معلومات الملاك المستفيدين. رابط العقود المنشورة التي تمت ترسيتها وأسماء الموردين/المقاولين هنا. **عمليات التدقيق**: تمر جميع النفقات الحكومية المخصصة للوزارات والشركات بمرحلة ما قبل التدقيق لدى الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. وتُجرى عمليات تدقيق المشتريات في الوقت الحقيقي للتأكد من استخدام الأموال في الأغراض الصحيحة. وتُجرى أيضا تقييمات للمخاطر التي تتعرض لها الوزارات والشركات للمساعدة في تخطيط وتنفيذ عمليات التدقيق التي تُجرى سنويا. وقد تم تحديث معظم عمليات التدقيق حتى السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، باستثناء عملية واحدة أو اثنتين على وشك الانتهاء. **التقارير**: تخضع جميع النفقات المرتبطة بالأزمة لقانون الإدارة المالية العامة لعام ٢٠٢١ الذي ينص على أنه يمكن نشر التقارير بمجرد تدقيقها وإقرارها في البرلمان. وتُدرج النفقات المرتبطة بالأزمة في السنة المالية الماضية (٢٠٢٠/٢٠١٩) في الحسابات العامة لحكومة ساموا عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، والتي خضعت للتدقيق وستُعرض على البرلمان لمناقشتها قبل النشر. وسيتم اتباع نفس النهج بالنسبة لنفقات السنة المالية الحالية عند انتهاء السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠. وأعدت السلطات أيضا مسودة تقرير التقدم المحرز في تنفيذ خطة مواجهة كوفيد-١٩.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			المتابعة: تخضع جميع النفقات المرتبطة بالأزمة للرقابة الصارمة في إطار نظام "FinanceOne" التابع لحكومة ساموا، ويُكلَّف الموظفون الرئيسيون في وزارة المالية بالإشراف على تنفيذ السياسات وتقديم إحاطات دورية إلى السلطة التنفيذية.
ساو تومي وبرينسيبي	**التسهيل الائتماني السريع/التسهيل الائتماني الممدد**	*التسهيل الائتماني السريع*: "سنضمن إحكام الرقابة على جميع النفقات المرتبطة بالجائحة، وزيادة شفافية عمليات الشراء الحكومية. كذلك ستضمن الحكومة كفاية الرقابة على مجموع النفقات المرتبطة بالجائحة، وستعتمد مجموعة من التدابير في نهاية إبريل ٢٠٢٠ لضمان زيادة الشفافية والنشر بشأن المشتريات الحكومية، لا سيما من خلال النشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أو الإعلان عبر وسائل الإعلام الأخرى عن (١) عقود المشتريات الحكومية الموقعة التي يتعين اعتمادها مسبقا من ديوان المحاسبة وفقا للقانون الأساسي (رقم ٢٠١٩/١١) وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود، و(٢) النفقات الشهرية المرتبطة بالجائحة. وقد وافق البرلمان على تدابير تخفيف آثار الأزمة المشار إليها في الفقرات ٥-٧، وسيتم عرض موازنة معدلة في ضوء السياسات المذكورة على البرلمان في الوقت الملائم قبل نهاية يوليو. وستُجري الحكومة أيضا تدقيقا مستقلا للنفقات عقب انحسار الأزمة، وستنشر نتائج التدقيق للتأكيد على استخدام الأموال في الأغراض المخصصة لها." *التسهيل الائتماني الممدد، المراجعة الأولى*: "نلتزم بنشر ما يلي على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: (١) إشعارات التحكيم في عقود المشتريات الحكومية، وفقا لما يقتضيه قانون المشتريات (رقم ٢٠٠٩/٨، المواد ٢٩-٢، و٤٤-١، و٧٠-١)؛ و(٢) جميع عقود المشتريات الحكومية الموقعة التي تتجاوز الحد الأدنى لطلب الحصول على مواقفة مسبقة من ديوان المحاسبة وفقا للقانون الأساسي (رقم ٢٠١٩/١١)، و(٣) المعلومات	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** تم استيفاء الإجراء المسبق للمراجعة الثانية في إطار التسهيل الائتماني الممدد بشأن نشر عقود المشتريات، وإشعارات التحكيم، وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ. في ٢٥ يناير ٢٠٢٠، كانت كافة المعلومات المطلوبة بموجب الإجراء المسبق متاحة على موقع الوزارة (هنا). وقد تم تطبيق هذا الإصلاح على جميع العقود التي تتجاوز قيمتها الحد الأدنى المحدد، وليس فقط العقود المرتبطة بالجائحة. وفي الفترة القادمة، ستعمل السلطات مع البنك الدولي لإنشاء صفحة إلكترونية لهيئة المشتريات (COSSIL)، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تعجيل نشر مستندات المشتريات وتيسير إدارة العقود الحكومية وضمان شفافيتها. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: لم يتم نشر المعلومات بعد. وقد بدأ الخبراء في تقديم المساعدة الفنية اللازمة لمساعدة السلطات في تنفيذ هذا الإجراء. **عمليات التدقيق**: حاول ديوان المراجعة (الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة) تطبيق بعض الضوابط المتزامنة على صندوق الطوارئ في منتصف ٢٠٢٠، ولكنها كانت محاولة محدودة الفعالية. ولا تزال السلطات ملتزمة بإجراء عملية تدقيق لاحقة خلال عام ٢٠٢١ للنفقات المرتبطة بالجائحة في عام ٢٠٢٠. **التقارير**: نشرت السلطات تقارير شهرية عن النفقات المرتبطة بالجائحة، وهي متاحة الآن حتى ديسمبر ٢٠٢٠.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		المتعلقة بالملاك المستفيدين للشركات التي تحصل على عقود المشتريات، و(٤) إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود – وستُنشر البنود من (١) إلى (٤) خلال أسبوعين من تاريخ توافر المستندات – و(٤) تقارير النفقات الشهرية المرتبطة بالجائحة خلال ٤٥ يوما (مقاييس مرجعية هيكلية في نهاية أغسطس ونهاية نوفمبر). وفي هذا السياق، من المهم وضع مخصصات الموازنة الشهرية والحدود القصوى للالتزامات ربع السنوية والمطابقة بين بيانات المالية العامة والتمويل شهريا. ولا يوجد لدينا حاليا نظام متكامل، ويتم جمع جميع المستندات يدويا. وفي هذا السياق، نعمل مع البنك الدولي لوضع نظام مشتريات يحقق التكامل بين الوزارات، وهيئة المشتريات "COSSIL"، وديوان المحاسبة، ومديرية الموازنة من أجل تحديث عمليات الشراء. وبمجرد الانتهاء من هذا المشروع متوسط الأجل، سيتم تعزيز إدارة العقود الحكومية وشفافيتها."	
السنغال	**التسهيل الائتماني السريع/ أداة التمويل السريع/أداة تنسيق السياسات** بيان البرنامج (تمت المراجعة الأولى في ظل "أداة تنسيق السياسات" بعد فترة ليست طويلة من الموافقة على "التسهيل الائتماني السريع"	"تلتزم الحكومة بضمان الشفافية والمساءلة في الإنفاق الطارئ على النحو التالي: (١) نشر جميع المناقصات ذات الصلة وتوضيح إجراءات الشراء؛ و(٢) نشر قائمة الفائزين بالعطاءات الخاصة بالعقود الحكومية؛ و(٣) وضع ضوابط على الإنفاق؛ و(٤) ضمان إدراج النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بشكل رسمي في تقارير تنفيذ الموازنة ربع السنوية؛ و(٥) التحقق من انتظام إجراءات الشراء المطبقة على النفقات المرتبطةبالجائحة من خلال التدقيق السنوي للعقود الحكومية ونشر نتائج هذا التدقيق؛ و(٦) تكليف مكتب التدقيق (Cour des comptes) بإعداد تقرير خاص عن النفقات المرتبطة بالجائحة في التقرير المعد عن تنفيذ موازنة ٢٠٢٠."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** تمثلت معظم المشتريات الحكومية في سياق الإنفاق الطارئ لمواجهة جائحة كوفيد-١٩ في مشتريات لدعم أوضاع الصحة والغذاء. وقد صدر قرار يحدد الإجراءات المبسطة التي يتم استخدامها في حالات الطوارئ الأخرى المرتبطة بمواجهة الجائحة. وفيما يتعلق بمشتريات دعم الغذاء، أوصت هيئة تنظيم الأسواق العامة الوزارة المختصة بما يلي: (١) نشر أمر الشراء، و(٢) نشر نتائج اختيار مقدمي الخدمات، و(٣) إنشاء لجنة مشتريات. وقد تم نشر أوامر شراء المواد الغذائية في الصحف نظرا للطبيعة الطارئة لهذه العمليات. وكانت جميع عقود دعم الغذاء متاحة وتم إرسالها إلى البنك الإسلامي للتنمية في إطار دعم الغذاء، حيث كان اطلاع البنك الإسلامي للتنمية على هذه العقود شرطا مسبقا لضمان قيامه بصرف الدعم.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			وفيما يتعلق بالمعدات والمواد الطبية، أتاح قرار رئاسي تنفيذ إجراءات الشراء من مصدر واحد استنادا إلى تاريخ المشتريات الحكومية السابقة مع الشركات ذات الصلة. وفي ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠، تم إلغاء القرار الذي يمنح هذا الإعفاء من الإجراءات المعتادة للمناقصات، وبعد ذلك أصبحت جميع النفقات المرتبطة بالجائحة خاضعة لقانون المشتريات الحكومية. ومن المتوقع إدراج قائمة الفائزين بالعطاءات، إلى جانب معلومات أخرى، ضمن التقرير القادم للجنة متابعة النفقات المرتبطة بالجائحة، والجاري إعداد صيغته النهائية. **عمليات التدقيق**: ستُجري هيئة تنظيم المشتريات الحكومية تدقيقها السنوي للعقود الحكومية للتحقق من انتظام إجراءات الشراء المطبقة على النفقات المرتبطة بالجائحة. ويأتي ذلك في إطار مهام التدقيق السنوية للمشتريات الحكومية التي تقوم بها هيئة تنظيم المشتريات الحكومية. وتُنشر تقارير الهيئة سنويا. ومن المتوقع الانتهاء من التقرير الحالي في نهاية يونيو ٢٠٢١. وسيقوم مكتب التدقيق بإعداد تقرير خاص عن تنفيذ النفقات المرتبطة بالجائحة، يُتوقع نشره في نهاية أكتوبر ٢٠٢١. **إعداد الموازنة**: يوضح برنامج الصلابة الاقتصادية والاجتماعية كافة تفاصيل الاعتمادات المخصصة للإنفاق المرتبط بالجائحة في السنغال. ويرد هذا البرنامج في قانون الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢٠، حيث يستند إلى ٤ ركائز: ١- الصحة؛ و٢- الصلابة الاجتماعية: (١) المعونات الغذائية، و(٢) دعم مواطني الشتات، و(٣) دعم فواتير المياه والكهرباء التي تدفعها الأسر منخفضة الدخل؛ و٣- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والتوظيف: (١) تسوية الالتزامات غير المسددة بمعرفة الحكومة، و(٢) الدعم المباشر للقطاعات الأكثر تأثرا بأزمة كوفيد-١٩، و(٣) دعم الشركات الخاصة من خلال القطاع

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			المصرفي، و(٤) تدابير الدعم المالي والجمركي الأخرى؛ و٤- تدابير تأمين إمدادات الدولة من النفط والمواد الغذائية الأساسية والمنتجات الصيدلانية. تقوم السنغال بتتبع النفقات المرتبطة بالجائحة في الموازنة من خلال نظام معلومات الإدارة المالية. ويتم إنشاء بنود محددة في الموازنة ومتابعتها، من أهمها النفقات المرتبطة بالجائحة. وفي كل مرة يقوم فيها الموظف المختص بإدخال طلب للإنفاق، يتيح البرنامج الذي يدعم عمليات الإنفاق الحكومي خانة "كوفيد-١٩" التي يتعين اختيارها، ومن ثم يتم تسجيل جميع النفقات باستخدام معلمة كوفيد-١٩ الثنائية (نعم أو لا). ويجوز للمراقب المالي تأكيد أو تصحيح المعلمة التي ذكرها الموظف المختص. **التقارير**: تم إنشاء لجنة متابعة النفقات المرتبطة بالجائحة لتسهيل تنفيذ النفقات ومتابعتها. وتأتي آلية المتابعة هذه على رأس الآليات الموجودة بالفعل في الإدارات الوزارية التي تنفذ النفقات المرتبطة بالجائحة. وقد تم تقديم التقارير ربع السنوية عن تنفيذ الموازنة في شهور يونيو وسبتمبر وديسمبر من عام ٢٠٢٠.
سيشيل	**أداة التمويل السريع**	"نلتزم (...) بضمان شفافية الإنفاق المالي الطارئ المرتبط بجائحة كوفيد-١٩، وسنعرض تقارير شهرية عن الإنفاق الطارئ على دعم الأجور والرعاية الصحية والاجتماعية على لجنة حسابات الموارد العامة المنبثقة عن مجلس الشعب. وسيتم الإفصاح عن هذه التقارير خلال ثلاثة شهور. كذلك سنقوم بإجراء تدقيق مستقل للإنفاق الطارئ وعمليات الشراء ذات الصلة، ونشر نتائج التدقيق.	**عمليات التدقيق**: سيقوم مكتب المدقق العام بصفته الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء التدقيق اللازم في إطار عملية التدقيق المعتادة. وستكون عمليات التدقيق بمثابة مزيج من التدقيق على القضايا المالية وقضايا الامتثال والأداء. ويتم إجراء تدقيق مستقل لبرنامج دعم الأجور (FA4JR)، وقد أشارت السلطات إلى أنه ينبغي التوصل إلى أهم النتائج في نهاية مارس. وكانت هناك بعض فترات التأخير بسبب الحجم الهائل لمقدمي طلبات الاستفادة من برنامج "FA4JR" والكم الكبير من المعاملات التي كانت تُجرى يدويا باستخدام النظام الورقي خلال الشهور الثلاثة الأولى. ولم يبدأ تطبيق نظام إلكتروني إلا في يونيو ٢٠٢٠. وبالتوازي، كانت تُجرى عملية إدخال للبيانات لإدراج الطلبات الورقية في النظام.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			التقارير: لا تزال الحكومة ملتزمة بنشر بيانات الإنفاق على المساعدات المالية. ويجري الآن نشر قائمة بأسماء جميع المستفيدين من دعم الأجور على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية وإرسال نسخة منها إلى مجلس الشعب قبل نهاية فبراير ٢٠٢١، كما يجري إعداد الصيغة النهائية لتقرير كامل تمهيدا لنشره أيضا.
سيراليون	**التسهيل الائتماني السريع**	"إلى جانب الإصلاحات الجارية لتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الفساد، سنسعى إلى وضع مجموعة من التدابير الموجهة الفعالة. وتحديدا، سيتم استحداث آليات لإبلاغ استخدامات الأموال والرقابة عليها بصفة منتظمة. وقد شكلت لجنة مكافحة الفساد فرقة عمل معنية بشفافية الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ لضمان الالتزام بمبادئ النزاهة والمساءلة والشفافية في استخدام الأموال وإدارتها. كذلك أنشأت الحكومة حسابا للجائحة للتركيز على فعالية تنفيذ استجابتنا الطارئة للجائحة. وفي هذا الصدد، بدأنا بالفعل في إعداد تقارير منتظمة عن استخدامات هذه الأموال الطارئة. ونعتزم تحسين تغطية هذه التقارير، واتباع أفضل الممارسات في إدارة هذه الحسابات وإبلاغ بياناتها والرقابة عليها استنادا إلى المساعدة الفنية المقدمة حاليا من إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق ومركز المساعدة الفنية الإقليمي الثاني لمنطقة غرب إفريقيا. وستتولى هيئة التدقيق في سيراليون مراجعة حسابات إدارة صندوق كوفيد-١٩ وتدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ونشر تقريرها على شبكة الإنترنت خلال ١٢ شهرا من نهاية السنة المالية وفقا للدستور والقوانين في سيراليون، بما في ذلك قانون الإدارة المالية العامة لسنة ٢٠١٦. وأخيرا، نعتزم أيضا نشر عقود المشتريات الحكومية الكبيرة المرتبطة بتخفيف آثار الأزمة، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ على الموقع الإلكتروني للحكومة."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** في منتصف فبراير ٢٠٢١، نشرت السلطات تفاصيل جميع عقود المشتريات الحكومية الطارئة الكبيرة حتى ديسمبر ٢٠٢٠ على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية للمشتريات الحكومية. وشمل ذلك معلومات عن قيمة العقد، وطريقة الشراء، وأسماء الكيانات المتعاقدة، والشركات التي تمت ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين (إجراء مسبق للتسهيل الائتماني السريع الثاني، راجع هنا). **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: يتم نشر المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود عليها على الموقع الإلكتروني للمشتريات (هنا). **عمليات التدقيق**: لا تزال السلطات ملتزمة بإجراء عملية تدقيق لاحقة للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ بمعرفة هيئة التدقيق في سيراليون، وفقا للقوانين المحلية (بما في ذلك قانون الإدارة المالية العامة). وبالإضافة إلى الالتزامات المتعهَّد بها في إطار التسهيل الائتماني السريع الذي تمت المواقة عليه في يونيو ٢٠٢٠، أجرت هيئة التدقيق في سيراليون بالفعل عملية تدقيق في الوقت الحقيقي تغطي النفقات الطارئة خلال الفترة مارس- يونيو ٢٠٢٠. وقد كانت عملية تدقيق شاملة، حيث حددت التجاوزات، وحالات الانتهازية في رفع الأسعار، وغياب الرقابة من جانب السلطات، والمسائل القانونية المتعلقة بالإنفاق الطارئ. واعتمدت السلطات منهجا شفافا للاعتراف بالمخالفات ومعالجتها. وقد تم نشر تقرير التدقيق ومناقشته في البرلمان. **إعداد الموازنة**: عملت الموازنة التكميلية التي تم إقرارها في يوليو ٢٠٢٠ على وضع إطار قانوني للنفقات المرتبطة بالجائحة (بما في ذلك النفقات الطارئة السابقة). وقد تم

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			إنشاء صندوق مخصص – المركز الوطني للاستجابة الطارئة في مواجهة كوفيد-١٩ (NaCOVERC) - من خلال المساعدة الفنية المقدمة من إدارة شؤون المالية العلمة. ويتسم الإطار القانوني بأنه سليم، كما تبدو قواعد الاستئمان واضحة المعالم، وتوجد آليات للمحاسبة والإبلاغ. **التقارير**: نشرت السلطات التقارير المالية غير المدققة لعمليات المركز الوطني للاستجابة الطارئة في مواجهة كوفيد-١٩ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ (إجراء مسبق للتسهيل الائتماني السريع الثاني) والتزمت بمواصلة تقديم تقارير ربع سنوية منتظمة بما يتماشى مع دورة إبلاغ بيانات المالية العامة ربع السنوية طالما استمر عمل المركز. كذلك تتضمن نتائج تنفيذ موازنة الحكومة عن الربع الثالث من ٢٠٢٠ (المنشورة على موقع وزارة المالية) جدولا عاما، يوضح بالتفصيل نفقات الموازنة المرتبطة بعناصر استجابتها للجائحة وهي الاحتواء والصحة والعناصر الاجتماعية والاقتصادية. واستنادا إلى الحوار الفني المستمر مع الخبراء، تعمل وزارة المالية على تعزيز إطارها الحالي لمتابعة الموازنة من أجل تحسين تتبع تنفيذ التدابير المرتبطة بالجائحة في سياق إعداد تقارير دورية عن الموازنة، بدءا من نتائج تنفيذ موازنة عام ٢٠٢٠. ومن شأن ذلك أن يهيئ السلطات لإعداد تقارير دورية عن النفقات المرتبطة بالجائحة خلال عام ٢٠٢١.
جزر سليمان	**التسهيل الائتماني السريع/أداة التمويل السريع**	"ندرك أهمية الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة والتصدي للفساد وأنشطة غسل الأموال المرتبطة به. ونلتزم بضمان الاستخدام الفعال للأموال المقدمة من صندوق النقد الدولي للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى حماية الصحة العامة وإنقاذ الأرواح ودعم سبل العيش والتعافي الاقتصادي. ولهذا الغرض، سننشر على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والخزانة (١) نتائج تدقيق النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بمعرفة مكتب المدقق العام في جزر سليمان قبل ديسمبر ٢٠٢١، و(٢) وثائق المشتريات الحكومية المرتبطة بالأزمة، بما في ذلك طبيعة السلع أو الخدمات الموردة، وقيم العقود، وأسماء الكيانات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، ووثائق التحقق اللاحق من التنفيذ."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** نشرت حكومة جزر سليمان بيانات المتأقين لدفعة التنشيط المالي التي تم إقرارها (هنا). وعلى حد علم الخبراء، لم يتم بعد نشر وثائق المشتريات الحكومية المرتبطة بالأزمة. **عمليات التدقيق**: من المتوقع أن يقوم مكتب المدقق العام في جزر سليمان بإجراء تدقيق للنفقات المرتبطة بالجائحة في ديسمبر ٢٠٢١، بما يتماشى مع الالتزام الوارد في خطب النوايا. **إعداد الموازنة**: أقر البرلمان إجراءات تنشيط الاقتصاد في إطار اعتمادات الموازنة التكميلية المقترحة.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			تدابير أخرى: تم إنشاء لجنة رقابة لضمان تحقيق النتائج المرجوة بشكل عام وتلقي المستفيدين المستهدفين الدعم الذي يحتاجونه، وكذلك لمنع أي إساءة استخدام لحزمة التحفيز المالي. وتقوم لجنة الرقابة بمتابعة النفقات المرتبطة بالأزمة.
جنوب إفريقيا	**أداة التمويل السريع**	"فيما يتعلق بالحوكمة، يتم تنفيذ إصلاحات مؤثرة في مصلحة الضرائب بجنوب إفريقيا، ومؤسسة الاستثمار العام، ومؤسسات أخرى. وتم تعيين قيادات جديدة في مختلف الكيانات العامة؛ وتتم مراجعة السياسات والإجراءات؛ ومُنحت أجهزة الملاحقة القضائية مزيدا من القدرات للتحقيق مع مرتكبي الأفعال غير المشروعة ومساءلتهم. وخلال السنة المالية الحالية، من المقرر أن يُعرض على البرلمان تشريع جديد للمشتريات يهدف إلى توحيد قواعد نظام المشتريات الحكومية وإدارته ضمن إطار واحد. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لقانون الإدارة المالية العامة، نلتزم بمراعاة الشفافية في تخطيط واستخدام ومتابعة وإبلاغ كافة النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ لضمان وصولها إلى المستويات المستهدفة عن طريق: (١) نشر المعلومات المتعلقة بتنفيذ النفقات المرتبطة بالجائحة بانتظام، وتدقيق هذه النفقات، بما في ذلك إجراءات التقييم اللاحق للتنفيذ، خلال ١٢ شهرا من نهاية السنة المالية، بمعرفة المدقق العام، ونشر نتائج التدقيق؛ و(٢) نشر جميع عقود الشراء المرتبطة بالجائحة والتمويل المخصص لها (إلى جانب البيانات التفصيلية للشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين)."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** أنشأت الخزانة الوطنية لوحة بيانات لنشر المعلومات المتعلقة بعقود الشراء والتمويل المخصص لها (http://ocpo.treasury.gov.za/COVID19/Pages/Reporting-Dashboard.aspx). ويتم تحديث لوحة البيانات أسبوعيا. ومع ذلك، لا تقوم بعض الإدارات الحكومية بإبلاغ الخزانة الوطنية ببيانات المشتريات المرتبطة بالجائحة. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة**: يتم نشر أسماء الشركات التي تمت ترسية العقود عليها وأسماء مديريها (بدلا من أسماء ملاكها المستفيدين) على موقع الخزانة الإلكتروني المذكور أعلاه. **عمليات التدقيق**: رغم أن تاريخ الالتزام بالتدقيق ليس ملزما بعد، فقد نشر المدقق العام تقريرين خاصَّين للتدقيق حول حزمة الإغاثة من جائحة كوفيد-١٩ في سبتمبر وديسمبر. **التقارير**: أصدرت الخزانة الوطنية تقريرا يغطي النفقات المرتبطة بالجائحة حتى يناير ٢٠٢١، وسيتم نشره على الموقع الإلكتروني للخزانة الوطنية بعد دراسته بمعرفة اللجنة الدائمة لاعتمادات الموازنة واللجنة الدائمة للحسابات العامة في البرلمان. **تدابير أخرى**: هناك تأخير في الإجراءات يواجه مشروع قانون المشتريات الذي يهدف إلى توحيد قواعد نظام المشتريات الحكومية وإدارته ضمن إطار واحد. لذلك، من المتوقع عرض مشروع القانون على البرلمان في عام ٢٠٢٢.
جنوب السودان	**التسهيل الائتماني السريع**	"نلتزم بالشفافية في استخدام هذه الموارد لدعم النفقات الأساسية المرتبطة بالجائحة. وسنضمن تسجيل جميع هذه المعاملات في نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل (IFMIS). وسننشر جميع عقود المشتريات المرتبطة	**إعداد الموازنة**: تم استخدام المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع لجنوب السودان، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر ٢٠٢٠، في سداد متأخرات شهرين من الأجور والرواتب لموظفي الحكومة (مثل العاملين في

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		بالجائحة والوثائق الأخرى ذات الصلة، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها والمعلومات المتعلقة بملاكها المستفيدين خلال ثلاثة شهور بعد توقيع العقود، وسننشر إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود خلال عام واحد بعد توقيعها. وسننشر تقارير عن النفقات المرتبطة بالجائحة شهريا. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المدقق العام بإجراء ونشر تدقيق لجميع النفقات من هذا الحساب على أساس ربع سنوي. وسيتم نشر جميع المعلومات المدرجة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والتخطيط بمجرد اكتمالها."	مجال الرعاية الصحية، والمدرسين، وموظفي الخدمة المدنية). ويشكل سداد هذه المتأخرات الأداة الرئيسية للحد من الفقر المتاحة حاليا للسلطات في ظل غياب آليات التحويلات الممولة من الموازنة، حيث توفر الدعم للعاملين في الحكومة وأسرهم في جميع أنحاء البلاد. **المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** كما ورد أعلاه، تم استخدام المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع في تخفيض متأخرات الرواتب. وكانت المشتريات من السلع والخدمات المرتبطة بالجائحة والتي تتطلب نشر عقود المشتريات وأسماء الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة محدودة حتى الآن. **التقارير**: يجري إعداد التقرير المتعلق باستخدام الأموال المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع، ومن المتوقع أن تنشره السلطات على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والتخطيط في منتصف مارس ٢٠٢١. وقد تم تسجيل جميع المعاملات المتعلقة باستخدام المبالغ المنصرفة في إطار التسهيل الائتماني السريع في حساب فرعي مستقل ومخصص لهذا الغرض في نظام معلومات الإدارة المالية المتكامل (IFMIS). **عمليات التدقيق**: من المتوقع أن يقوم المدقق العام بتدقيق هذه النفقات في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ ونشر النتائج بمجرد الانتهاء من هذا التدقيق.
سانت فنسنت وغرينادين	**التسهيل الائتماني السريع**	"نلتزم بنشر وثائق المشتريات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين للشركات التي تحصل على عقود المشتريات المرتبطة بالأزمة، وإعداد تقارير شهرية عن النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، وإجراء تدقيق مالي وتشغيلي لاحق للنفقات المرتبطة بالجائحة بالتزامن مع التدقيق السنوي."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** يتم نشر عقود المشتريات هنا و هنا. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** تم إطلاع فريق الخبراء على المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة مع الحكومة. ولا تزال المشاورات مع النائب العام جارية لتأكيد إمكانية نشر هذه المعلومات.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
			عمليات التدقيق: لا تزال السلطات ملتزمة بإجراء تدقيق مالي وتشغيلي لاحق للنفقات المرتبطة بالجائحة بالتزامن مع التدقيق السنوي. وعلى حد علم الخبراء أن التدقيق السنوي للعمليات المالية التي أُجريت عام ٢٠٢٠ (بمعرفة الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة) سيتم في وقت لاحق من هذا العام؛ ولم يتم بعد تحديد تفاصيل استراتيجية التدقيق. **التقارير**: رغم عدم وجود التزام في خطاب النوايا، قد قامت السلطات بإبلاغ النفقات المرتبطة بالأزمة لفريق الخبراء شهريا. **إعداد الموازنة**: أقرت السلطات موازنة تكميلية للمواقة على النفقات المرتبطة بالأزمة.
طاجيكستان	**التسهيل الائتماني السريع**	"تلتزم الحكومة بتعزيز الحوكمة وضمان الشفافية والمساءلة في هذه العملية. وسنضمن استخدام الأموال المقدمة للتصدي لتداعيات جائحة كوفيد-١٩ بأفضل شكل ممكن. وقد تم تشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى مشتركة بين الهيئات برئاسة نائب رئيس الوزراء مكونة من وزارات الصحة والنقل والخارجية والأمن القومي وعدد من الهيئات الحكومية الأخرى. وأطلقت فرقة العمل خطة عمل للاستجابة للجائحة، بما في ذلك من خلال مراقبة الحدود والمراقبة الصحية، وتجهيز مرافق للحجر الصحي والعلاج. وسيُسترشد بآراء فرقة العمل في اتخاذ قرارات الإنفاق، مع تطبيق إجراءات وضوابط الموازنة المعتادة. كذلك سنُعد تقارير ربع سنوية عن أوجه إنفاق الأموال الطارئة، وسننشر النتائج على الموقع الإلكتروني الخارجي لوزارة المالية. ولضمان جودة هذا الإنفاق الإضافي، سنُخضع النفقات الصحية، بما في ذلك شراء المستلزمات الطبية الطارئة، والنفقات الاجتماعية لإجراءات التدقيق اللاحق بمعرفة ديوان المحاسبة، وكذلك إجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ خلال سنة، وسيتم نشر النتائج على	**عمليات التدقيق**: سيُجري ديوان المحاسبة تدقيقا لجميع النفقات الصحية المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك شراء المستلزمات الطبية الطارئة، والنفقات الاجتماعية وإجراءات التحقق اللاحق من التنفيذ. وقد أشارت السلطات إلى أن ديوان المحاسبة قد انتهى من عملية التدقيق وسيقدم التقرير في بداية إبريل ٢٠٢١. **التقارير**: تم نشر تقارير عن النفقات الحكومية (في نهاية سبتمبر ونهاية العام) وهي متاحة هنا. **إعداد الموازنة**: أقر البرلمان موازنة معدلة في يونيو ٢٠٢٠ بما يتماشى مع التزامات التسهيل الائتماني السريع. **تدابير أخرى**: استنادا إلى المعلومات المقدمة من البنك الدولي، تعتزم السلطات عرض قانون جديد للمشتريات الحكومية على البرلمان في الربع الأول من عام ٢٠٢١. واعتبارا من يناير ٢٠٢١، سيتم تحويل جميع المشتريات الحكومية إلى نظام المشتريات الإلكترونية المعزز الذي تم إنشاؤه مؤخرا. ويغطي النظام جميع طرق الشراء المنصوص عليها في

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الموقع الإلكتروني الخارجي لوزارة المالية أيضا. وستعمل الحكومة أيضا على تحسين شفافية عمليات الشراء وفق أفضل الممارسات الدولية."	قانون المشتريات الحكومية وهو متكامل تماما مع نظام معلومات الإدارة في وزارة المالية، ولجنة الضرائب، ومع نظام المدفوعات في البنوك المملوكة للدولة.
تنزانيا	**الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون**	"لضمان الاستخدام المناسب للأموال التي يتم إنفاقها على مكافحة جائحة كوفيد-١٩، سيقوم مكتب المدقق العام، بالتشاور مع الشركاء المعنيين الذين يقدمون التمويل، بإجراء عملية تدقيق لاحقة للنفقات المرتبطة بالجائحة ونشر نتائج التدقيق."	**عمليات التدقيق**: من المتوقع أن تبدأ عملية التدقيق في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١. وقد تم الحصول على تخفيف أعباء الديون في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون في يونيو ٢٠٢٠، ولكن إنفاق الموارد ذات الصلة لم يبدأ إلا خلال السنة المالية الحالية (٢٠٢١/٢٠٢٠). ولا تزال السلطات ملتزمة بإجراء عمليات تدقيق لاحقة للنفقات المرتبطة بالجائحة ونشر نتائج التدقيق.
تونغا	**التسهيل الائتماني السريع**	"(...) نحن بصدد وضع الصيغة النهائية لخطة عمل الإدارة المالية العامة، وتعزيز عمليات الشراء، وإدارة النقدية، والتدقيق الداخلي لتحسين متابعة تقديم الخدمات العامة. ونظرا لزيادة الإنفاق الصحي، نلتزم بإصدار تقارير مالية عن الإنفاق الصحي ونتائجه. (...) ونظرا لأهمية التحويلات للاقتصاد والنظام المالي، فإننا نعزز الامتثال القانوني وفعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على سبيل الأولوية لمعالجة المخاوف المحتملة التي أثارتها مسودة تقرير التقييم المتبادل الذي تجريه حاليا مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، تحديدا، لتعديل الإطار القانوني لإنشاء نظم رقابة يسترشد بمستويات المخاطر، وتعزيز اللوائح والإنفاذ من خلال زيادة وعي الكيانات المبلغة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية للجهة المعنية بالرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذ الإجراءات الملائمة فيما يتعلق بالملاك المستفيدين والأشخاص المعرضين سياسيا قبل الاعتماد النهائي للتقرير إن أمكن. وندرك أهمية الحوكمة السليمة والشفافية والمساءلة. ونلتزم بضمان الاستخدام الفعال للأموال المقدمة من صندوق النقد الدولي لحماية الصحة العامة، والحد من الفقر، ودعم التعافي الاقتصادي. ولتحقيق هذه الغاية، سننشر على موقع الحكومة الإلكتروني (١) تدقيقا للنفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ تجريه إدارة التدقيق خلال ٩-١٢ شهرا و(٢) عقود المشتريات الحكومية المرتبطة بالجائحة والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك أسماء	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** نظرا لأنه تمت الموافقة للتو على التسهيل الائتماني السريع في ٢٥ يناير ٢٠٢١، فمن السابق لأوانه الإشارة إلى حدوث تقدم ملموس بشأن الالتزامات المتعلقة بشفافية المشتريات، وشفافية معلومات الملاك المستفيدين، وتدقيق النفقات المرتبطة بالأزمة. وفيما يلي التقدم المحرز والوضع الراهن في بعض المجالات الأخرى ذات الصلة: **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**: تُجري مجموعة آسيا والمحيط الهادئ حاليا عملية تقييم متبادل بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وسيحتوي تقرير التقييم على مجموعة تفصيلية من الإجراءات الموصى بها، وستقوم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بالمتابعة مع السلطات بشأن التدابير اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات، فيما يتعلق بالامتثال الفني (الإطار القانوني على سبيل المثال) والفعالية (مدى جودة النظام في تخفيف المخاطر). وتجري السلطات تحليلا للفجوة وتعمل على زيادة فعالية الإطار ومعالجة المخاوف المحتملة التي قد يثيرها التقييم المتبادل. **الإدارة المالية العامة**: انتهت السلطات من وضع خطة عمل الإدارة المالية العامة وتم رفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها. وتعتزم السلطات نشر خطة العمل لزيادة الوعي العام بإصلاح الإدارة المالية العامة.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		أصحاب الشركات التي تتم ترسية العقود عليها. وسنبذل قصارى جهدنا لتحديد أسماء الملاك المستفيدين للشركات التي تتم ترسية العقود عليها. وتماشيا مع سياسة الضمانات الوقائية المعتمدة لدى الصندوق، نلتزم بإجراء تقييم للضمانات الوقائية في مصرف تونغا الاحتياطي الوطني، بالتعاون مع خبراء الصندوق، وموافاة خبراء الصندوق بأحدث تقارير التدقيق الخارجي على المصرف، وتنسيق اجتماعات خبراء الصندوق مع الموظفين المسؤولين عن هذه القضايا في المصرف، والموافقة لخبراء الصندوق على إجراء مناقشات مع المدققين الخارجيين للمصرف.	**عمليات التدقيق**: تم الالتزام بقيام إدارة التدقيق بإجراء تدقيق للنفقات المرتبطة بمواجهة كوفيد-١٩ خلال ٩-١٢ شهرا.
تونس	**أداة التمويل السريع**	"(...) سنعمل (...) على إنفاذ سيادة القانون، وتعزيز جهود مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والرقمنة."	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** تتطلب القواعد التنظيمية الحالية نشر جميع عقود المشتريات الحكومية، بما في ذلك النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ التي نُفِّذت مؤخرا، على موقع إلكتروني مخصص للحكومة (هنا). ولضمان الفعالية الكاملة، أوصى الخبراء بتيسير الاطلاع على البيانات المنشورة على هذا الموقع والحصول على المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين للكيانات التي تمت ترسية العقود عليها، وإجراءات التحقق من التنفيذ. **عمليات التدقيق**: يعتزم *ديوان المحاسبة* إجراء عملية تدقيق لصندوق كوفيد-١٩ المشترك بين القطاعين العام والخاص. وأوصى الخبراء السلطات بإجراء تدقيق لاحق شامل لنفقات تخفيف آثار الأزمة خلال ٦-١٢ شهرا بعد نهاية السنة المالية ونشر نتائج التدقيق عبر شبكة الإنترنت.
أوغندا	**التسهيل الائتماني السريع**	"لزيادة الشفافية في مجال محاسبة وإدارة الموارد، سنعمل على وضع آلية منفصلة لإبلاغ النفقات المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ في سياق موازنتنا القائمة على البرامج، مما سيتيح تتبع الدعم المقدم من الجهات الشريكة بشكل واضح. كذلك سيُعِد بنك التنمية الأوغندي تقارير عن استخدام	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات والملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** تنشر السلطات عقود المشتريات بانتظام، لكنها لم تتمكن من التمييز بين عقود المشتريات المرتبطة بالجائحة وعقود المشتريات الأخرى. وتعتزم السلطات جمع ونشر المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات الكبيرة المرتبطة بالجائحة وأسماء الشركات التي تمت ترسية

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		الأموال التي تم الحصول عليها. ونتعهد أيضا بمواصلة الالتزام بأفضل ممارسات إدارة المالية العامة، وضمان استخدام الأموال المقدمة من الصندوق بأفضل شكل ممكن، كما نلتزم بالضمانات الوقائية الخاصة بمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، نلتزم بالتالي: (١) نشر الوثائق المرتبطة بعقود المشتريات الكبيرة الموقعة التي يتم تمويلها من النفقات المرتبطة بالجائحة على موقع الحكومة الإلكتروني – عقود الأعمال التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون شيلينغ، وعقود السلع والخدمات التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠ مليون شيلينغ، وأسماء الشركات التي تتم ترسية العقود عليها وملاكها المستفيدين، و(٢) إجراء تدقيق مستقل للنفقات المرتبطة بالجائحة خلال سنة تقريبا، بما في ذلك إجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ عقود المشتريات الكبيرة، ونشر نتائج التدقيق."	العقود عليها. ولتحقيق هذه الغاية، تعتزم السلطات إدخال نماذج جديدة في وثائق العطاءات تتعلق بالنفقات المرتبطة بالجائحة في المستقبل من أجل رصد بيانات الملاك المستفيدين. **عمليات التدقيق**: في نهاية السنة المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١، سيقوم الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإجراء تدقيق للنفقات المرتبطة بالجائحة خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ونشر النتائج. وسيتم أيضا إجراء عملية تدقيق خاصة لتغطية النفقات المرتبطة بالجائحة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠. **التقارير**: حصلت السلطات على مساعدات تنمية القدرات من إدارة شؤون المالية العامة في مجال تصميم إطار لتتبع النفقات المرتبطة بالجائحة، وستعتمده قريبا. وقد تم إعداد أول تقرير نصف سنوي عن النفقات المرتبطة بالجائحة، ولكن لم يتم نشره بعد. ونشر بنك التنمية الأوغندي أول تقرير عن استخدام الأموال التي تم الحصول عليها.
أوكرانيا	**اتفاق الاستعداد الائتماني**	"تتوخى الموازنة التكميلية المعتمدة إنشاء برنامج الموازنة "صندوق مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها". وسنضمن أن يكون هذا الصندوق مؤقتا وشفافا، كما نضمن كفاءة نفقاته. وسيتم استخدام الصندوق في المقام الأول في تمويل النفقات الإضافية للرعاية والاجتماعية المرتبطة مباشرة بالجائحة. وستخضع عمليات الصندوق للقواعد التنظيمية الصادرة عن مجلس الوزراء الأوكراني والتي تعكس متطلبات الشفافية والمساءلة. وستغطي هذه القواعد التنظيمية الحكومية: (١) إجراءات إعادة تخصيص الموارد للصندوق؛ و(٢) إجراءات الموافقة على الالتزام بتوفير موارد الصندوق، وتحديد دور محوري لوزير المالية؛ و(٣) قواعد تنفيذ الموازنة التي سيتم اتباعها؛ و(٤) التقرير الشهري المفصل عن استخدام الأموال في الفترة السابقة والذي يجب عرضه على مجلس الوزراء والبرلمان؛ و(٥) شرط تنفيذ جميع معاملات الصندوق النقدية من خلال الخزانة التي ستُعد تقريرا عنها؛ و(٦) قواعد إيقاف عمليات الصندوق، بما في ذلك استخدام	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** وفقا للمادة ١٠ من قانون "المشتريات الحكومية" في أوكرانيا، نشرت الجهات المشترية بصورة مستقلة معلومات مجانية عن المشتريات عن طريق نظام المشتريات الإلكترونية على البوابة الإلكترونية للهيئة المرخص لها (هنا). وتتاح المعلومات المتعلقة بالمشتريات الحكومية للاطلاع العام مجانا. **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** رغم تعديل الإطار القانوني للمشتريات مؤخرا لاشتراط الحصول على المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين ونشرها، لم يتم نشر هذه المعلومات بعد على الموقع الإلكتروني للمشتريات. **عمليات التدقيق**: يجري حاليا اتخاذ تدابير المتابعة المالية الحكومية. ومن المتوقع الانتهاء من التدقيق في الموعد المحدد في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية وهو نهاية مارس ٢٠٢١.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		أي موارد متبقية والمسؤولية عن الالتزامات القائمة عند إغلاق الصندوق. وستقوم هيئة التدقيق في أوكرانيا بإجراء تدقيق لاحق لجميع معاملات المشتريات المتعلقة ببرنامج كوفيد-١٩، بالتشاور مع مدققين خارجيين/مستقلين، والتي تمت بموجب القواعد الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢، وذلك عند إغلاق الصندوق، ولكن خلال فترة لا تتجاوز ١٢ شهرا من تاريخ إنشائه (قاعدة معيارية هيكلية في نهاية مارس ٢٠٢١). وسنقوم أيضا بإعداد تقرير مرحلي مفصل عن المبالغ المنصرفة من الصندوق والتزاماته حسب البرنامج والتصنيف الاقتصادي خلال ٣٠ يوما من إغلاق الصندوق. وسيتم الإعلان عن هذه التقارير، بالكامل، عند استكمالها. وبالإضافة إلى ذلك، سننشر جميع إشعارات الشراء على نحو يضمن اطلاع الجمهور عليها، كما سنتيح اطلاع الجمهور إلكترونيا على جميع أوامر الشراء، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين للشركات المشاركة في تقديم العطاءات، على موقع "ProZorro" على شبكة الإنترنت (https://prozorro.gov.ua). وسيستمر عمل الصندوق حسبما تتطلب حالة الطوارئ ذلك، على الا يمتد عمله إلى ما بعد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.	وقد تم إعداد تقرير عن استخدامات أموال صندوق كوفيد-١٩ والتزاماته حسب البرنامج والتصنيف الاقتصادي في الموعد المحدد في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (خلال ٣٠ يوما من إغلاق الصندوق). ويُنشر التقرير على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (هنا). **إعداد الموازنة**: وفقا للقانون الأوكراني رقم ٥٥٣-IX بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠٢٠ "بشأن تعديلات قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٢٠"، تم إنشاء "صندوق مكافحة جائحة كوفيد-١٩ وتداعياتها" وتم إدراجه في الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٢٠. وتحدد المادة ٢٨ من القانون مجالات استخدام الأموال. وكانت موارد الصندوق في عام ٢٠٢٠ قد بلغت ٨٠,٩ مليار هرفينيا، منها ٧٢ مليار هرفينيا في الصندوق العام و٨,٩ مليار هرفينيا في الصندوق الخاص. وتمت الموافقة على إجراءات استخدام الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٢ (هنا). **التقارير**: تم نشر القرارات المتعلقة بتخصيص أموال صندوق كوفيد-١٩ على الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء. كذلك تم إرسال المعلومات المتعلقة باستخدام الأموال المخصصة من الصندوق إلى مجلس الوزراء ولجنة الموازنة في البرلمان على أساس شهري. تتوافر المعلومات التي تقدمها وزارة المالية عن الإنفاق من صندوق كوفيد-١٩، وكذلك التقارير الشهرية الصادرة عن هيئة التدقيق الحكومية (هنا).
أوزبكستان	**أداة التمويل السريع/التسهيل الائتماني السريع**	"في إطار الأولويات الإنمائية الخمسة لأوزبكستان، نستهدف تحسين الحوكمة والإدارة العامة. وتلتزم الحكومة أيضا بمكافحة الفساد وتحسين كفاءة جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات المساءلة والشفافية في القطاع الحكومي. ولضمان شفافية وفعالية استخدام الموارد المخصصة لمواجهة صدمة كوفيد-١٩، سنقوم بما يلي: (١) تخصيص الاعتمادات اللازمة لاتخاذ إجراءات طارئة لمواجهة الجائحة من خلال	**المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات:** نشرت وزارة المالية المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات الممولة من صندوق مكافحة الأزمات (الذي تم إنشاؤه لتمويل النفقات المرتبطة بالأزمة) (هنا). **الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة:** تتضمن المعلومات المتعلقة بعقود المشتريات أيضا معلومات عن الملاك المستفيدين للشركات المتعاقدة.

البلد	نوع الأداة	الالتزامات	الوضع
		صندوق مكافحة الأزمات، و(٢) نشر تقارير شهرية عن النفقات المرتبطة بالجائحة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (www.mf.uz)، و(٣) نشر عقود المشتريات الحكومية الموقعة المرتبطة بالجائحة والوثائق ذات الصلة، بما في ذلك أسماء الشركات التي تتم ترسية تلك العقود عليها وإجراءات التحقق اللاحق من تنفيذ العقود على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (www.mf.uz)، ومواصلة تحسين إطار المشتريات بشكل سريع وفق أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالملاك المستفيدين، و(٤) ضمان تغطية جميع النفقات المرتبطة بالجائحة في عمليات التفتيش المستقبلية التي تجريها إدارة الرقابة المالية بوزارة المالية. وسيُجري ديوان المحاسبة تدقيقا لاحقا للنفقات المرتبطة بالجائحة وعمليات المشتريات ذات الصلة لضمان إنفاق الأموال في الغرض المخصص لها وفق قواعد الشراء المعمول بها، كما سينشر تقرير التدقيق خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من نهاية السنة المالية ضمن تقرير التدقيق الدوري للموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٢٠." **تدابير أخرى**: انتهت مدة سريان صندوق مكافحة الأزمات في نهاية عام ٢٠٢٠، حيث انخفض عدد الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ انخفاضا حادا، وانخفض معه معدل نشر المعلومات التفصيلية عن المشتريات. ومع ذلك، تعمل السلطات مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على إنشاء منصة إلكترونية متاحة للاطلاع العام وسيصبح استخدامها إلزاميا لنشر المعلومات المتعلقة بجميع المشتريات الحكومية.	**التفتيش المالي**: أدرجت إدارة الرقابة المالية بوزارة المالية جميع النفقات المرتبطة بالجائحة (نفقات صندوق مكافحة الأزمات) ضمن عمليات التفتيش التي أجرتها وقدمت تقريرا شهريا للإدارة. **عمليات التدقيق**: من المقرر أن يقوم ديوان المحاسبة في أوزبكستان بتدقيق النفقات المرتبطة بالأزمة في إبريل في إطار التدقيق السنوي لجميع نفقات الموازنة. ومن المتوقع نشر تقرير التدقيق في مايو. **إعداد الموازنة**: أقر البرلمان تعديل قانون الموازنة (ZRU-168)، بما في ذلك النفقات المرتبطة بالجائحة، ووقعه رئيس الدولة ليصبح قانونا في ١٨ مايو ٢٠٢٠. ونشرت وزارة المالية تحديثات موجزة بانتظام للنفقات المرتبطة بالأزمة على قناة تليغرام الخاصة بها (هنا و هنا).